الجمعة 3 تشرين الثاني 2023
العدد 5052 السنة الثامنة عشرة
Vendredi 3 Novembre 2023 nº 5052 18ème année

20 صفحة
50000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

ميديا

الخوارزميّات
«بيغ براذر»
الزمن الافتراضي

18

العدو في المصيدة

تصعيد عسكري يسبق «يوم نصرالله»

أفكار أميركية لإنزال العدو عن الشجرة

(أ ف ب)

طوفان الأقصى

سفارات الغرب تنتقل من التهديد إلى القبول بالأمر الواقع

خيبة أمل أميركية: اللبنانيون لم يخافوا!

فراس الشوفي

أجبرت تطوّرات الأحداث على الحدود الجنوبية مع فلسطين المحتلّة، وردّ المقاومة المتواصل على الاعتداءات الإسرائيلية، سفراء الدول الغربية الأساسية، على تبديل لهجة التهديد والوعيد ضد اللبنانيين التي اعتمدوها في الأسبوع الأول من الحرب، وتقديم مقاربات مختلفة للوضع في لبنان.

ويوماً بعد يوم، ينتقل الموقف الغربي من لعب دور ناقل لرسائل الوعيد الإسرائيلية، إلى السعي لإقناع اللبنانيين باكتفاء المقاومة بـ«هذا القدر» من التصعيد. بالتوازي، تنشغل السفارات بورشة تحضيرات لوجستية وعسكرية، تحسّباً لاندلاع حرب واسعة تضطر معها الدول الغربية لتنفيذ خطط إجلاء وإخلاء للرعايا وأطقم السفارات على عجلٍ من الأراضي اللبنانية.

خلال الأسبوعين الأول والثاني، وعلى جولات، انطلقت السفيرة الأميركية دوروثي شيا بشكل رئيسي، لممارسة ضغوط على رئيسَي المجلس والحكومة نبيه بري ونجيب ميقاتي، وقائد الجيش العماد جوزف عون والنائب السابق وليد جنبلاط، مطالبة بالضغط على حزب الله لوقف استهدافه للعدو، ومرفقة ذلك بتهديدات مباشرة بتدمير لبنان وعدم تحديد أي منطقة فيه. ولم توفّر جولة شيا اقتصاديين ونقابيين وأكاديميين ورجال أعمال لبثّ الذعر بينهم. ومثلها فعل زملاؤها الغربيون الذين تولّوا إشاعة معلومات عن قرار إسرائيلي بتدمير لبنان في حال تدحرج الحرب.

وبحسب معلومات «الأخبار»، فإن رئيسَي القوات اللبنانية سمير جعجع والكتائب النائب سامي الجميّل، تجاوبا بسرور، مع مطالب شيا، بإعلان مواقف تحمّل حزب الله مسؤولية الحرب، والمطالبة بسحب المقاتلين من الجنوب، بعدما حرّضت شيا على إصدار مواقف لبنانية رسمية تدعو المقاومة إلى عدم الانخراط في الحرب، وعلى إدانة حركة حماس وحزب الله، وهو ما لم تحصل عليه.

اليوم، تشعر شيا بـ«خيبة أمل» من اللبنانيين عموماً، لأنهم «لم يخافوا من التهديدات ولم يضغطوا على حزب الله»، مع رفض الرسميين الاشتراك في حفلة التحريض ضد المقاومة في لبنان وغزة، واستشعار الأميركيين ومن خلفهم الغربيون، بوجود تضامن لبناني واسع مع قطاع غزة وغضب من الغطاء الغربي المفتوح لإسرائيل للاستمرار في جرائمها ضد الفلسطينيين، إضافة إلى تبرير اللبنانيين لعمليات المقاومة ضد المواقع الإسرائيلية.

ولوحظ في الأيام الأخيرة، أن سفراء الدول الغربية، وأولهم شيا، تخلّوا عن لغة التهديد ومطالبهم السابقة، وانتقلوا إلى القبول بالأمر الواقع باستمرار المقاومة في الردّ على العدو، مع الإعراب عن الخشية من توسّع المعركة، والمطالبة بحصر الردود ضمن الواقع الحالي. وقالت شيا لمسؤولين ولشخصيات لبنانية، إنه «في حال التزم حزب الله بالسقف القائم حالياً من العمليات على طول الحدود فسيكون الأمر مقبولاً، وإسرائيل تتحمّل هذا القدر»، وأن «الأمور ستختلف إن بادر الحزب إلى رفع السقف». ونُقل عن شيا وعن دبلوماسي بريطاني رفيع أن «البحث في الحل السياسي صار وشيكاً»، وأن «على لبنان عدم التورط في حرب تعقّد المساعي التي بدأت للوصول إلى حل في غزة، وأن زيارة وزير الخارجية البريطاني للمنطقة تهدف إلى الاتفاق مع إسرائيل على سقف سياسي وزمني للعملية العسكرية».

فيما نُقل عن الدبلوماسي البريطاني تأكيده أن «بريطانيا تنصح لبنان بألا يقوم بعمل يمنعنا من الضغط على إسرائيل، وتنصح إسرائيل بعدم القيام بأي عمل استفزازي يقود إلى حرب واسعة مع لبنان».

وتولّى دبلوماسيون آخرون توضيح موقف سفرائهم، والتأكيد على أن المقصود لم يكن تهديد لبنان بالمعنى الفعلي، إنما التأكيد على أن «لبنان يعاني وضعاً اقتصادياً صعباً، وبالتالي تخشى الدول الأوروبية من انهيار الأوضاع فيه مع وقوع الحرب، خصوصاً بوجود مليونَي نازح سوري».

وعلمت «الأخبار»، أن السفراء الغربيين لا يزالون يبرّرون لإسرائيل مجازرها وجرائمها بحق أهل غزة والضفة الغربية، واستمرار دعمهم لما يسمّونه «دفاع إسرائيل عن النفس»، من دون طرح أيّ رؤية واضحة للحلّ السياسي للمعركة الحالية، والاكتفاء بالحديث عن هدن إنسانية ليس أكثر والإشارة إلى حلول سياسية مستقبلية.

أمّا بالنسبة إلى الحشود العسكرية الأوروبية، البريطانية والألمانية والإيطالية والفرنسية على وجه الخصوص، فيحرص الغربيون على توجيه رسائل التطمين. وأبلغ أكثر من دبلوماسي أن السفن الحربية والقوات الخاصة التي يتمّ تحضيرها ونشرها في أكثر من منطقة، مثل قبرص والأردن ولبنان وفي قواعدها في دولها، ليس لديها هدف الاعتداء على لبنان أو المشاركة في الحرب على غزة، بل الاستعداد لتنفيذ خطط إخلاء مئات الآلاف من حملة الجنسيات المزدوجة في المنطقة، في حال اتساع رقعة الحرب.

ويبرّر الغربيون الاستعداد لمثل هذه الخطط في لبنان (طالما، كما يقولون، إن أحداً غير مهتم باندلاع الحرب في بيروت)، بأن تجربتَي أفغانستان والسودان لم تكونا مشجّعتين، حيث أصيبت الدول الأوروبية بالإرباك مع الانسحاب الأميركي المفاجئ واندلاع الحرب خلال ساعات في السودان، وهي لا تريد أن تعيد الكرّة وتعرّض حياة عشرات الآلاف من مواطنيها للخطر، فضلاً عن الخشية من عدم قدرة الدولة اللبنانية على تأمين الحماية الكافية وإدارة عمليات على هذا القدر من التعقيد، رغم أن الرئيس ميقاتي طلب رسمياً من الجيش اللبناني، تولّي التنسيق الميداني مع هذه البعثات. كما تقوم غالبية الدول الأوروبية برفع مستوى الإجراءات الخاصة بحماية مقرات بعثاتها.

على صعيد الاتصالات، تولّى مندوبون عن الاتحاد الأوروبي وفرنسا وإيطاليا واليابان وسويسرا ودول أسكندنافيا، الاتصال المباشر بحزب الله، مع تسليم الجميع بصعوبة الحصول على إجابات واضحة حول خطة الحزب ودوره في الحرب، فيما جاءت ردود الحزب قاسية على الدول التي أعلنت دعمها للعدوان على غزة، فضلاً عن قيام بعض السفراء بزيارة دمشق واستطلاع الموقف السوري، بما يخصّ الجولان وجنوب لبنان.

الاتصالات الغربية شملت رسميّين وسياسيّين ورجال أعمال ولم يتجاوب معها إلا جعجع والجميل

لعنة أفغانستان: خطة إجلاء «الأصدقاء»

تحت عنوان «عدم ترك الأصدقاء عرضة للمخاطر». وأوضح معنيون أن الأميركيين يسعون إلى توفير ضمانات للعاملين في منظمة «usaid» وآخرين يعملون في جمعيات تُموّل من قبلهم أو من قبل الاتحاد الأوروبي، ويطلقون مواقف سياسية حادّة ضد حزب الله.

وبحسب المعلومات، فإن البعثات الدبلوماسية، أعدّت خطة إجلاء سريعة لنقل هؤلاء في حالة الحرب إلى قبرص، وأنها طلبت منهم معلومات شخصية مفصّلة عنهم وعن أفراد عائلاتهم، وحدّدت لهم الأمكنة التي يجب أن يتواجدوا فيها في حالة الطوارئ. وتمّ اختيار فندق على الساحل اللبناني وآخر في المتن الشمالي كمراكز تجمّع، أما الفريق الإداري الرئيسي في الجامعة الأميركية في بيروت، فإن الخطة تقترح نقله إلى مقر الجامعة الجديد في قبرص رغم أنه ليس جاهزاً بصورة كاملة بعد.

من الاحتجاجات أمام السفارة الأميركية في عوكر (هيثم الموسوي)

موظّفو المنظّمات الدولية: 90% غادروا لبنان

ندى أيوب

اختلف أداء المنظّمات الدولية وهيئات الأمم المتحدة والسفارات الأجنبية ربطاً بالمواجهات العسكرية على الحدود اللبنانية - الفلسطينية، وانعكس ذلك على درجة التأهب وما تستتبعه من إجراءات اختلفت بين طرف وآخر.

أكثر الجهات استنفاراً كانت المنظّمات الدولية العاملة في لبنان، كـ"Save The Children" و"IRC" و"NRC" و"DRC" و"USPEAK" التي أنجزت إجلاء موظّفيها الأجانب الراغبين بالمغادرة. ففي غضون 10 أيام من إبلاغ الموظّفين الأجانب بخطة المنظّمات لتسهيل سفرهم، غادر نحو 90% من هؤلاء. وطُلب من العدد القليل المتبقّي الابتعاد عن المناطق المصنّفة خطرة مع إرسال عنوان سكنه، على أن تتكفّل سفارة بلده بإجلائه في حال توسّعت الحرب. أما الموظّفون المحليون الذين حظرت المنظمات سابقاً مغادرتهم لبنان من دون إذن، فقد طلبت منهم تزويدها بإحداثيات عن أماكن سكنهم (share location)، ولكن من دون أي خطط لتوفير أماكن لجوء آمنة لهم، خصوصاً من يقيمون في مناطق عرضة للاستهداف، فيما يجري نقاش داخل بعض المنظمات الكبيرة باتخاذ إجراء كهذا في حال كانت ميزانياتها تسمح بذلك. كذلك تدرس بعض المنظمات استئجار مراكز جديدة لأن اندلاع الحرب سيفرض عليها تدخّلاً أكبر في مناطق مختلفة، ولا سيّما بعدما طلبت الحكومة اللبنانية من المنظمات المشاركة في خطة الطوارئ ووضع الميزانيات المتوقّعة للاستجابة. وقد أثار ذلك حفيظة الموظفين المحليين الذين اعتبروا أنّ أولوية استئجار المراكز تقدّمت لدى المنظمات على حساب توفير أماكن بديلة لطواقمها المحلّية التي ترزح تحت ضغط عمل مضاعف نتيجة مغادرة الموظفين الأجانب، وسيقع على عاتقها وحدها تنفيذ خطط الاستجابة لاحقاً.

ومن ضمن الإجراءات، «التطمينية» المتّخذة، صرفت المنظمات رواتب موظفيها قبل نهاية الشهر الماضي بعشرة أيام، وعرضت على من يحتاج منهم إلى الخضوع لجلسات دعم نفسي، وزادت من مخزون ما يُعرف بـ«عدّة البقاء على قيد الحياة» (survival kit)، داخل المكاتب. وهذه الإجراءات تكون موحّدة في العادة بين كل المنظمات.

بدورها، اتّخذت قوات الـ«يونيفل» والهيئات التابعة للأمم المتحدة إجراءات احترازية، بدرجة استنفار أدنى، وطلبت من العاملين لديها، لبنانيين وأجانب، نقل سكن عائلاتهم مؤقّتاً إلى مناطق شمال الليطاني. وصُرفت بدلات مالية لمن ليست لديهم مساكن في مناطق شمال الليطاني. وبالتوازي، خفّضت القوات الدولية حضور موظفيها إلى مراكز عملهم في جنوب الليطاني إلى الحد الأدنى، معتمدةً سياسة العمل عن بعد لمن تتيح له طبيعة مهامه ذلك. والأمر نفسه اعتمدته الهيئات التابعة للأمم المتحدة، كـ "UNICEF" و"UNHCR" و"WHO" و"UNDP" وسواها ممن لا تزال طواقم عملهم الأجانب موجودين إلى ذلك، يصل إلى بيروت اليوم قادماً من رام الله وكيل الأمين العام لشؤون السلامة والأمن في الأمم المتحدة جيل ميشو من ضمن جولة في المنطقة على المراكز التابعة للأمم المتحدة والمنظمات الدولية. وتهدف الزيارة إلى مراجعة خطط الطوارئ والإنقاذ التي وُضعت لإجلاء العاملين في هذه المنظمات والمكاتب والمؤسسات والتأكد من سلامتهم في حال تطوّر الأوضاع وتوسّع الحرب.

واشنطن ولندن «مطمئنتان»؟

اللافت وسط حفلة التهويل الدبلوماسي التي قادها سفراء الدول الغربية في بيروت، والموفدون الدوليون الذين زاروا لبنان في الأسابيع الثلاثة الماضية، أن سفارات أساسية بقيت تعمل، ولا سيّما سفارتا أميركا وبريطانيا بما يناقض السقف العالي لخطاب الدولتين، إذ، لم يُجلَ أيّ من الموظفين أو أسرهم، لا بل انضم إلى طواقم العمل في بيروت موظفون جدد، ضمن عملية تبديل روتينية.

(هيثم الموسوي)

الإمارات «تطرد» الحريري

مع تداول معلومات عن استغناء رئيس الحكومة السابق سعد الحريري عن 70 موظفاً من جهازه الإعلامي ومستشاريه، وبيعه مقر تيار المستقبل في منطقة سبيرز في بيروت، وشراء أحد المتموّلين سيارات موكبه لمصلحة جهة ثالثة، كشفت مصادر مطّلعة أن سلطات الإمارات العربية المتحدة طلبت من رئيس الحكومة اللبناني الأسبق مغادرة أراضيها «بإيعاز من المملكة العربية السعودية، من دون معرفة الأسباب، ولا تفسير للتوقيت».

ومنذ أجبرت الرياض الحريري على «تعليق» مشاركته في الحياة السياسية ومغادرة لبنان، في كانون الأول 2022، أقام الأخير في منفاه الإماراتي حيث مُنع من ممارسة أيّ نشاط سياسي، وتفرّغ لتنفيذ مشاريع تجارية ومالية لتعويض بعض خسائره المادية ودفع ديونه. وبحسب المصادر، فقد زار الحريري تركيا أخيراً والتقى الرئيس رجب طيب إردوغان الذي تربطه به علاقة طيبة. وعُلم أن إردوغان عرض على الحريري تقديم مقر لإقامته في حال قرّر الإقامة في تركيا، فيما لم يُعرف بعد موعد مغادرته للإمارات ولا إذا ما كانت تركيا ستكون منفاه الجديد.

(الأخبار)

طلبات أوروبية غريبة لـ«حماية» الرعايا الأجانب: قوات عسكرية ومدرّعات وقنّاصون!

رلى إبراهيم

طلبُ السفارة الألمانية موافقة مجلس الوزراء على نشر عناصر من الجيش الألماني على الأراضي اللبنانية لـ«منع الأذى عن المواطنين الألمان وإنقاذهم عندما يكونون في محنة»، لم يكن يتيماً. فقد تبيّن أمس، أن دولاً عدة طلبت السماح لطائراتها الحربية بالهبوط في مطار بيروت، أبرزها كندا التي حطّت طائرة عسكرية تابعة لها بالفعل في مطار بيروت في 25 من الشهر الماضي، حاملة أسلحة وموادّ مصنّفة خطرة.

وكان الملحق العسكري الكندي في لبنان طلب من قيادة الجيش منح الطائرة تصريح عبور في الأجواء اللبنانية، كما وصل إلى الجيش كتاب مماثل من وزارة الخارجية اللبنانية. بناءً عليه، أرسل قائد الجيش جوزيف عون كتاباً في 25 تشرين الأول إلى وزير الدفاع موريس سليم يعرض فيه هذه الطلبات، مشيراً إلى أن «منح التراخيص للطائرات التي تنقل موادّ خطرة هو من صلاحية مجلس الوزراء». وحوّل سليم، بدوره، الكتاب إلى رئاسة الحكومة. وكانت السفارة الكندية أرسلت، في 21 تشرين الأول، كتاباً إلى وزارة الدفاع موقّعاً من الكولونيل جينو كريتيان يعرض فيه لائحة «الموادّ الخطرة» المطلوب إدخالها لدعم التحضيرات لإجلاء الرعايا الكنديين من لبنان. اللافت أن الطائرة حطّت في مطار بيروت من دون علم مجلس الوزراء الذي وضع رئيس الحكومة على جدول أعمال جلسته أول من أمس، بنداً يطلب «الموافقة على سبيل التسوية على عبور الأجواء اللبنانية والهبوط في مطار رفيق الحريري الدولي». وتبيّن أثناء مناقشة البند أن الطائرة تحمل قنّاصات مع مناظير ليلية، وكواتم صوت، وصواعق وذخائر أخرى. ولم تتكفّل السفارة عناءَ بتفسير حاجتها إلى هذا النوع من الأسلحة إلى لبنان، وما هي وظيفتها في عمليات الإجلاء. وبعد نقاش حادّ، عارضت غالبية الوزراء الحاضرين ورئيس الوزراء نجيب ميقاتي السماح بتفريغ الطائرة، وأوصى المجلس بمنح الطائرة تصريحاً للتحليق في الأجواء اللبنانية «مع التأكيد على وجوب عدم إدخال الموادّ الخطرة والأسلحة».

طلبات من سفارات مختلفة بإدخال 50 مدرعة و«مواد خطرة»

وطرح الطلبان الكندي والألماني علامات استفهام حول الهدف من ورائهما. وعلمت «الأخبار» أن السفارة الألمانية لم تكتفِ فقط بما أرسلته من طلب لنشر أفراد من الجيش الألماني في الأراضي اللبنانية، من دون تحديد الأسباب ومكان النشر، وماذا تعني عبارةُ «عندما يكون المواطنون الألمان في محنة»، بل طلبت أيضاً إدخال 5 مدرّعات عسكرية! وتحدّثت مصادر أمنية عن طلبات إضافية من سفارات مختلفة بإدخال مدرّعات يصل عددها إلى 50.

في السياق نفسه طلبت السفارة البلجيكية الإذن بإدخال «موادّ خطرة» عبر مطار بيروت الدولي بتاريخ 14 تشرين الثاني الجاري. وبحسب الأمنيين، فإن لبنان لم يتلقَّ طلبات مماثلة منذ عام 2006، ومن الواضح أن الأمر مرتبط بالحرب الإسرائيلية القائمة على غزة ووضع لبنان الاستثنائي.

وعلمت «الأخبار» أن ميقاتي سيعلن اليوم عن تشكيل لجنة برئاسته تضمّ ممثلَين عن كل الأجهزة للتنسيق في شأن أي طلبات مماثلة. علماً أن قانون الطيران اللبناني واضح ولا يحتاج إلى لجان خاصة، إذ تنصّ المادة الثانية من القانون على «حصول أي طائرة تطير فوق الأراضي اللبنانية على ترخيص من وزير الأشغال العامة». وتحدّد المادة 57 ضرورة حصول الطائرات التي تنقل متفجّرات وأسلحة وذخائر حربية على موافقة مجلس الوزراء. أما في حال كانت الطائرة العسكرية لا تحتوي على عتاد عسكري، فتحتاج إلى موافقة وزير الدفاع وترخيص وزارة الأشغال بحسب المادة 27، وهو ما حصل عند هبوط الطائرة العسكرية السعودية في مطار بيروت. لذلك يبدو مستغرباً عدم الالتزام بالقانون الواضح والاستعاضة عنه بلجنة جانبية.

طوفان الأقصى

تصعيد كمّي ونوعي للمقاومة عشية «يوم نصرالله»

عشية الخطاب الذي يلقيه الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله اليوم، أكّد رئيس المجلس التنفيذي في حزب الله السيد هاشم صفي الدين «أننا غداً (اليوم) سنكون مع الكلام الفصل وسنستمع إلى الكلمة التي تحدّد المسار والمستقبل»، معتبراً أن «التصدي البطولي للمقاومين يؤكّد أن لا تخلّي عن قرار المقاومة والعدو سيرى في المستقبل ما يؤكد هذه الحقيقة»، فيما شهدت جبهة الجنوب الممتدّة من راس الناقورة غرباً إلى مزارع شبعا اللبنانية المحتلة، أمس، تصعيداً لافتاً لعمليات المقاومة ضد مواقع جيش العدو، كماً ونوعاً، وتراوحت بين إطلاق صواريخ موجّهة وصواريخ أرض - جو، وصولاً إلى

> الرقابة العسكرية الاسرائيلية تحظر نقل خطاب الأمين العام لحزب الله

دكّ المستوطنات الإسرائيلية بين كريات شمونة (3 كلم عن الحدود) وصفد (15 كلم). واستخدمت المقاومة للمرة الأولى مُسيّرتين هجوميتين ضد ثكنة لجيش الاحتلال في مزارع شبعا. وذلّت عشوائية الردود الإسرائيلية التي أتت على شكل غارات واستهدافات متنوعة، على حجم التوتر حيال شمولية الهجمات وتنوّع أهدافها وتعدد فصائل المقاومة المشاركة فيها.

ولفت صفي الدين، خلال افتتاح معرض «أرضي» في الضاحية الجنوبية لبيروت، إلى أنّ «وقف المجازر في غزة وإنهاء القتل هما السبيل الوحيد لبدء معالجات حقيقية»، مؤكداً أنّ «النتيجة الحتمية هي أنّ أهداف جو بايدن وبنيامين نتنياهو لن تتحقق». وأكّد أنّ «غزة لا تُسحق حتى لو جاءت كل أساطيل العالم، ولو دمّروا ما دمّروا، ستبقى المقاومة بعد كل هذه المجازر». وقال إن «هذا العدو لا يستحق إلا القتل وأن يُواجه بقوة الحق والدفاع»، و«القرار الحقيقي اتّخذه أهل غزة وهو قرار قوي وثابت بأنهم لن يتخلوا عن المقاومة».

ميدانياً، طاولت عمليات المقاومة مواقع الاحتلال ومستوطناته من كفرشوبا شرقاً مروراً بشبعا وكفركلا، وصولاً إلى رأس الناقورة غرباً. وبدأت المقاومة، منذ الواحدة بعد منتصف ليل الخميس - الجمعة، عملياتها النوعية باستهداف طائرة مُسيّرة للعدو الإسرائيلي بصاروخ أرض - جو، ما أدى إلى تحطمها في أجواء قريتَي المالكية وهونين. وأعلن حزب الله استهداف منظومة التجسّس في موقع العباد «وإصابتها إصابة مباشرة». كما هاجم المقاومون مقر قيادة كتيبة الاحتلال في ثكنة زبدين في مزارع شبعا المحتلة بواسطة مُسيّرتين انقضاضيتين هجوميتين مليئتين بكمية كبيرة من المتفجّرات، و«أصابتا أهدافهما بدقة عالية داخل الثكنة»، ما شكّل ارتقاءً من قبل المقاومة في استخدام الأسلحة والتكتيكات الجديدة في المواجهة مع العدو.

وبالتزامن، هاجم المقاومون، بالصواريخ الموجّهة والقذائف المدفعية والأسلحة المباشرة، في وقتٍ واحد عند الساعة 3:30 عصراً، 19 موقعاً ونقطة عسكرية للعدو في المرج والمالكية وجل الدير ورأس الناقورة البحري وخربة زرعيت والضهيرة والنقاط 12 و13 و14 و16 بين الموقع البحري وجل العلام، والنقطة 59 مقابل موقع الضهيرة، والنقطتين 62 و67 مقابل حدب البستان، والنقاط 89 و90 و91 بين مرتفع ابو دجاج وخربة زرعيت، والنقاط 394 و395 و396 مقابل بلدة هونين المحتلة. وبهذا تكون عمليات حزب الله قد غطّت كامل المنطقة في القطاعات الأوسط والشرقي والغربي في وقت واحد.

(هيثم الموسوي)

وفي السياق التصاعدي ذاته، أعلنت «كتائب القسام - لبنان» قصف مستوطنة كريات شمونة ومحيطها في شمال فلسطين المحتلة بـ12 صاروخاً. وأقرّت وسائل الإعلام العبرية بسقوط عدة إصابات وُصفت بعضها بالمتوسطة، فيما أظهرت مشاهد مصوّرة اندلاع حرائق وآثار دمار كبير في ثلاثة أهداف متفرقة في المستوطنة.

ووسّع العدو الإسرائيلي دائرة استهدافه لتطاول قذائف مدفعيته المنازل السكنية في أكثر من منطقة حدودية لبنانية. فأصيبت عدة منازل بقصف مدفعي معادٍ على أطراف بلدة الخيام، كما اندلع حريق في منطقة السهل. واستهدفت مُسيّرة معادية بثلاثة صواريخ حرجاً للصنّوبر في تل النحاس. كما طاول القصف الإسرائيلي أطراف بلدة كفرشوبا، فيما شنّ العدو غارات جوية إضافة إلى القصف المدفعي على أطراف بلدات حدودية عدّة في القطاع الغربي، وأطراف مارون الراس وعيترون وخراج بلدة مركبا، إضافة إلى خراج بلدتَي الخيام وحولا.

واكتملت أمس التحضيرات للاحتفال التكريمي اليوم لـ«الشهداء على طريق القدس»، والذي يقام في الوقت نفسه في باحة عاشوراء في الضاحية الجنوبية، وحسينية مدينة النبطية، وحسينية بلدة دير قانون النهر، وحسينية مقام السيدة خولة في بعلبك. وتزيّنت المنصة الرئيسية في باحة عاشوراء حيث سيطل السيد نصرالله عبر شاشة عملاقة بشعارات تؤكد وجهة البوصلة نحو فلسطين مثل مع شعار مركزي يؤكد أن «العالم المقبل هو عالم فلسطين».

الترقّب لموقف نصرالله من العدوان الإسرائيلي وصل إلى واشنطن، إذ قال المتحدث باسم مجلس الأمن القومي الأميركي جون كيربي: «إننا سننتظر ما سيقوله الأمين العام لحزب الله غداً (اليوم) ورسالتنا له ولأي جانب آخر بأن عليه ألا يوسّع الصراع». فيما غابت التعليقات الإسرائيلية أمس حول خطاب نصرالله واتفقت وسائل الإعلام الإسرائيلية على عدم نقل خطاب نصر الله اليوم بناء على طلب الرقابة العسكرية، تولّى الإعلام الأميركي بثّ ما يمكن تسميته «معادلة» في وجه ما يمكن أن يحمله الخطاب من مواقف تصعيدية تصبّ في اتجاه تسخين الجبهة الشمالية، إذ نقلت شبكة «سي أن أن» عن مسؤول أميركي لم تسمّه، قوله إن «إيران تدرك أنه من المرجّح تعرّضها لهجمات مباشرة ومدمّرة إذا صعّد حزب الله مع إسرائيل أو واشنطن». كما نقلت الشبكة عن مسؤولَين أميركيين أن «هناك قلقاً عميقاً من أن عدم وجود سيطرة إيرانية كاملة على حزب الله قد يدفع الحزب للتصعيد».

إلى ذلك، أعلن حزب الله أمس «ارتقاء ستة شهداء على طريق القدس»، هم علي رامز حمزة (الجميجمة - الجنوب) وهشام محمد إسماعيل (ميس الجبل - الجنوب) وعلي عباس ملحم (مجدل سلم - الجنوب) ومحسن رضا عياش (حاروف - الجنوب) وعلي كاظم فتوني (الصوانة - الجنوب) وحسين وليد ذيب (شقرا - الجنوب).

(الأخبار)

مقالة

أكذوبة العجز العربي الرسمي

نجيب نصرالله

ربما لا حاجة بعد اليوم إلى تكرار الحديث عن قذارة الدور العربي الرسمي ومسؤوليته المباشرة عن شلالات الدم الفلسطيني. فالأدلة، المحسوسة قبل الملموسة، على التورط العربي المشين والمخزي أكثر من أن تُحصى أو تُعدّ. بل إنّ كلّ ما يُقال عن «العجز» العربي الرسمي وانعدام قدرته على وقف استباحة الدم الفلسطيني، أو فرض وقف النار، أو فتح المعبر المصري... أو غيرها من الأفعال البديهية التي توجبها المصلحة قبل المسؤولية، هي محض أكاذيب. وهدفها التمويه على حقيقة الدور القذر ووظيفته غير الثانوية أبداً في مخطط اليوم الغربي - الإسرائيلي الأسود. بل إن ثمة إشارات (وتسريبات) إسرائيلية وغربية على أن بعض مظاهر الوحشية الإسرائيلية تتم بعلم وطلب عربي (سعودي وإماراتي...) خاص!

لذلك، يمكن القول إن عجز النظام العربي الرسمي إن وجد، وهو قطعاً غير موجود، بدليل ما يملكه من وسائل ضغط ومكامن قوة سياسية واقتصادية لا حصر لها يمتنع عن تفعيلها، هو عجز الشارع العربي لا «النظام». فالنظام، وعلى ما تشير الأدلة إياها، بـ «ألف خير»، وليس هناك ما «ينغّص» عليه، حتى الآن، تورطه في المقتلة الفلسطينية. لولا أنه فعلاً بألف خير لكان المشهد غير هذا المشهد، ولكان الموقف غير هذا الموقف. بل إن العجز العربي الحقيقي الجدير بالاهتمام هو عجز هذا «الشارع» وتواطؤ نخبه وجبنها، بل وتماهي بعضها، الواعي أو غير الواعي، مع مصالح أصحاب «المال والسلطة» المحليين أو الدوليين، وخشيتهم من ضياع الفتات الذي يُرمى إليهم لقاء» خدمات الوشاية أو تفويته...

إنه حال الشارع وواقعه المؤسف، وهو الحال الذي حال ويحول دون امتلاك القدرة، ليس على «التغيير» فقط، بل مجرد التفكير فيه، هذا إن لم يكن إلى ما دون ذلك بكثير. فلا تأثير لو طفيف لا على جوهر السياسات الرسمية المعتمدة ولا حتى على شكلياتها. بل إن هناك ما يوحي بحدوث العكس، وإلّا ما معنى تجرؤ الحكام أو تفسيره، على نحو ما يفعل محمد بن زايد وزميله في الارتهان محمد بن سلمان وغيرهم، على المضي في سياسات التبعية المطلقة والارتهان الأعمى لـ «المركز» الغربي ولأطماعه ومطامحه المعادية لكل ما يتصل بالمصالح العربية.

إنها المعادلة التي أفضت، مع غيرها من المعادلات المختلّة، إلى المقتلة الجارية في فلسطين اليوم، وغذّت أسبابها وبرّرت وتبرّر الاستمرار فيها. والحاجة إلى كسر هذه المعادلة الكارثية غير ممكن إلا ساعة يقوم هذا الشارع بمسؤوليات الحد الأدنى المنوطة به، أو ساعة يبادر، فعلاً لا قولاً، إلى تهديد العروش التافهة أو هزّ مرتكزاتها الغربية الصريحة، وهو ما يتطلب جرأة الفعل الذي لا يسأل عن التبعات بقدر ما يحرص على النتائج.

فصمت الحكام وامتناعهم عن القيام بما عليهم تجاه فلسطين أو غيرها من قضايا العرب الصميمية، هو، في الواقع، صمت المتواطئ والشريك قبل أن يكون صمت العاجز. بل إن اكتفاءهم من مسؤولياتهم بالبكائيات التي لا معنى لها، يستند، في ما يستند، إلى اطمئنانهم إلى «ضعف» هذا الشارع وثقتهم بديمومة صمته. إن الشارع مدعو إذا ما أراد أن يكون صاحب دور في صوغ السياسات ورسم التوجهات، إلى القطع مع أشكال الاعتراض وأساليب الاحتجاج التقليديين، خصوصاً بعدما ثبت وبالملموس عقمهما ليس على الفرض فقط، بل على التأثير لو بحدوده الدُّنيا. ناهيك عن أن الثبات على هذه الأشكال من الاعتراض التقليدي الخالي من المضمون التهديدي الجدي بات بمنزلة ذريعة إضافية من ذرائع الحكام للقول بشرعية ما يقومون به من أفعال الخيانة الموصوفة.

إن «الصمت» العربي الرسمي عما تتعرض له غزة من حرب إبادة غربية سيستمر وسيتعمّق ما استمر التعبير الشعبي مقصوراً على «المناسبات» ومحصوراً بها. إن الشارع مدعو، عبر نخبه الوطنية والقومية، إلى النهوض بواجباته، والشروع في وضع البرامج «الثورية» وترجمة مضامينها بعيداً عن حسابات السلطة وذيلية حكامها. وهذا يتطلب إعمال المخيّلة الثورية واختيار الأفعال المطابقة لها، وبما يكسر مع معادلات العجز ويطيح بها. إن أقل واجبات الشارع تجاه اللحظة هو الإضرار المباشر بالمصالح. وإن تعذّر الإضرار فلا أقل من بث الهلع في نفوس الحكام وعبرهم إلى نفوس رعاتهم من أهل الغرب الجماعي المجرم. فمسؤولية هؤلاء الحكام المؤكدة عن الدم الفلسطيني المهدور، ظلماً وعدواناً، لا تقل أبداً عن مسؤولية شريكهم الإسرائيلي وسيدهم الأميركي، بل هي تفوقهم جراء تعطيلهم لإمكانات التأثير العربي وتوظيفه بما يخدم مصالح الخارج المعادي فضلاً عن مصالح السلالات البائدة وورثتها.

إن مخاطر اللحظة السياسية الفلسطينية والعربية تفوق كل ما سبقها. بل يمكن التأكيد إنها أكبر وأخطر مما تبدو عليه، بل وأبعد مما ظهر منها. فالموت الذي يطارد مدنيي غزة أطفالاً ونساء وشيوخاً لا يمكن قياسه، على وحشيته ودمويته، بما أعدّ أو يُعدّ له في غرف القرار الغربي وأروقته... «العربية». وما يعدّ أو يُعدّ له لا يقل عن الهدف الغربي والإسرائيلي الأسمى: الإبادة السياسية. وهي الإبادة التي في ظنهم أنها قد تسمح بشطب القضية ومحو آثارها. تزاحم الأدلة على هذه الغاية لا يترك مجالاً للتأويل. خصوصاً حين تتآكد وبالملموس أن ما يسمى «العجز العربي» عن المواجهة، أو «تحدي» المركز الغربي، هو في الواقع أكذوبة مفبركة صنعتها الأنظمة نفسها وروّجت لها تبريراً للتقاعس المزمن وتمريراً للجرائم المتصلة.

يبقى أن نقول إن البكائيات التي تناوب عليها وزراء الخارجية العرب، قبل أيام، في نيويورك أعجز من أن تحجب ما هو واضح. فقذارة الدور العربي المسؤول، تبعاً لتوزع الأدوار، عن الشق القاضي بتسهيل إفراغ غزة، وتمويل هذا الإفراغ وتأمين شروطه أكثر من واضحة.

إفراغ الأرض الفلسطينية من أهلها هو هدف الحرب الجوهري ومبرر مواصلتها... لكن الأكيد أن دون ذلك، الأهوال التي ستحرق العروش وتدمر الأساطيل... هذا وعد المقاومة الصادق ووعيدها الأصدق.

ما يُرسم لقيادة الجيش أبعد من الرئاسة

هيام القصيفي

لم تعد هناك مقاربات غير معروفة في موضوع قيادة الجيش والاحتمالات المطروحة لمواجهة الشغور فيها كتفاصيل إدارية. لكن، في المقابل، بدأ تداول أفكار وحيثيات ترافق التعاطي مع مستقبل الجيش، وليس قيادته فحسب، من زاوية محلية وخارجية.

تخطّى تعاطي عواصم معنية وبعض القوى المحلية مع الفراغ في قيادة الجيش ارتباط الأمر بانتخابات رئاسة الجمهورية. في ظلّ ما يجري في غزة واحتمال دخول معطيات إقليمية على الخط، تغيّرت وجهة النظر الى ما يرافق وضع القيادة، واصبح ربط التمديد برئاسة الجمهورية تفصيلاً محلياً بحتاً، رغم أن قوى سياسية لا تزال تتعاطى مع الأمر من باب المناكفات السياسية. فما كان يُنظر إليه منذ ما قبل الشغور الرئاسي، لم يعد جائزاً اليوم، بغضّ النظر عن اسم قائد الجيش وطموحه الشخصي بالسعي الى رئاسة الجمهورية. فمع حرب غزة، تتركّز أكثر فكرة التعامل مع الجيش كمؤسسة انطلاقاً من احتمالات التعويل عليها بدور مستقبلي، وليس المقصود هنا دور قائدها جوزف عون. وأيّ كلام عن تعيين قائد للجيش، أو التمديد للحالي، أو حتى ابتداع مخرج قانوني آخر، يرتبط خارجياً بأفاق ما يحصل وانعكاساته، وليس محصوراً برغبات قوى داخلية في الذهاب الى أيّ من الخيارات المطروحة.

حتى الأسابيع الثلاثة الأخيرة، كان موضوع قيادة الجيش ينقسم إلى قسمين، الأول يتعلق ببقاء مؤسسة الجيش الوحيدة القائمة في شكل ثابت كهيكلية وكإطار عام يختلف بحيثيّاته عن غيره من المؤسسات التي أصابها التعثّر، كالإدارات الرسمية وبعض الأجهزة الأمنية والقضاء والقطاعَين التربوي والاستشفائي. بالحدّ الأدنى، ونتيجة المساعدات المالية الخارجية من الولايات المتحدة وقطر تحديداً، حافظت المؤسسة على موقعها. وهذا الأمر انتج اعترافاً بدورها في تحقيق الأمن والاستقرار، رغم المطبّات الكثيرة. والأمر الثاني يتعلق بمصير قيادة الجيش، أتجه انتماء القائد الى موظفي الفئة الأولى الموارنة. فالفراغ في الموقع الماروني يضاف الى الفراغ في رئاسة الجمهورية وحاكمية مصرف لبنان، ليصبح الكلام حصراً حول كيفية معالجة تداعيات ما أصاب المواقع المارونية، وانعكاسه على المشهد السياسي الداخلي الذي يكرس تبايناً سياسياً حاداً في مقاربة القوى المارونية - كل لحساباته الخاصة - في التعامل مع استحقاق قيادة الجيش. ويتمدّد كذلك الى الدور السياسي الماروني في كل ما ينتجه من تعثّر على كل المستويات السياسية والوجودية. لكن كل ذلك كان قبل حرب غزة. يكمن معيار التعاطي مع الجيش كمؤسسة عسكرية وأمنية، على

> تعيين قائد للجيش او التمديد للحالي يرتبط بأفاق ما يحصل خارجياً وانعكاساته

أساس ضمان الاستقرار، وهو اللازمة التي يكثر تكرارها كتعبير وأمر واقعي في الأحداث الأمنية التي وقعت. إلا أنه في المقابل، بدأ كلام غربي اليوم عن حاجة الجيش كمؤسسة يلجأ إليها التي يمكن الاحتكام إليها في أي ترتيب، في ظل تضعضع الجهات المعنية. لذا، تزامن البحث في الدوحة أخيراً بتجديد المساعدات المالية للجيش، حتى لا تهتز بنيته وتنهار وضعية عناصره، مع ما تقوده جهات خارجية مع قوى محلية لترتيب وضع قيادة الجيش، من دون أن يحسم نهائياً خيار التمديد أو التعيين أو سلوك مسلك آخر، لأن ذلك أصبح مرتبطاً بسؤال: ما هو المطلوب من الجيش في المرحلة المقبلة، بقدر ما هو المطلوب للبنان؟ والذهاب الى أيّ من الخيارات الوضع اللبناني. فالذين يديرون شبكة الاهتمام بلبنان كانوا مدركين سلفاً لما سيؤول إليه وضع المؤسسات، وهم، تالياً، على بيّنة من كل العوامل التي ستؤثر في وضع القيادة منذ أشهر. إلا أن الأمر ظل متروكاً للّحظات الأخيرة. من هنا، ثقة تمييز بين الاستعجال في بتّ أمر القيادة قبل شهرين، أو تركها الى ما قبل 10 كانون الثاني بقليل، كي تتضح معالم المرحلة المقبلة إقليمياً. ولا يتعلق الأمر بدخول الجيش ولبنان أي حرب محتملة. الكلام هو عن مرحلة ما بعد الحرب، ودور المؤسسات في لبنان الذي يمكن الاحتكام إليها في أي ترتيب، في ظل تضعضع الجهات المعنية. لذا، تزامن البحث في الدوحة أخيراً بتجديد المساعدات المالية للجيش، حتى لا تهتز بنيته وتنهار وضعية عناصره، مع ما تقوده جهات خارجية مع قوى محلية لترتيب وضع قيادة الجيش، من دون أن يحسم نهائياً خيار التمديد أو التعيين أو سلوك مسلك آخر، لأن ذلك أصبح مرتبطاً بسؤال: ما هو المطلوب من الجيش في المرحلة المقبلة، بقدر ما هو المطلوب للبنان؟ والذهاب الى أيّ من الخيارات الوضع اللبناني. فالذين يديرون شبكة الاهتمام بلبنان كانوا مدركين سلفاً لما سيؤول إليه وضع المؤسسات، وهم، تالياً، على بيّنة من كل العوامل التي ستؤثر في وضع القيادة منذ أشهر. إلا أن الأمر ظل متروكاً للّحظات الأخيرة. من هنا، ثقة تمييز بين الاستعجال في بتّ أمر القيادة قبل شهرين، أو تركها الى ما بعد 10 كانون الثاني بقليل، كي تتضح معالم المرحلة المقبلة إقليمياً. ولا يتعلق الأمر بدخول الجيش ولبنان أي حرب محتملة. الكلام هو عن مرحلة ما بعد الحرب، ودور المؤسسات في لبنان الذي يمكن الاحتكام إليها في أي ترتيب، في ظل تضعضع الجهات المعنية. لذا، تزامن البحث في الدوحة أخيراً بتجديد المساعدات المالية للجيش، حتى لا تهتز بنيته وتنهار وضعية عناصره، مع ما تقوده جهات خارجية مع قوى محلية لترتيب وضع قيادة الجيش، من دون أن يحسم نهائياً خيار التمديد أو التعيين أو سلوك مسلك آخر، لأن ذلك أصبح مرتبطاً بسؤال: ما هو المطلوب من الجيش في المرحلة المقبلة، بقدر ما هو المطلوب للبنان؟ والذهاب الى أيّ من الخيارات الوضع اللبناني. فالذين يديرون شبكة الاهتمام بلبنان كانوا مدركين سلفاً لما سيؤول إليه وضع المؤسسات، وهم، تالياً، على بيّنة من كل العوامل التي ستؤثر في وضع القيادة منذ أشهر. إلا أن الأمر ظل متروكاً للّحظات الأخيرة. من هنا، ثقة تمييز بين الاستعجال في بتّ أمر القيادة قبل شهرين، أو تركها الى ما بعد

لا تمديد لجوزف عون

بدا أمس، وفقَ المعطيات المتوافرة، أن قرار التمديد لقائد الجيش العماد جوزف عون حُسم سلباً، مع تقاطع قوى وازنة على رفض هذا الخيار، مقابل تقدّم خيار تعيين رئيس للأركان في جلسة وزارية لن يقاطعها حزب الله، بمعزل عن موقف رئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل.

وتوافقت القوى السياسية في الأيام الأخيرة، أمام التصعيد على الجبهة الجنوبية وإمكانية توسّع الجبهات، على تجنّب الفراغ في المؤسسة العسكرية، إلا أن الخلاف حول الآلية أسقط طرح التمديد لعون من لائحة الخيارات المطروحة، بعد جولة رئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل على القيادات السياسية، علماً أنه تبيّن أن رئيس تيار المردة سليمان فرنجية والنائب حزب الله وحركة أمل يتقاطعان مع موقف باسيل برفض التمديد، كلٌّ لأسبابه.

وقالت مصادر مطّلعة على الاتصالات التي جرت أخيراً إن النائب السابق وليد جنبلاط «كان أول من تحدّث بشكل رسمي مع المخرج المنتظر. وحتى الآن، لم تتخذ اللعبة المحلية إطار انتظار الإشارات الواضحة خارجياً، من أجل الذهاب الى هذا المخرج.

فكان جواب جنبلاط بأن «عودة أي قرار التمديد لقائد الجيش ليس مقرّباً من الحزب التقدمي الاشتراكي بل من العونيين، وهو الضابط الدرزي الوحيد الذي دخل دورة 1994 ولم يكن مرضياً عنه في المختارة»، مضيفاً أن أول لقاء بينه وبين عودة حصل منذ فترة.

في الموازاة، كان التيار الوطني الحر يعمل على اقتراح آخر يتعلق بتعيين قائد جديد للجيش، محاولاً استمالة حزب الله وحركة أمل ورئيس الحكومة نجيب ميقاتي باتفاق يتضمّن تعيين مدير جديد لقوى الأمن الداخلي بدلاً من اللواء عماد عثمان يختاره ميقاتي، ومدير للأمن العام شبعي مكان اللواء الياس البيسري، طارحاً أسمَي ضابطيْن من

> تقاطع بين باسيل وفرنجية والثنائي، كلٌّ لأسبابه الخاصة

ال قهوجي أو القبياتي. إلا أن هذا الطرح لم يلقَ قبولاً من الثنائي، ما يدحض ما أشيع عن أن الحزب يريد «مسايرة باسيل أو عدم إحراجه». وأمام هذه الوقائع، فإن السيناريو المرجّح هو مغادرة عون قيادة الجيش مطلع السنة المقبلة، وتعيين رئيس للأركان، وقد يقبل باسيل بذلك ما دام الهدف الأكبر وهو إزاحة قائد الجيش من الطريق قد تحقّق.

وقالت المصادر إن «موقف الثنائي من التمديد يتصل بأسباب كثيرة داخلية وخارجية وغير مبنيّ على ما يتمنّاه الحلفاء أو الأصدقاء»، علماً أن «الحراك الرامي إلى التمديد لعون لم يتوقف، إذ لا تزال واشنطن والدوحة تسعيان إلى ذلك من خلال جولات سفيريْهما في بيروت». وفي هذا الإطار، سيكون هناك موقف للبطريركية المارونية التي تستعدّ لعقد اجتماع لمجلس المطارنة مطلع الأسبوع المقبل، وهو اجتماع تعوّل عليه جهات مسيحية كثيرة تؤيّد التمديد لعون وتزوّر البطريرك الراعي لإقناعه بضرورة إطلاق موقف عالي السقف وعدم القبول بفراغ في قيادة الجيش وخسارة الموارنة مركز قيادة الجيش بعد رئاسة الجمهورية وحاكمية مصرف لبنان وقيادة الدرك.

(الأخبار)

طوفان الأقصى

مشروع هدنة يفتح على «الشوط الأخير»

واشنطن لتل أبيب: حان وقت «التواضع»

يحيى دبوق

يصل وزير الخارجية الأميركي، أنتوني بلينكن، إلى إسرائيل اليوم، في زيارة هي الثالثة له إلى المنطقة، منذ بدء العدوان على غزة، سيسعى إلى حصر غاياتها بمسائل «إنسانية»، من مِثل إطلاق سراح «المختطفين»، وزيادة المساعدات الإنسانية للقطاع. غير أن ما تقدّم ليس هو وحده ما يميّز الزيارة هذه عن سابقتيها، ولا سيما أنها قد تكون مقدّمة للمرحلة الأخيرة من الحرب، في ظلّ تعقّد العملية البرية أمام الجيش الإسرائيلي، والتحوّل الذي بدأ يطرأ على النبرة الأميركية. وفي هذا الإطار، تشير مصادر في العاصمة الأميركية إلى أن هناك مساعي لإعلان هدنة إنسانية تستمرّ ليومين، على أن يصار إلى الإعلان عنها اليوم، من قِبَل الجانب الأميركي. وبحسب المصادر، فإن «بلينكن حضر ليتولّى المهمّة مباشرةً، بعد رفض إسرائيل إعلان وقف جزئي لإطلاق النار، الإثنين الماضي، من أجل إنجاز عملية إخراج عدد من المحتجَزين المدنيين لدى قوى المقاومة في غزة، وإدخال كميات كبيرة من المساعدات إلى القطاع». وأكّدت المصادر، في الوقت ذاته، أن «المقاومة لن تطلق سوى المدنيين من الأجانب، وأن المدنيين ممّن يحملون الجنسية الإسرائيلية سيكون إطلاق سراحهم رهن إطلاق العدو لعدد من المعتقلين في سجونه»، وهو ما سبق أن رفضه العدو، بحجّة أنه لا يتفاوض مع «جهة إرهابية». ومن جهتها، أفادت مصادر فلسطينية بأن النقاش السياسي لم يبدأ معها بعد، «وإنْ كان هناك تبادل لأفكار بين عدّة عواصم معنية»، مضيفةً أن المقاومة أبلغت الوسيطين التركي والقطري، أنها «لن تشارك في أيّ بحث ما لم يحصل وقف كامل لإطلاق النار».

ولفتت إلى أن العدو «يريد أن يعزّز حصاره للقطاع»، وأن «يتشدّد في قصف وتدمير المناطق الواقعة شمال غزة بقصد تهجير الناس إلى الجنوب، حيث يجري الحديث عن ترك ممرّ للمدنيين في منطقة طريق الرشيد الساحلي، والذي تسيطر عليه قوات الاحتلال بالنار».

وإذا كان من المبكر الحديث عن «نهاية الحرب» (مع التنبيه إلى أن المرحلة الأخيرة قد تكون أطول من سابقاتها)، إلا أنه ليس من المبكر، بحسب ما يَرِد من إسرائيل، القول إن الأهداف التي وضعها الاحتلال، بما يتماشى مع السقوف العالية لدى الجمهور الإسرائيلي، في أعقاب صدمة 7 أكتوبر، لم تَعُد كما كانت عليه. ومع ذلك، تبدو الولايات المتحدة مصرّة، أكثر من إسرائيل حتى، على ضرورة تحقيق الأهداف العالية السقف نفسها، ولو لم يتمكّن الجيش الإسرائيلي من تحقيق إنجازات عسكرية على الأرض، بمعنى «رافعات ضغط» معتدّ بها، لمساعدة المفاوض الأميركي في فرض إرادته. وإذ يصعب التصوّر، وفقاً لميزان القوى القائم إلى الآن، أن يتوصّل الأميركيون إلى ما يهدفون إليه، فممّا يجدر التذكير به هنا هو أنهم لا يستعجلون، حتى لو استطاعوا، «قطف الثمار»، فكيف مع إدراكهم أنه لم يحن موعد قطافها بعد؟ لكن على ما يبدو، فإن الاستعجال المستجدّ لا يرتبط فقط بديناميات القتال المباشر في قطاع غزة، أو بالنكسات التي مُني بها الجيش الإسرائيلي هناك، بل وأيضاً باحتمال أن يتوسّع الصراع إلى حرب إقليمية، تضطرّ أميركا بنتيجتها للتدخّل المباشر، وهو «خطّ أحمر» وضعته واشنطن لنفسها، أخذاً في الاعتبار مجموعة عوامل وموانع، في مقدّمها داخلي أميركي، وإقليمي، وكذلك ما يرتبط بحساباتها على الساحات الدولية. في المشهد الحالي، ووفق ما تؤشّر إليه المعطيات، يبدو أن الولايات المتحدة نفسها تعاني من محدودية، وربّما انتفاء المخارج السياسية للمعركة التي حذّرت إسرائيل منها، حين طالبتها بأن تلائم عمليتها العسكرية مع الأهداف السياسية التي تريد أن تحقّقها في اليوم الذي يلي. هنا، يبدو أن «نافذة الفرصة» بدأت تضيق، والساعة الرملية تكاد تنفد، فيما الإملاء الأميركي بوقف الحرب والبحث عن مخارج، هو ما ينتظر إسرائيل. وفي التعليقات الواردة من تل أبيب، جملة إشارات دالّة على ذلك، وإنْ كانت الرقابة العسكرية تُمسك بكلّ ما يرد على لسان المعلّقين ووسائل الإعلام. وعلى رغم أنها تسمح للمراسلين بأن يقولوا إنه «ممنوع التوقّف الآن»، وإن «على إسرائيل أن لا تكترث للساعة الرملية»، أو أن لا تهتمّ كثيراً «للحضور وبداية الضغط الأميركي»، لكن علامات التراجع بدأت تظهر بالفعل.

المقاومة أبلغت الوسيطين التركي والقطري، أنها لن تشارك في أيّ بحث ما لم يحصل وقف كامل لإطلاق النار (أ ف ب)

> **الإملاء الأميركي بوقف الحرب والبحث عن مخارج، هو ما ينتظر إسرائيل**

وكان بلينكن أشار إلى توجهات الإدارة الأميركية في ما يخصّ المخرج السياسي للحرب، الثلاثاء الماضي، خلال جلسة استماع في مجلس الشيوخ، قال فيها إن الخطوة المنطقية، من وجهة نظر إدارته، هي إعادة السلطة الفلسطينية للسيطرة على القطاع، بعد هزيمة حكم «حماس»، موضحاً أن ذلك سيتطلّب خطوات لتعزيز السلطة، وتغيير أساليب عملها، وأن سيناريو جلبها إلى غزة يجب أن يكون تدريجياً، على أن يقتصر في البداية على المجال المدني، ويشمل في النهاية المسؤولية الأمنية أيضاً. غير أن بلينكن لم يحدّد ما الذي سيحصل في الفترة الزمنية التي تسبق هذا الجلب للسلطة، ولا الجهة التي ستتولّى المسؤولية في القطاع إلى حين تجهيز السلطة، كما لم يشر إلى النقطة التي يمكن أن تصل إليها الحرب، لتتيح فرص حلّ على الفلسطينيين.

هذه الأسئلة هي ما سيبحث بلينكن عن إجابات لها في إسرائيل، وكذلك في الإقليم، شأنه شأن كبار المسؤولين في الإدارة، الذين سيزورون إسرائيل والمنطقة تباعاً بهدف «التواصل مع الشركاء والحلفاء لمواصلة العمل على منع انتشار الصراع إلى أجزاء أخرى من المنطقة»، وفق وسائل إعلام عبرية، وهو ما يمثّل إشارة في ذاته إلى أن الوقت حان لإيجاد المخارج السياسية، وإلا يُتوقّع أن يكرّر بلينكن رسائل الدعم لتل أبيب، بغضّ النظر عمّا سيحدث في الغرف المغلقة، فهو تحدّث قبيل مغادرته واشنطن، عن ثلاثة أهداف للزيارة: أولها: التحدّث مع الحكومة الإسرائيلية «بشكل واضح جداً» حول «كيفية قيامها بـ«الدفاع عن نفسها»، مع التشديد على «الخطوات التي يتعيّن اتّخاذها لحماية المدنيين»، فضلاً عن إبداء التصميم على «عدم توسّع الصراع»؛ وثانيها، يتعلّق بإدخال المساعدات الإنسانية، و«إخراج مواطنينا» من غزة، والتركيز على «موضوع الرهائن واتّخاذ كل الخطوات الممكنة لتأمين إطلاق سراحهم»؛ وثالثها، «كيفية تهيئة الظروف لتحقيق سلام دائم ومستدام للإسرائيليين والفلسطينيين على حدّ سواء. نحن نفكر في اليوم التالي. واتوقّع أنكم سترون جهوداً كبيرة للوصول مع الوقت، إلى حلّ يقوم على أساس دولتَين لشعبَين، وهو ما نعتقد أنه الحلّ الأفضل - وربّما الضامن الوحيد - لأمن الإسرائيليين والفلسطينيين». وردّاً على سؤال حول عمليات «حزب الله» الكبيرة، أمس، قال الوزير الأميركي: «نحن مصمّمون على منع التصعيد على كل الجبهات، سواء كان ذلك في لبنان، أو شمال إسرائيل، أو جنوب لبنان، أو الضفة الغربية، أو أي مكان آخر في المنطقة».

أسبوع على العملية البرية: إسرائيل بلا منجَز

غزة - الأخبار

مع مرور أسبوع على بدء المرحلة الأولى من العملية البرية الإسرائيلية في قطاع غزة، لا تزال محاولات جيش الاحتلال التوغّل في القطاع تواجَه بمقاومة ضارية في محاور القتال كافة، حيث لم يتمكّن العدو من اختراق الخطوط الدفاعية للمقاومة، على الرغم من إفراطه في توظيف القوة النارية من مختلف الوسائط البرية والبحرية والجوية. ويوم أمس، تلقّت قوات الاحتلال في شمال غرب غزة النصيب الأكبر من عمليات الاستهداف، إذ دارت اشتباكات عنيفة في ساعات الفجر الأولى، تلتها هجمة مضادّة استهدف خلالها مقاومو «كتائب القسام» ست دبابات وناقلتَي جند وجرافة بمختلف الأسلحة، والتحموا مع قوة مدرّعة، كما استهدفوا جنوداً تحصّنوا داخل أحد المباني بقذيفة «TBG»، موقعين في صفوف القوة خسائر فادحة، قبل أن يعودوا إلى قواعدهم بسلام تحت غطاء من قذائف «الهاون»، بحسب بيان لـ«القسام».

أما في محور جحر الديك، فاستُهدفت دبابة حولها عدد من الجنود بقذيفة من النوع نفسه، ما رجّح وقوع إصابات في صفوفهم، بينما سُجّل استهداف لاحق هناك، طاول مجموعة من الجنود بقذيفة «RPG» مضادّة للأفراد. أيضاً، استهدفت «القسام» قوة راجلة متحصّنة داخل مبنى شمال بيت حانون بقذيفة «TBG»، موقعةً إصابات في صفوفها. وفي شرق حي الزيتون، الذي يطمح جيش العدو بعبوره إلى عزل مدينة غزة وشمالها عن وسطها وجنوبها، دمّر مقاومو «القسام» الميركافا بقذيفة «الياسين 105»، وقصفوا تجمّعاً لجنود العدو بقذائف «الهاون»، كما استهدفوا آلية وجرافة في محور جنوب غزة بقذيفتين من طراز «الياسين 105».

وأظهرت مشاهد نشرتها «الكتائب» تدمير إحدى الآليات من مسافة صفر بعبوة «العمل الفدائي» وقذيفة «الياسين 105». وفي جنوب حي الزيتون، دارت اشتباكات عنيفة لعدة ساعات، تدخّل الطيران الحربي الإسرائيلي على إثرها بسلسلة غارات جوية في محيط التوغل، وهو عين ما فعله في شرق منطقة الفخاري شرق خانيونس، حيث نفّذ حزاماً نارياً.

وبنتيجة تلك الاشتباكات، أقرّ جيش العدو، أمس، بسقوط 4 قتلى في صفوفه، ليرتفع العدد المعلن من قِبَله منذ الثلاثاء الماضي إلى 20 قتيلاً. وبحسب الإعلام العبري، فإن المقاومة نصبت «كميناً شرساً»، استمرت الاشتباكات بعده «لأكثر من ثلاث ساعات»، واستُهدف خلالها «جنود من الكتيبة 13 التابعة للواء جولاني». وفي تعليقه على ذلك، أقرّ رئيس حكومة العدو، بنيامين نتنياهو، بأن «هناك» الكثير من الخسائر في صفوف قواتنا»، مستدركاً بـ«(أننا) مصمّمون على تحقيق أهداف حربنا»، فيما قال وزير الحرب، بيني غانتس، إن «الصور القادمة من المعركة في قطاع غزة مؤلمة ودموعنا تتساقط عند رؤية جنود (لواء) غفعاتي يسقطون».

مفاوضات ما بعد الحرب: مصر ترفض عرضاً أميركياً بإدارة القطاع

القاهرة - الأخبار

رفضت مصر رفضاً قاطعاً مقترحاً أميركياً - إسرائيلياً بإسناد مهمّة إدارة قطاع غزة إليها بعد الحرب، مقابل حصولها على مساعدات مالية مباشرة تضمن توفير احتياجات سكان القطاع، وإخلاء هذا الأخير من السلاح بشكل كامل، وهو ما أبلغت القاهرة، بالتنسيق مع عمّان، واشنطن وتل أبيب، استحالة تنفيذه، فضلاً عمّا سيسبّبه من ضرر للقضية الفلسطينية وإرجاء جديد لـ«حلّ الدولتين». ووفق مصادر مصرية مطّلعة، تحدّثت إلى «الأخبار»، فإن اتصالات دبلوماسية مكثّفة جرت على أعلى المستويات خلال الأيام الماضية، وتناولت مستقبل الحكم في القطاع. وأشارت المصادر إلى أن مصر استغربت التعجّل في هذا الطرح، بينما الحرب لم تنتهِ بعد، مشدّدةً على أن الأهمّ في الوقت الحالي معالجة الوضع الإنساني الحرج في غزة.

في هذا الوقت، سُجّل توتّر على خطّ العلاقة بين مصر و«حماس» في الساعات الماضية، في ظلّ مطالبة القاهرة بإشراك السلطة الفلسطينية في التحرّكات الدبلوماسية الجارية، الأمر الذي لم يلقَ تجاوباً، ودفع السلطات المصرية إلى إعادة التلويح بمهاجمة الحركة، وهو ما بدأت تظهر بعض بوادره بالفعل على السنة سياسيين محسوبين على النظام المصري، إنما بنبرة هادئة حتى الآن. وتبرّر مصر هذا الطرح بضرورة وجود موقف فلسطيني موحّد «تحت مظلّة السلطة الفلسطينية المعترف بها»، تقديم تنازلات تفيد الطرح المذكور، الأمر الذي لقي دفعاً من السعودية كذلك. وتتمسّك القاهرة برؤيتها أن أيّ حلّ لأزمة غزة «يجب أن يكون في إطار الدولة الفلسطينية»، معتبرةً أن أيّ حلّ آخر ستكون له تداعيات كارثية ليس على مصر فقط، وإنما أيضاً على كيان الاحتلال «الذي يسعى إلى القضاء على حركة حماس بشكل يدفر القطاع وساكنيه»، وهو ما ستجدّد إبلاغ وزير الخارجية الأميركي، أنتوني بلينكن، به، خلال جولته في المنطقة.

على خطّ موازٍ، اقتربت المفاوضات المصرية - الإسرائيلية - الأميركية من التوصّل إلى اتفاق بشأن إدخال الوقود إلى قطاع غزة خلال الأيام المقبلة، وإتاحته حصراً للمستشفيات داخل القطاع، بما يسمح لها بمواصلة العمل. لكن ما يعيق الاتفاق، إلى الآن، تمسّك كيان الاحتلال بادّعائه أن «حماس» ستقوم باستخدام وقود المستشفيات لمصلحة مقاتليها، وهو ما تحاول مصر تجاوزه بتقديم ضمانات بتحديد الكميات وفق احتياجات المستشفيات، مع التحذير من أن خروج ما تبقّى من مرافق طبية عن الخدمة ستكون له تداعيات كارثية. وبينما لا يزال التفاوض مستمرّاً من أجل تسهيل إجراءات إدخال الشاحنات وزيادة الكميات التي تدخل إلى القطاع يومياً، انتظم للّيوم الثاني العمل في معبر رفح البري، حيث جرى إخراج دفعة جديدة من الأجانب ومزدوجي الجنسية الذين علقوا في غزة مع اندلاع الأحداث، في وقت يُفترَض فيه أن تستمرّ هذه العملية ما بين أسبوع و10 أيام. وتجري مصر، بالتنسيق مع دولة الاحتلال، عملية مراجعة لجميع الأسماء الخارجة من القطاع، بما فيها أسماء المصابين وذويهم، مع التشديد على السماح للمغادرين من أجل تلقّي العلاج، بالعودة فور تماثلهم إلى الشفاء. وتأمل القاهرة إخراج عدد أكبر من المصابين خلال الأيام المقبلة، ولا سيما في ظلّ رفض تل أبيب السماح بإدخال كوادر طبية عبر المعبر لدعم الأطباء في القطاع.

لا يزال التفاوض مستمرّاً من أجل تسهيل إجراءات إدخال الشاحنات إلى قطاع غزة (أ ف ب)

أوّل عملية نوعية منذ «7 أكتوبر»

الضفة تخرق «الجدار» الأمني

رام الله - أحمد العبد

لا تزال الضفة الغربية المحتلّة قادرة على اجتراح المفاجآت وإيلام العدو، على رغم القبضة الأمنية والاستخبارية الشديدة المفروضة على مدنها وقراها، والتي تجلّى آخر فصول التمرّد عليها في قتل جندي إسرائيلي، وإصابة آخر، في عملية إطلاق نار قرب بيت ليد بين مدينتَي نابلس وجنين. وفي تفاصيل ما جرى، فقد أطلق مقاومون النار من مركبة مسرعة، على مركبة مدنية يتخفّى فيها جنود الاحتلال، عند مفرق بيت ليد شرق طولكرم، ما أدى إلى انقلاب مركبتهم، ليُعلن لاحقاً مقتل جندي وإصابة آخر بجروح خطيرة، فيما تمكّن منفّذو العملة من الانسحاب بسلام. وتكتسي كلّ عملية إطلاق نار في الضفة راهناً، أهميّة قصوى، خاصة إذا كانت من مسافة قريبة، وخلّفت قتلى وجرحى، وذلك نظراً إلى كثافة القيود الأمنية والحواجز ونقاط التفتيش، فضلاً عن عمليات التوغّل والاقتحام التي ينفّذها جيش الاحتلال.

واستطاعت عملية بيت ليد، ضرب المنظومة الأمنية والاستخبارية الإسرائيلية في الصميم؛ إذ إن جيش الاحتلال الذي يعيش استنفاراً أمنيّاً غير مسبوق منذ بدء العدوان على غزة، واجه ضربة في منطقة لها أهمية إستراتيجية من الناحية العسكرية، ولا سيما أنها ترتبط بواحدة من أشهر العمليات الفدائية في الذاكرة النضالية، والتي نفّذها الاستشهاديان أنور سكر وصلاح شاكر، من قطاع غزة، عندما اقتحما محطة انتظار للجنود، وفجّرا نفسيهما فيها، ما خلّف 19 قتيلاً و62 جريحاً. ومن هنا، سارع جيش العدو إلى الدفع بقواته إلى مكان الهجوم، واقتحم بلدات بيت ليد وسفارين وعنبتا شرق طولكرم، حيث نصب حواجز على مداخلها، إلى جانب نشر دوريات في الأراضي الزراعية، وإجراء عمليات تمشيط واسعة بحثاً عن منفّذَي العملية، وسط اندلاع مواجهات عنيفة في البلدات والقرى التي تعرّضت لاقتحامات، وإغلاق الجيش حاجز عناب العسكري شرق طولكرم من الاتجاهَين، ومنعه المركبات من المرور.

وترافق استنفار قوات الاحتلال، مع احتشاد المستوطنين الذين انتشروا عند مدخل بيت ليد، وعلى طول الطريق الواصل بين مدينتَي نابلس وطولكرم، حيث اعتدوا على المواطنين، ورشقوا المركبات المارّة بالحجارة. كما شنّ هؤلاء هجوماً واسعاً على بلدة دير شرف بحماية جنود الاحتلال، وأحرقوا محالّ تجارية ومركبات فيها، وهاجموا منازل على أطرافها، توازياً مع إضرامهم النار في أراضي قرية جيت، جنوب نابلس. كذلك، اندلعت مواجهات بين المواطنين وجيش الاحتلال قرب دوّار دير شرف، وسط إطلاق كثيف للرصاص وقنابل الغاز السام، ما تسبّب بإصابة شاب بالرصاص و20 بالاختناق. أيضاً، شهدت البلدة اشتباكاً مسلّحاً بين مقاومين وقوات الاحتلال التي وفّرت الحماية للمستوطنين خلال هجومهم.

ويستغلّ المستوطنون حوادث إطلاق النار لممارسة المزيد من التحريض ضدّ الفلسطينيين، وشنّ هجمات دموية وقاتلة في الضفة، وسط استمرار عمليات تسليحهم من قِبَل قادة الاحتلال، وعلى رأسهم وزير «الأمن القومي»، إيتمار بن غفير، ورئيس «مجلس مستوطنات شمال الضفة»، يوسي داغان. وفي هذا السياق، استغلّ داغان العملية ليبدأ بالتحريض ضدّ الفلسطينيين، داعياً جيش الاحتلال إلى تنفيذ عملية اجتياح واسعة للضفة، على غرار ما يجري في قطاع غزة، و«استهداف جميع الفلسطينيين، وهذا يجب أن يكون من خلال التحرّك فوراً، وبمساعدة المستوطنين». ومن جهته، قال رئيس مجلس مستوطنات «غوش عتصيون»، شلومو نئمان، إنه «حان الوقت لقلب الطاولة على السلطة الفلسطينية أيضاً، فهذه هي الطريقة الوحيدة التي يمكننا من خلالها ضمان حياة آمنة للإسرائيليين».

> **أوعز وزير الأمن، يوآف غالانت، الأربعاء الماضي، بتحويل أموال المقاصة إلى السلطة**

والجدير ذكره، هنا، أنه قبل العملية بدقائق، شنّ جيش العدو اقتحامات متزامنة في عدّة مدن في الضفة، حيث اقتحمت قواته مدينة قلقيلية شمال الضفة، ليندلع اشتباك مسلّح عنيف مع المقاومين، وتواجهات بين الشبان والفتية، أسفرت عن استشهاد الشاب قصي مزيون (24 عاماً). كذلك، اقتحمت قوات الاحتلال مدينتَي رام الله والبيرة، ونفّذت عمليات توغّل في عدة أحياء وسط مواجهات مع الشبان، ما أسفر عن استشهاد الطفل أيهم الشافعي (14 عاماً)، والشاب يزن شبحة (25 عاماً)، بينما أعلن في مدينة نابلس عن استشهاد الطفل حمدان عمر حمدان (14 عاماً) متأثراً بجروح أصيب بها سابقاً. وترافقت تلك الاقتحامات، التي سُجّلت فجر الخميس وامتدّت إلى مخيم الجلزون قرب رام الله، وحي الطور في مدينة نابلس، حيث اندلعت اشتباكات مسلّحة عنيفة استمرّت لساعات، مع حملة اعتقالات طاولت 65 فلسطينياً، بينهم سيدتان. وتوزّعت الاعتقالات على كل المحافظات، وصاحبتها عمليات تنكيل ممنهجة وضرب واعتداء في حقّ المعتقلين وعائلاتهم، فضلاً عن تخريب منازلهم. وبهذا، ترتفع حصيلة الاعتقالات، منذ السابع من أكتوبر، إلى نحو 1900.

وازدادت حدّة العدوان المتواصل على الضفة، منذ بدء الحرب على غزة، إلا أن ذلك لم يؤثر على العلاقات مع السلطة الفلسطينية التي لم تتّخذ أيّ إجراءات أو قرارات من شأنها أن تغيّر الوضع القائم. وعلى رغم التحريض الممارَس عليها من قِبَل بعض أطراف اليمين في الحكومة، إلا أن الأخيرة لا تزال تعمل على دعم سلطة رام الله وتقويتها، إذ أوعز وزير الأمن، يوآف غالانت، الأربعاء الماضي، بتحويل أموال المقاصة إلى السلطة، قائلاً إن «إسرائيل معنية دائماً وبشكل خاص بالاستقرار (في الضفة الغربية)، لذلك، فمن المناسب تحويل الأموال بحيث تساعد قوات السلطة الفلسطينية التي تعمل وفقاً لاعتباراتها على منع الإرهاب».

وفي هذا الإطار، نقلت قناة «مكان» العبرية، عن رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، قوله إن «العمّال الفلسطينيين بحاجة إلى تلقّي رواتبهم، لكي لا يتزعزع الوضع الأمني، وهذه هي توصية المؤسسة الأمنية»، وذلك بهدف منع مزيد من التوتّر في الضفة، لكنّ المقترح قوبل بمعارضة من «أعضاء المجلس الوزاري الأمني والسياسي المصغّر، ومن الكابينت للشؤون الاجتماعية».

ترافق استنفار قوات الاحتلال، مع احتشاد المستوطنين الذين انتشروا عند مدخل بيت ليد (أ ف ب)

طوفان الأقصى

عندما يتعرّى الغرب من «زيفه»
توحّش النهايات

وليد شرارة

دخل العالم طوراً جديداً من التوحّش. حرب الإبادة الصهيونية - الأميركية - الغربية على غزة، دليل جليّ على ذلك. سقطت الأقنعة عن وجوه قادة هذه الحرب، وتُرِكت القفازات من أيديهم: رفض لوقف إطلاق النار، إنكار للمدابح المرتكبة ضدّ المدنيين أو اتهام للمقاومة بالمسؤولية عنها كما حصل بعد قصف المستشفى «المعمداني»، تسويق لمشروع التطهير العرقي في قطاع غزة تحت شعار «إجلاء المدنيين»... ترافق كلّ ذلك مع حشد لحاملات الطائرات والزوارق الحربية، وإعلان عن الاستعداد للقتال، «الكثف إلى الكتف»، مع الجيش الصهيوني في حال تدخّل محور المقاومة لدعم غزة. من الواضح أن قادة هذه الحرب، أو قادة محور العدوان، يعتقدون بأن إلحاق نكبة جديدة بالشعب الفلسطيني، عبر عمليات قتل وتدمير واسعة النطاق، وأيضاً تهجير إنْ أمكن، كل ذلك سيسمح بالإجهاز على قوى المقاومة في صفوفه، وإضعاف محور المقاومة في المنطقة، وتعديل موازين القوى فيها لصالح التحالف الإسرائيلي - الأميركي - الغربي. لكنّ الفارق الكبير بين الحرب الراهنة والحروب التي شنّت قبلها على دول المنطقة وشعوبها، هو أن الأولى ليست نتاجاً لمخطط أو لمشروع يبقى «إعادة صياغة» الإقليم، بل ردّ فعل بدائي على فعل لحركة مقاومة، يحاول بثّ «الصدم والترويع»، عبر اقتراف المذابح الجماعية والتلويح بالمزيد منها ليس إلّا... يجري التعويض عن غياب التصوّر الواضح أو المخطّط بالقتل الجماعي مع التناسي المتعمّد لما سينجم عنه. زُرع الكيان الوظيفي في المنطقة للتصدّي لحركة التحرّر العربية بالنيابة عن القوى الإمبريالية، وقام بذلك لعقود، لكنه أضحى عاجزاً عن أداء مثل هذا الدور، ما يضطرّ الأصيل، المتورّط في مواجهات كبرى أخرى، للعودة والدخول في معارك ومجابهات لم يتوقّعها، ومن الصعب معرفة مآلاتها.

لم يستطع المشروع الاستيطاني الإحلالي الصهيوني الإفادة من سياقات السيطرة الغربية الكاملة على العالم، كما فعلت المشاريع الاستيطانية الغربية المشابهة له، ولكن التي سبقته بحوالي القرن. فمشاريع الاستعمار الاستيطاني الإحلالي في الولايات المتحدة وأستراليا ونيوزيلندا مثلاً، تمكّنت من إبادة القسم الأعظم من السكان الأصليين، والاستيلاء الكامل على بلادهم وثرواتها، والتحوّل بسرعة خارقة، خاصة في حالة الولايات المتحدة، إلى قوة دولية متطوّرة وعاتية. أما السياق العام الدولي يتّسم بالسيطرة الغربية الكاملة على «الآخرين» بفضل التفوّق في تقنيات القتل. الظروف التي زُرع فيها الكيان الصهيوني في منطقتنا في أواخر أربعينيات القرن العشرين تخلّلتها مفارقات هامّة. صحيح أن هذا الأخير حظي بدعم قوى الاستعمار القديم الفرنسي والبريطاني، وكذلك بدعم الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي عند إنشائه، إلا أن هذه العملية تَوازت مع انطلاق مسار تحرّر بلدان منطقتنا وغيرها من بلدان ما كان يُسمّى بالعالم الثالث، من سيطرة الاستعمار الغربي. المشروع الصهيوني كان جزءاً من

> **الشعب الفلسطيني وحلفاؤه الخُلّص في الإقليم سيقاومون مهما كلّف الأمر إمكانية نكبة ثانية**

مشروع إدامة السيطرة الغربية على المنطقة العربية. ولذا، فهو لم يواجه بمقاومة الشعب الفلسطيني وحده، بل وأيضاً بمقاومة بقية شعوب المنطقة ودولها الوطنية وحركاتها التحرّرية. قضية فلسطين من اللحظة الأولى كانت قضية أمة وليست قضية شعبها وحده، ما منع الصهاينة وحماتهم الغربيين من الاستفراد بشعبها والإجهاز الكامل عليه كما حصل في حالات الاستعمار الاستيطاني التي سبق أن أشرنا إليها. لا يعني هذا الكلام أن الشعب الفلسطيني تمتّع بما يستحقّ من الدعم، أو أن جميع الأنظمة والحركات السياسية في المنطقة واجهت المشروع الصهيوني كما ينبغي، لكن من المهم إدراك أن الترابط بين مقاومة الشعب الفلسطيني وقوى تحرّرية أو أنظمة وطنية في المنطقة كان بين العوامل التي حالت دون تصفية القضية الفلسطينية.

ارتبط الكيان الصهيوني بعلاقة تحالف مع بريطانيا ومن ثمّ مع فرنسا، وتالياً مع الولايات المتحدة التي ارتقت العلاقة معها من المستوى الإستراتيجي إلى الصلة العضوية والتماهي الثقافي - الأيديولوجي شبه الكامل بين النخب الحاكمة فيهما. قيل الكثير حول هذا الموضوع، وربّما يكفي للدلالة عليه التذكير بما قاله جو بايدن خلال زيارته للكيان في عام 2021، من أنه صهيوني وأنه «ليس على المرء أن يكون يهودياً لكي يكون صهيونياً»، أو بمسارعة وزير خارجيته، أنتوني بلينكن، عند قدومه إلى الكيان بعد عملية 7 أكتوبر، إلى الإعلان أنه أتى كـ«يهودي أولاً» وكوزير خارجية لواشنطن ثانياً أو ربّما ثالثاً. هذا التماهي الثقافي - الأيديولوجي يبرز في مرحلة تاريخية أعادت فيها دول الغرب بمجملها اكتشاف انتمائها إلى «الحضارة» نفسها، وفي الواقع القطيع المذعور نفسه، بعد انحسار نفوذه المتعاظم اقتصادياً وسياسياً وجيوسياسياً على الصعيد الدولي، وتنامي دور «الآخرين» غير الغربيين. والتماهي مع إسرائيل هو بين المشتركات الأيديولوجية - الثقافية لقادة هذا الغرب، ولذا من السهل أن ينطق إيمانويل ماكرون أو أولاف شولتس أو ريشي سوناك بكلام شبيه بالذي تفوّه به بايدن. غرب مذعور ينحسر نفوذه كان يخوض غمار حرب بالوكالة مع روسيا في أوكرانيا، ويستعدّ لخوض أخرى مع الصين في بحرها الجنوبي وفي تايوان، يفعل انحسار نفوذه المتعاظم للمشاركة، بدرجات غير متساوية، في حرب الإبادة والتطهير العرقي الإسرائيلية ضدّ الشعب الفلسطيني. والتماهي مع إسرائيل هو بين المشتركات الأيديولوجية - الثقافية لقادة هذا الغرب، ولذا من السهل أن ينطق إيمانويل ماكرون أو أولاف شولتس أو ريشي سوناك بكلام شبيه بالذي تفوّه به بايدن. غرب مذعور ينحسر نفوذه كان يخوض غمار حرب بالوكالة مع روسيا في أوكرانيا، ويستعدّ لخوض أخرى مع الصين في بحرها الجنوبي وفي تايوان، يفعل انحسار نفوذه المتعاظم للمشاركة، بدرجات غير متساوية، في حرب الإبادة والتطهير العرقي الإسرائيلية ضدّ الشعب الفلسطيني في غزة.

ما يمكن التأكيد عليه حتى الآن هو أن الشعب الفلسطيني وحلفاءه الخُلّص في الإقليم سيقاومون مهما كلّف الأمر إمكانية نكبة ثانية، وأن مثل هذه الإمكانية بدأت تستنهض شعوب المنطقة وقواها الوطنية، وأن الدول العربية المسماة «معتدلة» كمصر والسعودية لن ترضى بحدوثها. يؤسّس تقاطع هذه المواقف موضوعياً لتشكّل ائتلاف رافض لحرب الإبادة والنكبة، يتلاقى مع مواقف قوى دولية غير غربية وازنة كروسيا والصين وتركيا وجنوب أفريقيا وماليزيا وإندونيسيا والبرازيل وغيرها، معارضة هي أيضاً لها. وإذا كانت النكبة الأولى قد أطلقت ديناميات سياسية أدّت إلى استقلال دول المنطقة عن قوى الاستعمار القديم الأوروبي، فإن مشروع النكبة الثانية، في مرحلة انحسار النفوذ الأميركي والغربي الراهنة، سيقود إلى استعار المواجهة مع هذا النفوذ وكيله الصهيوني الذي أصبح كسيحاً. هو يتوحّش اليوم، لكنه يتوحّش النهايات.

سقطت الأقنعة عن وجوه قادة هذه الحرب (أ ف ب)

ارتفاع مطّرد في حوادث «اللاسامية»
يهود أميركا أكثر بعداً عن إسرائيل

بيروت حمود

يشعر اليهود الأميركيون بـ«قلق متعاظم على أمنهم الشخصي»، انعكس خصوصاً في نتائج استطلاع للرأي أجراه «معهد سياسات الشعب اليهودي» بالتعاون مع وزارة الشتات الإسرائيلية، في إطار مشروع «صوت الشعب اليهودي» الذي أسّسه «JPPI»، و«المنظمة الصهيونية العالمية». وفي الاستطلاع الذي نشرت صحيفة «معاريف» نتائجه، بعد عرضه على المستويَين السياسي والعسكري، تبيّن أنه، في الأسبوع الثالث من العدوان على غزة، ارتفعت نسبة اليهود «الليبراليين»، الذين يقولون إن «الحرب تبعدهم عن إسرائيل». أمّا على مستوى الشعور بالتهديد، فذكر اليهود الأميركيون أن «الحرب تترك آثاراً سلبيّة على أمنهم الشخصي»، فيما ظهرت نسبة الخوف الأعظم في صفوف المتديّنين و«الحريديم»، حيث بلغت 85%. وتقاطعت هذه النتائج مع ما أفادت به تلك الفئة، في الأسبوع الأول من الحرب، حين قالت إنها «قلقة» من تبعاتها، وخصوصاً على أمنها الشخصي، كما على يهود الولايات المتحدة عموماً، بعدما «تعاظم الخطر الآن بشكل كبير وغير مسبوق». ورأى المستطلعون أن «تعزيز حضور القوات الشرطية في المؤسّسات اليهودية، وتحسين الدعاية الإسرائيلية في شأن أهداف الحرب، يمكن أن يقلّلا من مستويات القلق، ويجعلا اليهود أكثر أمناً». وبالنسبة إلى آثار الحرب على علاقة اليهود الأميركيين بإسرائيل، كشفت نتائج الاستطلاع انخفاضاً كبيراً في نسبة التقارب بين الطرفين، بعدما تبيّن أن 46% فقط من اليهود الليبراليين يرَون أن الأحداث الجارية تقرّبهم من إسرائيل.

وفي الموازاة، تكشّف أنه، في الأسبوع الثالث من العدوان، طرأ انخفاض طفيف على التأييد النشط لإسرائيل في صفوف المستطلعين؛ إذ ظهر أن ثمة علاقة مباشرة بين الحفاظ على مستوى الدعم النشط، وزيارة دولة الاحتلال. وتفيد المعطيات بأن «الذين زاروا إسرائيل أكثر من مرّة، يدعمونها بشكل نشط أكثر من غيرهم، ويقلّ هذا الدعم في صفوف أولئك الذين لم يزوروا إسرائيل بتاتاً أو الذين زاروها مرّة واحدة فقط». وعلى مستوى التبارات الدينية، لوحظ انخفاض رئيسيّ في صفوف اليهود الذين ينتمون إلى «التيار الإصلاحي»، حيث قال 72% منهم، في الأسبوع الأول من الحرب، إن الأحداث تقرّبهم من إسرائيل، فيما انخفض هذا الرقم إلى 59%، في الأسبوع الثالث منها. وفي ما يخصّ التغطية الإعلامية، ادّعى 72% من المستطلعة آراؤهم أن «التغطية الإعلامية في وسائل الإعلام الأميركية متحيّزة ضد إسرائيل»، بينما قالت قلّة إن «التغطية منحازة ضدّ الفلسطينيين». ورأى ربع هؤلاء، ولا سيما في أوساط اليهود الليبراليين، أو الذين ينتمون إلى التيارات الدينية التقدّمية، أو الذين لا ينتمون إطلاقاً إلى أيّ تيار ديني، أن «التغطية موضوعية عموماً». كذلك، أظهرت النتائج أن أكثر من ثلث «الليبراليين جدّاً» يعتقدون بأن التغطية «عادلة وموضوعية»؛ إذ بلغت نسبة هؤلاء 36%، 33% منهم رأوا أن التغطية «منحازة ضدّ إسرائيل»، و10% عدّوها «متحيّزة ضدّ الفلسطينيين».

وطبقاً لمعطيات الاستطلاع، فإن الحرب تتصدّر العناوين الرئيسة في الصحف وعلى شاشات التلفزة، منذ ثلاثة أسابيع، وهو ما انعكس أيضاً في خطاب يهود الولايات المتحدة. وذكر 90% من المستطلعين أنهم أجروا محادثات مع عائلاتهم وأصدقائهم اليهود، و25% فقط أجروا محادثات حول الحرب مع غير اليهود. إضافة إلى ذلك، تحدث المشاركون في الاستطلاع عن تزايد الانتقادات الموجّهة إلى الدعاية الإسرائيلية، في الأسبوع الثالث من الحرب، وهو ما يعود بشكل أساسي إلى «تاكل الانطباع الأولي في شأن "الفظائع التي ارتكبتها حماس"»، وانتقال إسرائيل من حالة الصدمة إلى الاستيعاب والهجوم؛ وأيضاً إلى التغيير في لهجة وسائل الإعلام الأميركية، وتعاظم الشعور العام بعدم

> **تصاعدت الأحداث المعادية للسامية، بحسب وزارة الشتات، أخيراً، بنسبة 500%**

الارتياح تجاه السياسات التي تنتهجها إسرائيل، وخصوصاً بين أولئك الذين يعزفون أنفسهم كليبراليين».

وتعليقاً على ذلك، قال نائب رئيس "JPPI"، شوكي فريدمان، «من الواضح أن ثمة ارتفاعاً كبيراً في الحوادث المعادية للسامية في الولايات المتحدة، والعالم، ما تسبّب في تزايد قلق اليهود على أمنهم الشخصي في أعقاب الحرب، بالتوازي مع تصاعد خطير في الانتقادات والكراهية الموجّهة ضدّ إسرائيل واليهود». وأضاف، وفق ما نقلت عنه الصحيفة، إن «ثمة قلقاً متعاظماً من أنه بدلاً من توحيد الجالية اليهودية، في خضم الحرب المستمرّة، فإن التغطية الإعلامية تنحاز ضدّ إسرائيل، وتجد الأخيرة صعوبة في قيادة الرأي العام حول سرديّتها... كل ذلك أدّى إلى تزايد العزلة بين اليهود الليبراليين بشكل خاص، وإسرائيل».

ما تقدم، تقاطع مع تقرير «مثير للقلق» أصدرته وزارة الشتات الإسرائيلية، وفيه كشفت عن ارتفاع بنسبة 500% في حوادث «معاداة السامية» في أنحاء العالم، بالمقارنة مع معطيات سابقة، وذلك على خلفية الحرب في غزة. وفي هذا الإطار، قال المدير التنفيذي للوزارة، أمير سكيلي، في مقابلة مع راديو «103 إف إم» الإسرائيلي، إنه «منذ السابع من تشرين الأول، تشهد مؤشّراً جديداً إلى تصاعد الأحداث المعادية للسامية، والتي ارتفعت أخيراً بنسبة 500%». وبحسبه، فإن «الأمر الأكثر مدعاة للقلق هو الارتفاع بنسبة 330% في الاعتداءات الجسدية على خلفية معادية السامية من منطلقات قومية، سواء برفع الصلبان المعقوفة، أو بالاعتداء اللفظي أو الجسدي، أو حوادث أخرى كما شهدنا في مطار داغستان الروسية... نحن نتحدّث عن تصاعد هذه الحوادث بشكل خاص في أوروبا، ولا سيما في بريطانيا والنمسا وألمانيا». وتابع أن «جزءاً أساسياً من الخطاب المعادي المنتشر في وسائل التواصل الاجتماعي، يقوده 71% من العرب، الذين هم مواطنون في دول أوروبية والولايات المتحدة. ولكن إلى جانب ما تقدّم، ثمّة تزايد مقلق في حوادث الاعتداءات الجسدية، وفي تهديد أبناء الجاليات اليهودية. ويحدث ذلك بشكل أساسي خلال التظاهرات المناصرة لفلسطين وحماس، والتي تُنظّم في أنحاء أوروبا... يجري الحديث عن تزايد عظيم جداً... نحن في وزارة الشتات، وفي هيئات إسرائيلية أخرى معنيّة بهذا الموضوع، نقدّر أنه كلّما تعمّقت الحرب وطال أمدها، فإن هذه الاعتداءات ستسجّل ارتفاعاً جديداً».

وردّاً على سؤال في شأن الخطوات التي اتّخذتها وزارة الهجرة لمكافحة هذه الظاهرة، قال سكيلي: «نحن نتابع هذه المجريات يومياً، ونبلغ الجاليات عن الأماكن التي نعتقد بأنهم قد يتعرّضون فيها لاعتداءات من هذا النوع. نحن على تواصل مع مسؤولي الجاليات الذين يتواصلون بدورهم مع السلطات المحلية في الدول التي يقيمون فيها». ووفقاً لسكيلي، فإن «وزارة الشتات نجحت عن طريق قادة الجاليات، في إحباط 30 تظاهرة». فضلاً عن ذلك، فإنه «حتى قبل الحرب، كان هناك تنسيق بين الشرطة الإسرائيلية والشرطة في كلّ من ساو باولو، ولندن، وبرلين، ولا يزال هذا التنسيق قائماً من أجل تقديم الاستجابة اللازمة لأمن الجاليات اليهودية، كما نقوم من خلال وزارة القضاء بحظر وحذف المضامين المحرّضة في الشبكات الاجتماعية».

دائرة المقاطعة تتّسع: العالم (لا) يصدّق إسرائيل

ريم هاني

منذ أن قرّرت إسرائيل الشروع في ردّها (المتهوّر) على عملية «طوفان الأقصى»، كثُرت التحذيرات من أنّ أيّ خطوات تتسبّب بخسائر هائلة في صفوف المدنيين - فضلاً عن أنها لن تكون قادرة على تحقيق أهدافها «الطموحة»، والتي تشمل الإطاحة بـ«حماس» - «ستُنقلب» على الكيان المحتلّ، أو بمعنى آخر، ستكشف جانبه «الفاشي» أمام العالم. وبالفعل، فإنّ بعض الدول

> **اعتبر المندوب الروسي لدى الأمم المتحدة، فاسيلي نيبينزيا، أنه «ليس من حق إسرائيل الدفاع عن نفسها في الصراع الحالي، لأنها دولة احتلال»**

التي أدانت، بدايةً، هجوم «حماس»، عمدت إلى استدعاء سفراء إسرائيل لديها، أخيراً، أو حتى قطع علاقاتها الدبلوماسية معها، بعدما تجاوز العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة مرحلة إلحاق «الخسائر» بالمدنيين، ووصل حدّ ارتكاب مجازر وإبادات جماعية يومية بحقهم. وعلى هذه الخلفية، انتقدت إسرائيل كلّاً من بوليفيا وتشيلي وكولومبيا، أول من أمس، بعدما اتخذت الدول اللاتينية الثلاث سلسلة من الإجراءات الدبلوماسية، تعبيراً عن معارضة «العمليات العسكرية الإسرائيلية» ضدّ «حماس»، في وقت زادت فيه دول أخرى في القارة الجنوبية، بما فيها الأرجنتين والبرازيل، من حدة انتقاداتها لتل أبيب.

وإذ قطعت بوليفيا، للمرّة الثالثة بعد عامَي 2009 و2020، علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل، هذا الأسبوع، في أعقاب لقاء مع سفير فلسطين لديها، أعلنت كلّ من كولومبيا وتشيلي، من جهتهما، استدعاء السفير الإسرائيلي، احتجاجاً على قتل المدنيين. وفي محاولة لتدارك ذلك، لجأت إسرائيل إلى «الورقة نفسها»، ساعيةً إلى إجبار كولومبيا وتشيلي على التراجع عن موقفهما، داعيةً الأخيرتَين إلى «إدانة منظمة (حماس) الإرهابية، التي ذبحت واختطفت الرضّع والأطفال والنساء وكبار السن»، على حدّ تعبير بيان صادر عن «وزارة الخارجية الإسرائيلية». كما اتهمت الأخيرة بوليفيا بـ«الرضوخ للإرهاب ولنظام آية الله في إيران»، معتبرةً أن خطوة قطع العلاقات تجعل بوليفيا «منحازة» إلى منظمة «حماس الإرهابية».

على أن المؤكد، هو أن «خرقة الحرب على الإرهاب»، وإن لا تزال، من منظور أميركي وإسرائيلي، ذريعةً قادرة على تبرير أيّ فعل همجي على غرار الذي يحصل في غزة حالياً، فقد أصبحت في نظر العديد من الدول «بالية»، ولم تعُد قادرة على حشد الدعم، شعبياً كان أو رسمياً. والأمر نفسه ينسحب على محاولة واشنطن («التشكيك») في عدد الشهداء الفلسطينيين الفعلي، أو التذرّع بأن «حماس» تختبئ («وتُخبئ أسلحتها») بين المدنيين، وصولاً حتى إلى محاولة الربط، كما في تقرير نُشر على مجلة «إيكونوميست» البريطانية، بين ارتفاع عدد الشهداء الأطفال («وسياسة (حماس) التي شجّعت الولادات في القطاع». إذ إنّه، وفي مقابل هذا «التفنّن» في تبرير التنكيل بالأطفال والمدنيين، يتابع العالم بأجمعه، من خلف شاشات الهاتف والتلفاز، الأخبار عن خروج المستشفيات في غزة عن الخدمة، بشكل كامل أو جزئي، أو إعلان «منظمة العفو الدولية» التحقّق من استخدام إسرائيل «الفوسفور الأبيض في غزة ولبنان»، والمجازر شبه اليومية في مجمعات جباليا السكنية ومستشفياتها، جنباً إلى جنب معلومات عن إلقاء 10 آلاف قنبلة على غزة منذ بداية العدوان، والتقديرات بأن كمية المتفجّرات الملقاة على القطاع تُجاوز الـ25 ألف طن، أي ما يعادل نحو 70 طناً لكلّ كيلومتر مربع، وفق المكتب الإعلامي الحكومي في غزة.

هكذا، طغت الممارسات الوحشية الإسرائيلية على كلّ ما أحيط بعملية «حماس» في السابع من شهر تشرين الأول، وجعلت، وفقاً للكاتب والمحلل، توماس فريدمان، «الرواية تتبدّل» بعد الردّ الإسرائيلي غير المدروس جيداً، إذ أصبحت تدور حول وحشية الهجوم الإسرائيلي المضادّ على المدنيين في غزة (...)، بدلاً من «إرهاب» «حماس»، وجعلت من الأخيرة في منزلة «البطل» لدى البعض. كما أجبرت حلفاء إسرائيل العرب الجدد، الذين وقّعوا اتفاقيات تطبيع معها، على «الابتعاد عنها»، وهو ما تُرجم،

وصف بعض المراقبين المواقف الروسية «العلنية» بأنها «الأشد، منذ عهد «الاتحاد السوفياتي» (أ ف ب)

مثلاً، في إعلان البحرين، أمس، سحب سفيرها لدى إسرائيل، بعدما اتّخذ الأردن، الأربعاء، الخطوة نفسها.

وإلى جانب الدول المذكورة التي «عدّلت» في موقفها إزاء إسرائيل، لا تزال مواقف عدد من الدول الأخرى، التي كانت قد أدانت بالفعل «منظمة العفو الدولية»، التحقّق من استخدام إسرائيل «الفوسفور الأبيض في غزة ولبنان»، والمجازر شبه اليومية في مجمعات جباليا السكنية ومستشفياتها، جنباً إلى جنب معلومات عن إلقاء 10 آلاف قنبلة على غزة منذ بداية العدوان، والتقديرات بأن كمية المتفجّرات الملقاة على القطاع تُجاوز الـ25 ألف طن، أي ما يعادل نحو 70 طناً لكلّ كيلومتر مربع، وفق المكتب الإعلامي الحكومي في غزة.

هكذا، طغت الممارسات الوحشية الإسرائيلية على كلّ ما أحيط بعملية «حماس» في السابع من شهر تشرين الأول، وجعلت، وفقاً للكاتب والمحلل، توماس فريدمان، «الرواية تتبدّل» بعد الردّ الإسرائيلي غير المدروس جيداً، إذ أصبحت تدور حول وحشية الهجوم الإسرائيلي المضادّ على المدنيين في غزة (...)، بدلاً من «إرهاب» «حماس»، وجعلت من الأخيرة في منزلة «البطل» لدى البعض. كما أجبرت حلفاء إسرائيل العرب الجدد، الذين وقّعوا اتفاقيات تطبيع معها، على «الابتعاد عنها»، وهو ما تُرجم،

يهود أميركيون مناهضون للصهيونية يطالبون بوقف إطلاق النار (أ ف ب)

طوفان الأقصى

هذا ما أعدّته صنعاء لـ «المعركة الكبرى»

صنعاء - **رشيد الحداد**

أثار إعلان «أنصار الله» الدخول في معركة «طوفان الأقصى»، عدداً من التساؤلات عن القدرات العسكرية الجوّية للحركة، ومدى استعدادها لحرب إقليمية مع دولة الاحتلال قد يطول أمدها، وخياراتها العسكرية في التعامل مع التهديدات الإسرائيلية والأميركية، خصوصاً أن اليمن لا يزال يعيش حالة حرب منذ تسع سنوات، وتتعرّض قيادته في صنعاء لتهديدات غربية بتفجير جبهات الداخل البالغ عددها 47، والانقلاب على اتفاق خفض التصعيد الذي دخل حيّز التنفيذ مطلع نيسان 2022. لكن المعطيات العسكرية تشير إلى أن استعدادات «أنصار الله» للمشاركة في أيّ معركة إقليمية، تعود إلى عدّة سنوات، وليست وليدة اللحظة، وهي متّسقة وعقيدة الحركة القتالية منذ نشأتها مطلع الألفية الثانية. ذلك أن القضية الفلسطينية تحتلّ مكانة مهمّة في أدبياتها كافة، فيما المشاركة في القتال ضدّ العدو هدف وضعه مؤسّسها، حسين بدر الدين الحوثي، قبل نحو عشرين عاماً، حاثّاً أنصاره على مقاطعة المنتجات الإسرائيلية والأميركية، ومواجهة العدو فكرياً وثقافياً وعسكرياً. ورغم ضخامة المعارك التي خاضتها «أنصار الله» منذ عام 2015، والتي لم يكن الحضور الإسرائيلي بعيداً منها، ولكن هذا الانخراط الكامل لم يمنعها من إعداد العدّة للمشاركة في أيّ مواجهة كبرى، إلى حدّ أنه منذ عام 2017، بدأ الحديث عن استهداف ميناء إيلات المطلّ على البحر الأحمر.

وعملت صنعاء، التي تبعد عن جنوب فلسطين المحتلّة نحو 1600 كيلومتر، على تطوير قدراتها العسكرية الجوية في السنوات الماضية، وتمكّنت من تعديل عدد من منظومات الصواريخ الروسية لديها، وزيادة مداياتها. وكانت أولى العمليات التي استخدمت فيها صواريخ بعيدة المدى، عملية استهداف مواقع حساسة في مدينة الطائف السعودية التي تبعد عن آخر نقطة إطلاق في اليمن نحو 900 كيلومتر، مطلع أيلول 2016، بواسطة صاروخ بالستي معدّل من طراز «بركان - 1»، المطوَّر من «سكود سي» الروسي. وأعقبت تلك العملية، عمليات أخرى، أبرزها استهداف مطار الملك عبد العزيز في جدة غرب المملكة في أواخر العام المذكور. إلّا أن منظومة صواريخ «بركان» عادت وخضعت للتطوير، لتُكشف عن جيل جديد منها عام 2019، أُطلق عليه اسم «بركان - 2» الذي يحمل رأساً متفجّراً أكبر، ويصل مداه إلى 1400 كيلومتر، ويُعمل بالوقود الصلب. وفي موازاة ذلك، عمدت صنعاء إلى تطوير عدد من منظومات الطيران المسيّر، بمديات بعيدة وصلت إلى نحو 1500 كيلومتر عام 2019، لتقترب بهذا التطور من بلوغ ميناء إيلات. وبعد تصاعد عمليات «أنصار الله» ضدّ أهداف سعودية عام 2020، وتجاوز صواريخها الرياض ووصولها إلى أبو ظبي، بدأت المخاوف الإسرائيلية تتصاعد من تنامي تلك القدرات، وهذا ما عزّزه أيضاً تزايد استهداف القادة العسكريين اليمنيين المحذّرة من أيّ اعتداءات إسرائيلية في البحر الأحمر.

> بعد تجاوز صواريخ صنعاء الرياض ووصولها إلى ابو ظبي، بدأت المخاوف الإسرائيلية تتصاعد من تنامي قدرات الأولى

وكان عدد من المراقبين قد وصفوا التصريحات المشار إليها بالمبالغ فيها، بخاصة أنها تزامنت مع اشتداد المواجهات على جبهات الداخل وتصاعد القصف المتبادل مع التحالف السعودي - الإماراتي قبل وقف إطلاق النار. لكن وفقاً لأكثر من مصدر في صنعاء تحدّث إلى «الأخبار»، فإن إسرائيل شاركت بالفعل في الحرب على اليمن، حيث رُصدت تحرّكات لها في جزيرة سقطرى بغطاء إماراتي، وكذلك تحرّكات مماثلة على الساحل الغربي بغطاء من التشكيلات الموالية لأبو ظبي أيضاً. ومن هنا، توعّد وزير دفاع حكومة الإنقاذ، اللواء محمد العاطفي، إسرائيل، عدّة مرّات في الأشهر الماضية، بضربات جوية، وأكد أن قواته أصبحت جاهزة لضرب أيّ هدف داخل دولة الكيان. وبهذا، يتّضح أن رغبة صنعاء في استهداف دولة الاحتلال سابقة لعملية «طوفان الأقصى» بسنوات، وأن «أنصار الله» استعدّت لمثل هذه المعركة بصناعة منظومة حديثة من صواريخ «قدس» بعيدة المدى وغيرها، فيما وضعت، منذ عام 2020، ميناء إيلات نصب عينيها، وأدخلته ضمن بنك أهدافها في الأراضي الفلسطينية المحتلّة قبل نحو عامين.

وفي مدة الهدنة الإنسانية، عملت صنعاء على تحسين تلك الاستعدادات وتعزيزها، لتعلن، لأوّل مرّة، في أيلول الفائت، امتلاكها ترسانة صاروخية حديثة قادرة على الوصول إلى أهداف في وسط دولة الاحتلال. وفي 21 أيلول، كشفت في عرض عسكري كان الأكبر منذ ثماني سنوات، عن عدد من المنظومات الصاروخية بعيدة المدى، القادرة على ضرب أهداف إسرائيلية في البحر الأحمر وفي الأراضي المحتلّة، إلى جانب طائرات مسيّرة بعيدة المدى سبق أن وصلت إلى أبوظبي ودبي وطاولت أهدافاً عسكرية في قاعدة الجفرة في الإمارات. وعلى مدى العامَين الماضيَين، اهتمّت صنعاء بتطوير مديات الصواريخ المجنّحة، وكشفت عن صواريخ تتباين مديّاتها بين 1500 و2000 كيلومتر، وعن تمكّنها من تطوير صواريخ بالستية بعيدة المدى لأوّل مرّة. ومن بين تلك الصواريخ «بدر Z-0»، وهو صاروخ أرض - أرض بعيد المدى، قادر على إصابة الأهداف البرية والبحرية الثابتة والمتحركة، ويتميّز بقدرة تدميرية عالية؛ و«قدس 4» (أرض - أرض) بعيد المدى والذي يتّسم بالقدرة على التخفي عن الرادر؛ و«عقيل» (أرض - جو) الذي يعمل بالوقود الصلب ويتميّز بالمناورة الجوية؛ و«طوفان»، و«تنكيل»، و«مطيع»، و«قدس Z-0»، فضلاً عن «حاطم» البالستي، بعيد المدى والذي يعمل بالوقود الصلب؛ و«قدس 3» المطوَّر والذي يعمل بالوقود السائل، ويتميّز بقدرته على التخفّي عن الرادار؛ و«فلق» البالستي، بعيد المدى والذي يعمل بالوقود السائل، ويحمل رؤوساً حربية عدّة. ويُضاف إلى ذلك، صاروخ «المحيط» المجنّح، وهو صاروخ أرض - بحر بعيد المدى مطوّر من صاروخ «قاهر»؛ وصاروخ «عقيل»؛ بالإضافة إلى أسلحة بحرية، وأنواع متعدّدة من الطائرات المسيّرة.

انقسام عراقي حول «السفارة»
الصدر لا يتراجع: فلْيُطرَد الأميركيون

بغداد - **فقار فاضل**

لا تزال دعوة زعيم «التيار الصدري»، مقتدى الصدر، الحكومة والبرلمان، إلى إغلاق السفارة الأميركية في بغداد احتجاجاً على الدعم الأميركي للعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، تتفاعل في العراق، في انتظار تنفيذ الرجل تهديده باتّخاذ خطوات أخرى لم يُعلن عنها، في حال لم يُستجب لطلبه، ولا سيما أن المقرّبين من التيار يتوقّعون تصعيداً «صدرياً» على مستوى الاحتجاجات الشعبية والاعتصامات أمام «المنطقة الخضراء» التي تضمّ مقرّ سفارة واشنطن والمقرّات الحكومية في وسط بغداد. وانقسمت مواقف الكتل السياسية حول تلك الدعوة، بين فريق داعم للحكومة يرى خطوة إغلاق السفارة في غير مصلحة العراق، وآخر عدد إلى جمع 32 توقيعاً نيابياً من قوى مختلفة داخل البرلمان تأييداً للخطوة ودفعاً في اتّجاه التصويت عليها. وإذ لم تردّ الحكومة على الطلب بشكل رسمي بعد، تتحدّث قيادات في «الإطار التنسيقي» عن وجود خطوط تواصل مع الصدر، للتفاهم حول ما يمكن القيام به، وسط إصرار الأخير على مطالبه.

وتنشر منصات مقرّبة من «التيار الصدري» على مواقع التواصل الاجتماعي، بشكل مكثّف، مقاطع فيديو خاصة تصوّر لحظات اقتحام أنصار الصدر «المنطقة الخضراء» عامَي 2018 و2022، تلميحاً إلى احتمال القيام باعتصامات جديدة قد يدعو إليها الصدر في وقت لاحق. وسُجّل تحشيد على مواقع التواصل، أمس، للخروج في تظاهرة شعبية أمام السفارة الأميركية للمطالبة بإغلاق السفارة وطرد السفيرة، الينا رومانوسكي. وقاد هذا التحشيد ناشطٌ من حراك «تشرين» يدعى غيرغام المالكي، وهو من عائلة «صدرية» في الأساس، إلا أنه انشقّ عن التيار. وفي العموم، يؤيّد أنصار حراك «تشرين» الدعوة «الصدرية» نكاية بـ«الإطار التنسيقي» وحكومته المتردّدة في اتّخاذ مواقف تصعيدية ضدّ الأميركيين.

ويقول النائب السابق في «التيار الصدري»، فتاح الشيخ، لـ«الأخبار»، إن «دعوة القائد مقتدى الصدر إلى إغلاق السفارة الأميركية في بغداد، وضعت البرلمان والحكومة معاً في حرج، إذ لم نقُل إنها أظهرت المعدن الحقيقي لمن يقولون عن أنفسهم إنهم ضدّ الوجود الأميركي، ولا سيما أنهم شكّلوا الحكومة بمقاعد الخاسرين بعد انسحاب 73 نائباً من الكتلة الصدرية عام 2022، وبالنتيجة هي حكومة فاقدة للشرعية لأن الفائزين الحقيقيين هم خارج البرلمان». ويضيف أن هذه الدعوة «هي جزء مهمّ جداً من مقاومة الاحتلال، وهي جاءت لتحرير العراق من سفارة التجسّس والفساد العالمي والاحتلال بكلّ أشكاله، وهذه أسمى أنواع المقاومة السياسية». ويتابع الشيخ أنه «إذا لم تتمّ الاستجابة للدعوة، فسيتحمّلون مسؤولية وجود قوات الاحتلال وسفارتها في بغداد، كما أنهم سيتحمّلون مسؤوليةَ ما يحدث في غزة وفلسطين وما يحدث من تخريب وتهجير وقتل»، معتبراً أن ذلك «سيكون وصمة عار عليهم ولعنة تلاحقهم عبر التاريخ جيلاً بعد جيل». ويلفت الشيخ إلى أن «هذه الدعوة التي وجّهها الصدر هي الجزء الثاني بعد التظاهرات التي شهدتها بغداد أثناء صلاة الجمعة في ساحة التحرير، كما وأحذّر من الجزء الثالث إزاء الإرهاب الإسرائيلي ضدّ غزة، إن لم تستجب الحكومة والبرلمان للدعوة، وهو ما سيعلن عنه السيد الصدر كما ورد في ثنايا البيان». وردّاً على الدعوات الموجّهة إليه للتراجع، يؤكد الشيخ أن «الصدر لن يتراجع عن هذه الدعوة التي تبدأ بإغلاق السفارة ثمّ تحرير القرار السياسي العراقي من جميع التدخّلات السياسية بشقّيها الأميركي والإيراني، وهذا هو المطلوب من الشعب الذي يريد أن يتمتّع بسيادة وطنية كاملة ويحقّق الإرادة العراقية التي ستفرض نفسها قريباً». ويضمّ نواب مستقلون داخل البرلمان، أصواتهم إلى الصدر، إذ يرى النائب المستقل، رائد المالكي، في تصريح إلى «الأخبار»، أن «تعطيل الجلسات البرلمانية والصمت الواضح من قِبل الحكومة، لا يعبّران عن الشعور بالمسؤولية تجاه الجرائم التي ترتكبها إسرائيل في قطاع غزة». ويعتبر أن «اتهام الصدر بأنه أطلق دعوته لأغراض سياسية غير صحيح، فهذا ليس أسلوبه في التعامل مع مطلب لطالما أسبابه ومبرّراته، ومنها الابتزاز والتهديد الذي تقوم بهما الولايات المتحدة بحق العراق من خلال العقوبات كما عملت مع إيران». ويلفت المالكي إلى أن «دعوة الصدر بالتأكيد لها مهلة زمنية محدّدة، وهو قال بصراحة إن له موقفاً آخر سيعلنه، وربّما هذا الموقف يكون في شكل احتجاجات شعبية أو الطعن في شرعية الحكومة الحالية، على الأقلّ أمام الشعب العراقي».

من جهته، يرى أستاذ العلوم السياسية، علي الموسوي، أن «الصدر يمتلك خيارات عديدة، ولا سيما أنه خارج العملية السياسية وليس لديه تمثيل مباشر داخل مجلس النواب، وهذا أحد أسباب قوته الجماهيرية الواسعة التي يمكنه تحريكها كيفما شاء في الشارع لإحراج الحكومة والبرلمان أكثر». ويعتقد أن «الحكومة والبرلمان وقعا في حيرة كبيرة، بسبب دعوة الصدر لإغلاق السفارة، لأن هناك مصالح سياسية كبيرة، فضلاً عن العلاقات الدبلوماسية بين البلدين»، مذكّراً، في تصريح إلى «الأخبار»، بأن رئيس الوزراء، محمد شياع السوداني، عمل جاهداً خلال الفترة السابقة على إيجاد علاقة مستقرّة مع الإدارة الأميركية، وعليه، فمن الصعب أن يخطو في هذا الاتجاه». وبحسب الموسوي، فإن موقف الصدر الذي قال إنه «سيعلن عنه لاحقاً، فيه رسائل ودلالات كثيرة، ربما تعني العودة إلى السياسة أو معارضة الحكومة بشكل مباشر. وبالتالي، لا نستبعد تأليب الشارع من جديد واقتحام المنطقة الخضراء أو الاعتصام أمام السفارة الأميركية وإغلاقها».

دعاة «عقلنة التصعيد» يتكاثرون
و«عاصفة» داخل إدارة بايدن

خضر خروبي

بعد صمت طويل، بدأت تتعالى الأصوات المعارضة، داخل الإدارة الأميركية، لـ «نهج الانحياز التامّ» إلى إسرائيل في عدوانها على غزة. وعلى رغم تشديد أركانها، تكراراً، على أهمّية «توسيع دائرة النقاش، وإفساح المجال أمام تعدّدية الآراء بما يُحسّن من سياساتنا ومن أداء مؤسّساتنا بشكل أفضل»، وفق ما قال وزير الخارجية، أنتوني بلينكن، في رسالة وجّهها إلى الأطقم الدبلوماسية العاملة في وزارته، كثر الحديث عن مدلولات استقالة المدير السابق لمكتب الشؤون السياسية في الوزارة، جوش بول، قبل نحو أسبوعين.

وكان الرجل استفاض في شرح حيثيات قراره، في مقالة في صحيفة «واشنطن بوست»، اعترض فيها على «سابقة» عدم إخضاع شحنات الأسلحة المرسلة إلى جهة خارجية لأيّ نوع من النقاش أو المساءلة المتّصلة بتقدير مدى انسجامها مع «معايير القانون الدولي»، و«قيم حقوق الإنسان»، وذلك خلافاً للبروتوكولات المعمول بها في القسم المختصّ بعمليات نقل السلاح والمساعدات الأمنية للحكومات الأجنبية داخل وزارة الخارجية. وكشف بول عن ضغوط كبيرة مارسها كلّ من البيت الأبيض والكونغرس لتوريد الأسلحة سريعاً لحساب إسرائيل بعد أحداث 7 أكتوبر، منتقداً الدعم العسكري والمالي من قِبَل بلاده لإسرائيل، كونه لم يؤدّ إلى إحلال «السلام».

«انتفاضة» داخل إدارة بايدن: الرئيس يتفرّد بالقرار!

تأسيساً على ذلك، تكشف مجلة «فورين بوليسي» عن تفرّد بايدن بالقرارات المتعلّقة بالتطوّرات في الأراضي المحتلّة، مشيرة إلى أنّ أيّاً من العاملَين في وزارة الخارجية، ممّن حاولوا الإعراب عن مواقف معارضة أو مشكّكة في تلك السياسة، كانوا يواجَهون بإجابة واحدة: «تلك الأوامر، إنّما هي قرارات صادرة من أعلى، ولا مجال لمناقشتها على الإطلاق»، وفق ما قال بول نفسه للمجلّة. وفي تسريبات صحافية، أعرب بول عن اعتقاده بأن ما يشاع حول تغيير في سياسة البيت الأبيض بخصوص التصعيد الإسرائيلي ضد قطاع غزة، إنّما هو «تغيير في لهجة الخطاب، وليس في مضمونه»، مستعرضاً واقع سياسة الولايات المتحدة الداعمة لحلفائها في تل أبيب، بالمقارنة مع واقعها خلال الأزمة الأفغانية، بالقول: «في حالة أفغانستان، كان الجميع (في الوكالات الأميركية المختصّة) يدلون بدلوهم، ويعبّرون عن آرائهم بصورة طوعية، بخصوص (إمكانية) إرسال قوات لمساعدة حلفائنا الأفغان، من عدمها، بحيث كان هناك ما يمكن هؤلاء القيام به في تلك الحالة. أمّا اليوم (في حالة إسرائيل)، فيسود شعور بأنّه لا يمكن القيام بأيّ شيء على هذا الصعيد».

كذلك، تشير «فورين بوليسي» إلى وجود دبلوماسيين آخرين يؤيّدون وجهة نظر بول، من ضمنهم اثنان اعدّا بالفعل مسوّدة خطابات احتجاج، وهما في صدد رفعها إلى رؤسائهما، إضافة إلى عدد آخر لا يكفّ في الكواليس عن تظهير توجّهات سياسية مخالفة للسياسة المعلنة لواشنطن، مستنتجةً أن «عاصفة حاطم» البالستي، تختصر في أوساط الدبلوماسيين الأميركيين، ذلك أنّ العديد منهم أعربوا في الكواليس عن غضبهم إزاء ما اعتبروه شيكاً على بياض، أعطته واشنطن لتل أبيب للقيام بعملية عسكرية واسعة على حساب المدنيين الفلسطينيين». وتضيف أن «الاعتراضات المتنامية لذلك النهج داخل وزارة الخارجية، ومجلس الأمن القومي، والهيئات الرسمية الأخرى، تتزامن مع تراجع حادّ في شعبية بايدن لدى تيار «الديموقراطيين التقدميين»، وكذلك في أوساط المسلمين والعرب من الأميركيين، لتلامس حدود الـ17%، مقارنة بنحو 59% في الانتخابات الرئاسية السابقة عام 2020». وتنقل المجلة عن مسؤولين حاليين وسابقين في وزارة الخارجية، قولهم إن الحالة الاعتراضية المشار إليها باتت تشكّل «أحد أكبر التحدّيات التي واجهها أنتوني بلينكن على رأس وزارة الخارجية».

هذا الواقع، يتناوله أيضاً الباحث في «معهد كارنيغي لبحوث السلام الدولي»، والمسؤول السابق في وزارة الخارجية الأميركية، ديفيد أرون ميلر، الذي سبق له العمل على ملفّ المفاوضات العربية - الإسرائيلية، إذ يقول: «لم أعهد أمراً مماثلاً على الإطلاق طيلة فترة عملي في الوزارة لمدة 25 عاماً... إن الإدارة الأميركية تتصرّف وكأنها تدير جهود الوساطة بين الفلسطينيين والإسرائيليين وفقاً لحساباتها الخاصة». ويلفت مراقبون أميركيون آخرون، بدورهم، إلى أن الانقسامات في إدارة بايدن بلغت أوجها في الأسبوعين الأولَيْن، حين سارع الرئيس الأميركي إلى إظهار دعمه المطلق لإسرائيل، متجاهلاً «النقاشات السياسية داخل الإدارة حول كيفية الاستجابة لأزمة خارجية كبرى، بما في ذلك البحث في جدوى نقل أسلحة جديدة وذخائر متنوعة، وفي الثمن المحتمل في صفوف المدنيين، وما قد يصاحبه من انتهاكات للقانون الدولي الإنساني من طرف الجهة الحليفة».

إدارة بايدن في وضعية الدفاع!

وفي محاولة لتدارك التبعات السلبية لهذه الموجة من «الانشقاقات الخافتة» عن البيت الأبيض، يتوجّه بلينكن في زيارة ثالثة إلى الأراضي المحتلّة منذ بدء العدوان الإسرائيلي على غزة، بعدما كان أشار، قبل أيام، إلى حجم «التحدّيات» التي باتت تفرضها التطوّرات في القطاع، مع تكرار إشارته إلى الخطوط العريضة لسياسة بلاده حيالها، والتي يمكن تلخيصها بلازمة تأييد «حقّ إسرائيل في الدفاع عن نفسها»، مع ضرورة مراعاتها «احترام معايير وأحكام القانون الدولي الإنساني». وانطلاقاً ممّا أدلى به بلينكن، قبل أيام قليلة خلال جلسة استماع في مجلس الشيوخ، لجهة تأييده «هدنة إنسانية» في غزة، على وقع ارتفاع ضحايا الغارات الإسرائيلية من المدنيين، يلفت محلّلون غربيون إلى أن الإدارة الأميركية عدّلت نهجها خلال الأسبوع الماضي، من خلال دعوة إسرائيل، سراً وعلانية، إلى «القيام بالمزيد من الخطوات من أجل تخفيف المعاناة الإنسانية» في غزة، و«إفساح المجال أمام إدخال الإمدادات الإغاثية، إضافة إلى الماء والوقود»، وذلك في موازاة «عدم تزحزحها» عن خطط شحن أسلحة إضافية لحليفتها، ومعارضتها الدعوة إلى وقف دائم لإطلاق النار.

ويعتبر هؤلاء أن هذا التحوّل في سياسة بايدن، يمكن ردّه إلى مناشدات منظمات حقوقية وجهات إقليمية، مستدركين بأنه من غير المعلوم إلى أيّ درجة يمكن الحركة الاعتراضية في صفوف الطاقم الدبلوماسي والأمني داخل الإدارة أن تسهم في تغيير نهج البيت الأبيض حيال غزة. وبحسب مصادر دبلوماسية أميركية، فإن «المزيد من الاعتراضات الداخلية على مستوى صنّاع القرار، خلال الأسابيع المقبلة، قد يتؤدّي إلى تغيير الحسابات» لدى بايدن، لناحية حثّه على مطالبة إسرائيل بتخفيف نهجها (التصعيدي) في القطاع المحاصَر. وتضيف المصادر نفسها، أن «حالة الغضب تلك، مهّدت الأرضية لنشوء تيار معارض لجوهر نهج بايدن حيال الحرب، في صفوف مسؤولي دوائر الأمن القومي، ما جعل إدارته تبدو في وضعية دفاعية أمام الداخل والخارج».

> تكشف مجلة «فورين بوليسي» عن تفرّد بايدن بالقرارات المتعلّقة بسياسته إزاء التطوّرات في الأراضي المحتلّة

وما استرعى الانتباه أيضاً، هو الإطلالة الإعلامية لمستشار الأمن القومي الأميركي، جيك سوليفان، بعد تغيّبه عن الظهور العلني منذ بدء الحرب على غزة، وسط تكهّنات سادت في وقت سابق بوجود توجّه لإقالته. هذه «العودة»، والتي اختار سوليفان أن تكون عبر مقابلة أجرتها معه صحيفة «لوموند» الفرنسية، جاءت في معرض الدفاع عن نهج إدارة بايدن تجاه الصراع بين الإسرائيليين والفلسطينيين. وخلالها، سلّط سوليفان الضوء على ما قال إنها «تحدّيات الموازنة بين دعم حقّ إسرائيل في الدفاع عن نفسها، والحاجة إلى معالجة المخاوف الإنسانية»، مقراً بـ«عزلة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط». وأشار المسؤول الأميركي إلى الجهود المبذولة لحشد الدعم الدولي والتواصل مع الدول العربية، مؤكداً أن بلاده «لا تعطي الضوء الأخضر الكامل للعمليات العسكرية الإسرائيلية، بل تقدّم النصيحة كصديق».

وعلى ما يبدو، فإن «الانشقاقات» لا تقتصر على الإدارة، بل باتت تنسحب على المؤسسة التشريعية المنقسمة بين مؤيّد ومعارض لـ«سياسة بايدن الإسرائيلية». إذ أشار السناتور الجمهوري، ليندسي غراهام، في مقابلة تلفزيونية، إلى أن «لا حدود أمام إسرائيل في مواصلة استهداف المدنيين» في قطاع غزة. وردّاً على سؤال حول ما إذا كان هناك حد أقصى تراه الولايات المتحدة لعدد ضحايا القصف، أجاب غراهام: «بالطبع لا... هذا السؤال شبيه بلو أننا سُئلنا بعد الحرب العالمية الثانية: هل هناك حدود بينما كانت اليابان وألمانيا تغزوان العالم؟ هل يجب على إسرائيل أن تأخذ فترة راحة من القتال ضدّ الذين يحاولون إبادة اليهود؟ الجواب هو لا، لا حدّ لذلك».

في المقابل، يكشف سياسيون أميركيون عن انزعاجهم من مساندة بايدن للعمليات العسكرية الإسرائيلية، عوض حشد التأييد الدبلوماسي لتل أبيب، ومطالبتها بشنّ غارات أكثر دقّة، ومحصورة بالأهداف المتّصلة باستئصال حركة «حماس» وقياداتها. ومن هذا المنطلق، يشدّد عضو لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الأميركي، عن الحزب الديموقراطي، كريس مورفي، وأحد أبرز وجوه «الجناح التقدّمي» في الحزب، على أن «تحديد كيفية توفير الدعم لإسرائيل، من جهة، وتحديد كيفية الموازنة بين محاسبة حماس، وتفادي إلحاق الأذى بالمدنيين في غزة، من جهة أخرى، يندرجان ضمن القرارات البالغة الصعوبة»، جازماً بحتميّة «وقوع انقسامات داخل البيت الأبيض، ووزارة الخارجية، وكذلك الكونغرس، وذلك بصرف النظر عمّا يقرّره الرئيس بايدن للإجابة على تلك الأسئلة».

وفي خضمّ هذا الواقع المأزوم بالنسبة إلى بايدن، بمعيّته الداخلي والخارجي، حذّر مدير مكتب التحقيقات الفدرالي الأميركي، كريس راي، من أنّ «التهديد الإرهابي ارتفع طوال عام 2023»، كاشفاً أن «الحرب المستمرة في الشرق الأوسط رفعت التهديد بشنّ هجوم ضدّ الأميركيين في الولايات المتحدة إلى مستوى آخر تماماً». ورأى أن ما وصفه بـ «هجمات حماس الإرهابية على إسرائيل»، يمكن أن يحفّز تهديدات مماثلة لتلك التي شكّلها «تنظيم داعش» في السنوات الماضية داخل الولايات المتحدة، مستدركاً بالقول: «لا توجد مؤشرات على نية حماس شنّ هجمات إرهابية داخل الولايات المتحدة، كونها لا تمتلك القدرة على القيام بذلك حالياً».

طوفان الأقصى

الانتقام من الأسرى: حرب على الأمل

باسل فراج *

«بكماشة حديد خلعوا حلماته وبكي
السجائر شووا لحماته
مهما الصهاينة شلو حركاته نادر
بصموده فجر بركانه
زيدي يا جبهة بأبطالك زيدي والله عن
دربك ما نحيد»

الشهيد إبراهيم الراعي متحدثاً عن صمود «نادر العفوري في التحقيق»

تواصل سلطات العدو الصهيوني، وفي ظل حرب الإبادة الجماعية للكل الفلسطيني، حملاتها اليومية الهادفة إلى اعتقال مئات الفلسطينيين على امتداد فلسطين التاريخية. وفي ظل الحرب المستمرة على الوجود والمقاومة الفلسطينية في قطاع غزة وغيرها من الجغرافيات الفلسطينية المسلوبة، تشنّ سلطات العدو حرباً موازية على الحركة الأسيرة بهدف الانتقام منها وتجريدها من مكتسباتها كافة المُنتزعة خلال عقود من النضال. ويرافق هذه الحرب الانتقامية أملٌ غير مسبوق بالتحرر من جغرافيات السجن الصغير والكبير، أملُ سطّرته كل من مشاهد العبور الكبير الذي كسر الأسطورة القائلة بقدرة المستعمرة على حماية «حدودها» و«أمنها»، والعدد غير المسبوق من الأسرى الإسرائيليين الذي اعتقلتهم المقاومة في السابع من أكتوبر.
يتناول هذا المقال الهجمة المستمرة على الأسرى والتي تجلّت أبعادها الانتقامية في استشهاد أسيرين في الأيام القليلة الماضية والتقارير الواردة عن القمع المتزايد في معتقلات وسجون العدو. كما يتناول الأمل المصحوب بالألم في إمكانية تحرير الأسرى الفلسطينيين في صفقة تبادل قادمة.

هجمة مستمرة ازدادت وتيرتها

لا يخفى على القارئ أن الهجمة على الحركة الأسيرة ومكتسباتها لم تبدأ نهار السابع من أكتوبر، حالها حال حرب الإبادة وآلة القتل والمجازر الصهيونية التي لم تبدأ في ذلك اليوم الذي أصبح يُعرف بيوم العبور الكبير. فعلى خلاف ما تحاول الحكومات ووسائل الإعلام الغربية وماكينات العدو الدعائية تصديره بأن الفلسطينيين هم من بدأوا المعركة التي وجد العدو نفسه فيها مضطراً للدفاع عن «وجوده» في مقابل «بربرية» الشرقيّ كما يقول، فإن هذه المعركة وما تبعها من مجازر إبادة هي امتداد لمشروع لم ينقطع يوماً إلا في وجه إرادة المقاومة التي كانت تعطّله وتعيده إلى الوراء ولو للحظات.
دأبت سلطات العدو، وبالتحديد جيشها ومن ثم ما يُسمى بمصلحة السجون، على استخدام أساليب متنوعة من العنف ضد الأسرى الفلسطينيين وغيرهم من الأسرى العرب منذ بداية الاستعمار الصهيوني لفلسطين. ويشير مصطفى كبها ووديع عواودة في كتاب «أسرى بلا حراب: المعتقلون الفلسطينيون والمعتقلات الإسرائيلية الأولى 1948 - 1949» إلى أن أعداد المعتقلين الذين تم اعتقالهم في السنة الأولى التي تلت النكبة الفلسطينية يراوح ما بين 7000 معتقل كحد أدنى و12000 كحد أقصى، عدد منهم بطبيعة الحال كان من حاملي جنسيات عربية متعددة من ضمنها المصري، السوداني، العراقي، السوداني، اللبناني، الأردني، العراقي واليمني.
وتتحدّث الشهادات الواردة في الكتاب عن الأساليب التي استخدمها العدو لكسر شوكة المعتقلين وإجبارهم على التجاوب مع التعليمات، والتي شملت الحبس الانفرادي وتقليص وجبات الطعام والضرب والقتل. كما تتحدّث الشهادات عن الأساليب التي طوّرها الأسرى لمجابهة سياسات القمع والإذلال بحقهم، في سبيل تحسين ظروف اعتقالهم. منذ تلك الفترة وحتى عام 1966، عاش فلسطينيو الداخل المحتل عام 1948 تحت قبضة الحكم العسكري وما عناه ذلك من مضايقات، اعتقالات، وانتهاكات مستمرة ضد الوجود الفلسطيني على الأرض التي تم احتلالها. وقد استندت دولة العدو إلى سلسلة من القوانين، من ضمنها نظام الدفاع (الطوارئ) البريطاني لتسهيل عملية بسط السيطرة على الفلسطينيين، وأخذت المنظومة السجنيّة دوراً مركزياً في معاقبة وملاحقة الأصوات المناهضة للاستعمار.
وقد شكّل السجن، ولا يزال، منذ بداية الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة، إحدى الجغرافيات الأساسية للعنف الاستعماري حيث يتم استخدام أبشع أنواع العنف والتعذيب المصحوب بقوانين وأوامر عسكرية سعت إلى كي الوعي الفلسطيني ومحاولة إبعاده عن المقاومة. وتتنوّع أساليب التعذيب والعنف التي تستخدمها سلطات العدو وأجهزتها الأمنية ضد المعتقلين الفلسطينيين، والتي أدّت إلى استشهاد 239 شهيداً منذ عام 1967، منهم من ارتقى نتيجة القتل العمد، إطلاق النار، الإهمال الطبي والتعذيب. ومن إحدى قصص التعذيب تلك المتعلقة بالراحل نادر العفوري الذي اعتُقل عدة مرات منذ عام 1967 ومورست ضده أساليب تعذيب متنوعة، من ضمنها قطع حلماته بكماشة، الشبح المتواصل، وربطه متدلياً بواسطة حبال من طائرة عمودية وهي تطير به فوق قرى فلسطينية في محاوله لإجباره على الاعتراف في أقبية التحقيق.
وتكثر الشهادات حول أساليب التعذيب النفسية والجسدية والقمع التي انتهجها العدو داخل السجون منذ احتلال عام 1967، والتي شملت الهز العنيف، الشبح على الكرسي الصغير، وضع الكيس على الرأس، الموسيقى الصاخبة، نتف شعر اللحية والرأس، قلع الأظفار، عزل الأسرى عن العالم الخارجي ومنع لقاء المحامين والأهالي. كما تشمل أساليب التعذيب وضعيات مختلفة مثل وضعية «الموزة» ووضعية كرة السلاسل ووضعية الشبح على الحائط والطاولة. وقد راوغت سلطات العدو عام 1999 بمنعها لأساليب محددة من التعذيب من خلال قرار لمحكمتها العليا، وفي الوقت ذاته سمحت باستخدام العنف في التحقيق بناءً على ما يسمى «دفاع الضرورة». وقد وثّقت مؤسسات الأسرى الفلسطينية استمرار التعذيب والعنف بأشكالهما المختلفة داخل أقبية التحقيق وأكّدت أن التعذيب عنصر مركزي وأساسي في المنظومة السجنيّة للعدو. كما دأبت سلطات العدو على تضييق الخناق على الأسرى داخل السجون والمعتقلات المتعددة، ومن ضمن الممارسات في السنوات الأولى لاحتلال عام 1967 حرمان الأسرى من الكتب والدفاتر وإرغامهم على قول «حاضر سيدي» عند مخاطبة السجّانين، وصولاً إلى فرض قيود مشددة على زيارات الأهالي، (خاصة أهالي الأسرى من قطاع غزة)، العزل الانفرادي، توالي الاعتقالات الإدارية، القمع داخل السجون ومنع التواصل مع العالم الخارجي.
من المعروف أن الحركة الأسيرة انتزعت حقوقها من أنياب السجّان في خلال عقود من الصراع والنضال داخل السجون وأقبية التحقيق. فبالرغم من التضييقات المستمرة ومحاولات كسر الحركة الأسيرة ووحدتها، خاصة في المرحلة التي تلت اتفاقيات أوسلو، إلا أن الحركة الأسيرة استطاعت أن تفرض إرادتها داخل السجون وأن تؤثّر على سياساته السجنيّة. وربما تجلّى أبرز مظاهر المقاومة في الإضرابات المتعددة عن الطعام لانتزاع الحقوق مثل إنهاء سياسات العزل الانفرادي، وفي حالات الهروب من السجون التي كان آخرها قبل ما يزيد على عامين.

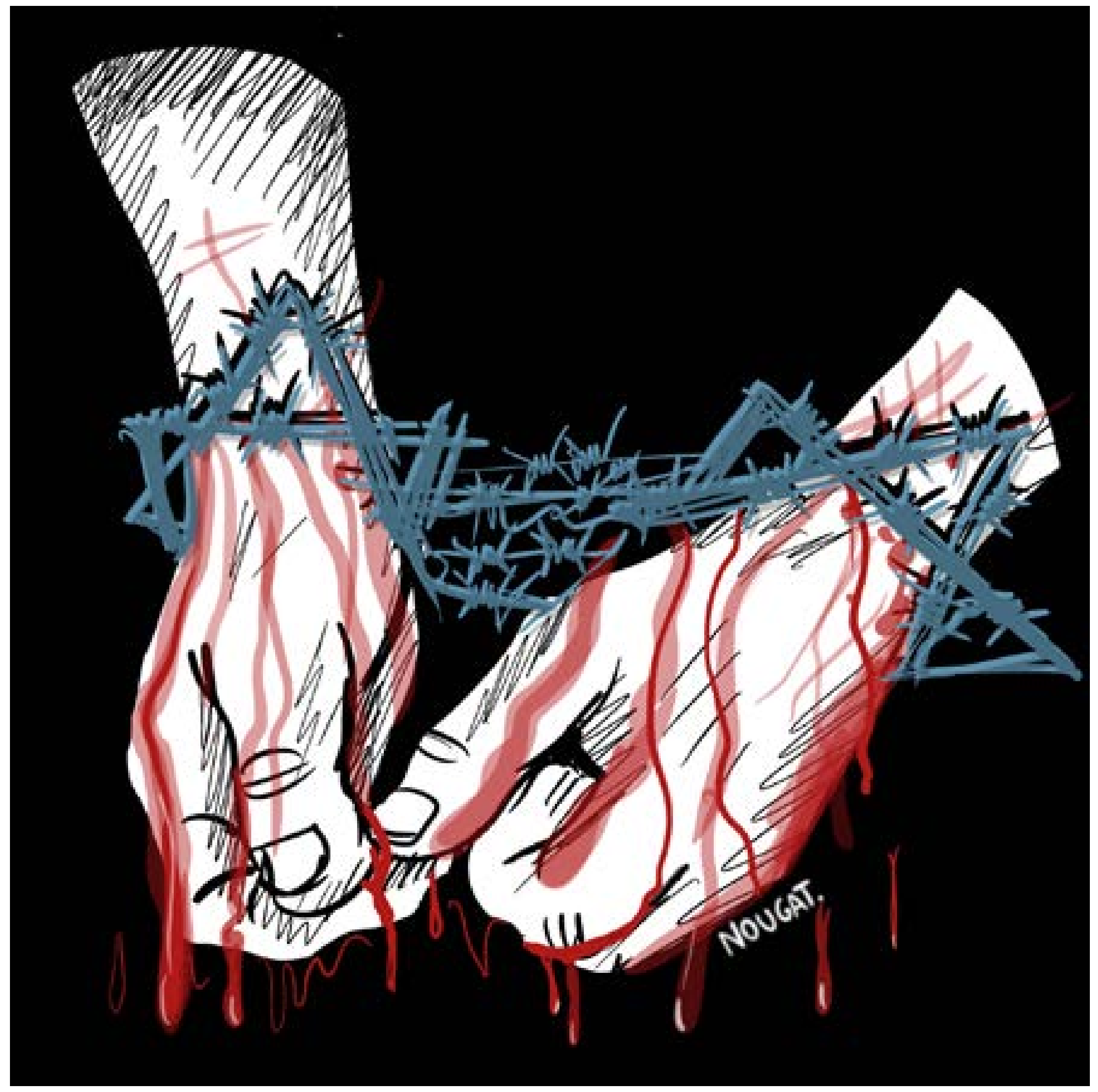

> **يقول أحد الأسرى القابعين في سجون العدو: «لم ندرك حجم المفاجآت والنصر سوى على وجوه السجّانين، إذ كانت ملبّدة بالحقد والحزن، وعلامات الانهزام كانت تملأ وجوههم»**

العبور الكبير وحرب الانتقام

أمّا اليوم، واستناداً إلى تقارير مؤسسات الأسرى الفلسطينية والزيارات المحدودة للمحامين، فإنّ سلطات العدو تشن حرباً انتقامية غير مسبوقة على الأسرى والمعتقلين مع تصاعد متسارع في حملات الاعتقال لإخماد الحالة المقاومة. وقد شملت الهجمة الانتقامية تجريد الأسرى من كل مكتسباتهم السابقة وتحويل واقع السجون إلى الحال الذي كان عليه في بدايات الاحتلال عام 1967. هذا وقد وصل عدد الأسرى حسب التقديرات اليوم إلى أكثر من 10 آلاف أسير وأسيرة، أي ضعف العدد قبل 7 تشرين الأول، أكثر من أربعة آلاف منهم من قطاع غزة لا يُعرفون أين هم ولا وضع اعتقالهم الحالي. وتشير المؤسسات الفلسطينية إلى أن سلطات العدو قد اتخذت قراراً باغتيال الأسرى من خلال إجراءات تنكيلية ممنهجة، كما كان الحال عند اغتيال الأسيرين عمر دراغمة وعرفات حمدان الأسبوع الماضي. ومنذ السابع من تشرين الأول، اتخذت إجراءات متعددة داخل السجون ضمن «حالة الطوارئ» التي أعلنت عنها، تضمّنت سحب مقتنيات الأسرى كافة وإبقاء غيار واحد لكل أسير فقط، وسحب الأجهزة الكهربائية ومحطات التلفاز، وقطع الكهرباء عن غرف الأسرى، وقطع الماء لفترات متواصلة، ونقل عدد من الأسرى إلى العزل الانفرادي.
كذلك تمارس مصلحة السجون سياسة التجويع بعد أن سحبت المواد الغذائية من أقسام الأسرى وقلّصت وجبات الطعام. وتشير إحدى إفادات المحامين الذين استطاعوا زيارة المعتقلين حديثاً إلى أن السجّانين استولوا على كل شيء، بما في ذلك البلاطة الكهربائية التي يعتمد عليها المعتقلون في الطبخ وتسخين الطعام، وعلى الأوراق والأقلام التي هي الفسحة الوحيدة لهم في ظل حالة الحرمان التي يعيشونها، كما أنهم محرومون من زيارة العيادات والفحوصات الطبية. كل هذا بالإضافة إلى تقليص المساحة المتاحة للأسير داخل الزنزانة، بعد قرار من حكومة الاحتلال، بحيث يصل عدد الأسرى في بعض الغرف إلى عشرة أو أكثر.
وضمن حالة الطوارئ أصبح الجيش يشرف على السجون بالإضافة إلى مصلحة السجون، وقد عنى ذلك دفع القوات المدجّجة بالسلاح لاقتحام أقسام الأسرى كافة وما صاحبه من حملات تنكيل وقمع واستخدام لقنابل الصوت والغاز والهراوات داخل السجون.
كما تم منع زيارات الأهالي بشكل قاطع، والتضييق على زيارات المحامين، وحرمان الأسرى من الخروج إلى ساحة السجن، ومنع الأسرى من الخروج إلى المستشفيات والعيادات الخارجية. وتشير إفادات أحد الأسرى الذين تمت زيارتهم حديثاً إلى هذه الهجمة الانتقامية حيث يقول من خلال محاميه: «جسدي منهك بسبب الجلوس لفترات طويلة داخل الغرفة (3 * 5 أمتار، ربما!) والنوم، وعدم القدرة على المشي الذي كان متاحاً داخل ساحة الفورة (ساحة السجن). بدأت أمارس بعض التمارين الرياضية في المساحة الصغيرة المتاحة لثمانية أسرى في الغرفة، التي أصبحت المساحة الوحيدة المتاحة لنا». ويشير أحد الأسرى من سجن عوفر في لقائه مع محاميه، إلى أن «الاستحمام أصبح مهمة مستحيلة لدى المعتقلين، فبعد أن كان المعتقل يستحم خارج الأقسام، في منطقة يسمونها بـ"الدشات" وتكون مغطاة بالقماش، إلا أن إدارة المعتقلات سحبت هذه الأقمشة، وبالتالي سيُجبر المعتقل على الاستحمام في العراء، غير أن المعتقلين رفضوا ذلك، ولجأوا إلى الاستحمام داخل غرفهم باستخدام عبوات بلاستيكية».
ويشير معتقل من سكان قطاع غزة (52 عاماً)، أُفرج عنه قبل أيام ويفضّل عدم الكشف عن اسمه لحماية نفسه من الاعتقال، إلى أوضاع المعتقلات التي استُحدثت لاعتقال مئات العمّال الذين كانوا موجودين في الداخل الفلسطيني قبل السابع من تشرين الأول. وفي حديثه، يشير المعتقل السابق إلى المعاملة القاسية التي تلقّاها لحظة اعتقاله مع عشرات العمّال الآخرين حيث تم احتجازهم في مكان ضيق لا يتسع لهم، ووضع بعضهم فوق بعض كما قال، وتوثيق الكلبشات على اليدين والأقدام لدرجة أن الآثار لا تزال واضحة عليهم بعد إطلاق سراحه الذي وصفه بالأعجوبة.
لم تكتف سلطات الاحتلال بسحب مكتسبات الأسرى خلال الأسابيع الثلاثة الماضية وتحويل السجون إلى ما وصفه قدورة فارس، رئيس هيئة الأسرى والمحررين، بالواقع المماثل لأبو غريب وغوانتانامو، بل مضت في عملية تعديل قوانين وأوامر عسكرية من أجل تسهيل عملية العقاب الجماعي ضد الفلسطينيين وترهيبهم وتخويفهم في محاولة لكبح العمل المقاوم. وأقدمت سلطات العدو على إجراء عدة تعديلات على ما تسميه «قانون المقاتل غير الشرعي» الصادر عام 2002 ليتيح احتجاز معتقلي قطاع غزة في معسكر للجيش بالقرب من بئر السبع يُسمى «حقل اليمن»، وتتيح التعديلات توسيع نطاق من يحق لهم إصدار أوامر الاعتقال ليشمل «اللواء» أو من هو أقل منه برتبة، ويعطي مدة 21 يوماً لإصدار أمر اعتقال بدل 7 أيام وتُبدّل مدة المراجعة القانونية لقرار الاعتقال من 14 يوماً لتصبح 30 يوماً، بالإضافة إلى تمديد الفترة المتاحة لمنع لقاء المحامي إلى 28 يوماً، بالإمكان تمديدها لمدة 45 يوماً إضافياً. إجراءات مماثلة أجرتها سلطات الاحتلال على أوامر الاعتقال الإداري لتتيح تمديد فحص إمكانية إصدار اعتقال إداري وتأجيل قرار إطلاق سراح الأسير حتى يُصدر أمر اعتقال إداري من 3 إلى 6 أيام. وقد عُدّل قانون «مكافحة الإرهاب» ليشمل المراقبة الواسعة للأخبار المنشورة على صفحات التواصل الاجتماعي التي تصنّفها سلطات العدو بالمنصات «الإرهابية»، بالإضافة إلى المشاركة في كتابة المنشورات والتفاعل معها على وسائل التواصل الاجتماعي.
حَوّل العدو، إذاً، معتقلاته وسجونه إلى إحدى ساحات حرب الإبادة التي يشنها على الكل الفلسطيني في محاولة منه لكسر الروح المقاومة والنيل منها، خاصة بعد الهزائم المتتالية التي يتعرّض لها. وتمارس السلطة الاستعمارية، بالطبع، العنف المؤسّس لوجودها في محاولة بائسة لإعادة الزمن إلى ما قبل السابع من تشرين الأول، إلا أن ثنائية الألم والأمل، التي لطالما صاحبت الأسرى الفلسطينيين، تتجلّى في أبهى صورها اليوم.

ثنائية الألم والأمل

يقول أحد الأسرى القابعين في سجون العدو: «لم ندرك حجم المفاجآت والنصر سوى على وجوه السجّانين، إذ كانت ملبّدة بالحقد والحزن، وعلامات الانهزام كانت تملأ وجوههم». يدرك العدو جيداً الثمن الذي سيُجبر على دفعه وهو يقصف قطاع غزة بشكل جنوني ويشن حملاته الانتقامية على امتداد الجغرافيا الفلسطينية المستعمرة.
التاريخ الفلسطيني الحديث مليء بصفقات تبادل للأسرى جرى من خلالها الإفراج عن أسرى في أيدي المقاومة الفلسطينية مقابل الأسرى الفلسطينيين والعرب. ويشير الباحث عبد الناصر فراونة إلى أنه استناداً إلى ما هو موثّق فإن مجمل عمليات التبادل منذ عام 1948 وصل إلى 39 عملية، بدأتها عربياً جمهورية مصر في 27 شباط 1949، ومن ثم فلسطينياً من خلال صفقة تبادل لـ«الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين» في 23 تموز 1968. آخر صفقة تبادل بين المقاومة الفلسطينية والعدو جرت إبان الإفراج عن جلعاد شاليط الذي اعتُقل عام 2006. بموجب صفقة التبادل عام 2011، والتي عُرفت باسم «وفاء الأحرار»، أُفرج عن 1027 أسيراً فلسطينياً على مرحلتين، اعتُقل عدد منهم مرة أخرى في عام 2014 ولا يزال عدد منهم رهن الاعتقال اليوم. كما ومن المهم الإشارة إلى 22 أسيراً اعتُقلوا قبل عام 1993، وكان يفترض أن يشكلوا الدفعة الرابعة والأخيرة لتحرير الأسرى المعتقلين منذ ما قبل عام 1993 كجزء من محاولة سابقة لإحياء «عملية السلام»، إلا أن السلطات الاستعمارية رفضت مراراً إطلاق سراحهم.
أمّا اليوم، فالواقع بالنسبة إلى الأسرى الفلسطينيين مغاير تماماً. فالألم الكبير الذي نراه جراء مجازر العدو في قطاع غزة وعلى امتداد فلسطين التاريخية مصحوبٌ بنوع من الأمل في التحرّر قد طال انتظاره. تشير تقديرات العدو إلى وجود ما يقارب 240 أسيراً لدى قوى المقاومة في قطاع غزة، وهو ما يعني أن الثمن سيكون كبيراً جداً بالنسبة إلى العدو وهو ما يدركه تماماً، خاصة مع الضغط الحالي من قبل عائلات أسراه.
قبل أيّام، وبالتحديد يوم 28 تشرين الأول، خرج أبو عبيدة، الناطق باسم «كتائب عز الدين القسام»، ليؤكد أن ثمن تحرير الأسرى الإسرائيليين هو تحرير كل الأسرى الفلسطينيين. قائلاً: «نقول للعدو وللعالم وبشكل واضح ومختصر إن العدد الكبير من أسرى العدو لدينا، ثمنه تبييض كامل السجون الصهيونية من كلّ الأسرى، فإذا أراد العدو أن ينهي هذا الملف مرة واحدة فنحن مستعدون لذلك وإذا أراد مساراً لتجزئة الملف فنحن جاهزون لذلك أيضاً، وعليه أن يدفع الأثمان التي يعرفها». وربما يتجلّى ثمنُ الأسرى المعروف في التبنّي العجيب لمقولة «الجميع مقابل الجميع» التي تطلقها عائلات أسرى العدو في محاولاتهم للضغط على حكومتهم من أجل التسريع في عقد صفقة تبادل عاجلة. وقد ورد المطلب ذاته في مقطع فيديو حديث يصوّر ثلاث أسيرات لدى المقاومة يطالبن بالإفراج عنهن، موجهات خطابهن إلى نتنياهو قائلات: «أطلق سراح أسراهم وخذ أسراك».
العدو همجي وبربري ويفضّل قتل أسراه لتقليص الثمن الذي سيدفعه، إلا أنه يدرك جيداً أن صفقة تبادل قادمة لا محالة. وبالرغم من الألم وآلة الدمار والمجازر المستمرة، إلا أن الأمل الذي زُرع يوم السابع من تشرين الأول هو أملٌ ممتدّ كالطوفان، أملٌ في تحرير الأرض كلها، ومن عليها، ومن تحتها من شهداء محتجزين في مقابر الأرقام، ومن هم متواجدون في ثلاجات العدو منذ سنين مع نار تكوي قلوب أهاليهم الذين حُرموا من توديعهم، ومن هم معتقلون في سجون الدول التي سارعت في الدفاع عن آلة الإجرام وتأكيد حقها في الدفاع عن نفسها.

* أستاذ في جامعة بيرزيت وباحث في شؤون الأسرى

أفق المعركة: السياق العالمي لمعارضة الحرب

ورد كاسوحة *

المسارات التي قادت إليها المواجهة القائمة بين المقاومة و«إسرائيل»، كانت ستفضي، حُكماً، مع كلّ التمحور الحاصل حولها على صعيد العالم، إلى حصول تحوُّلٍ، ليس في سياسات الدول نفسِها، بل في المقاربة المُعتَمدة للمسألة الفلسطينية. فهذه الأخيرة تُركت لسنوات، على أثر انهيار الإقليم، بين يدي الحكومات اليمينية في الغرب وإسرائيل، على أمل تقزيمها، والانتهاء منها، أو حلِّها، خارج الإطار التاريخي للصراع، بما في ذلك الحلول الجزئية الاستسلامية، التي أفضى إليها اتفاق أوسلو. وهذا مسارٌ لا يقتصر على الغرب فحسب، بل يشمل الإقليم هنا أيضاً، على اعتبار أنّ اتفاقات أبراهام، التي جُرَّت إليها «دول وازنة» في المنطقة، لإدماج «إسرائيل» في مسارات التنمية هنا، هي نتاج المقاربة اليمينية المتطرّفة نفسِها، ولكن في سياق إقليمي، حصل فيه انتقالٌ للقيادة المرتبطة بمسار الصراع مع «إسرائيل»، من ضفّة إلى أخرى.

مؤشّر التحوّل في قرار الجمعية العامّة

الانعطافة حالياً تستثني الدول والحكومات في الغرب، لأنّ موقفها لا يزال شبه موحَّد خلف «إسرائيل». ما يتغيّر حالياً، وإن ببطءٍ شديد، تحت وطأة هول الإبادة الحاصلة، هو المزاج الشعبي الذي بدأ يشهد تحوُّلاً لمصلحة الفلسطينيين، بدليل التصويت الذي حصل في الجمعية العامّة للأمم المتحدة، على القرار العربي الخاصّ، بوقف إطلاق النار الفوري.
هنا لا تكون المواقف الجيوسياسية حاضرة بالقدر نفسِه كما في مجلس الأمن، حيث الأوزان الخاصّة بالأعضاء الدائمين الخمسة تعطّل، ليس فقط إمكانية اتخاذ قرار لمصلحة هذا الشعب أو ذاك أو هذه القضية أو تلك، بل عملَ المجلس برمّته، في حال كانت المواجهة الجيوسياسية على أشدّها. بهذا المعنى، تصبح الفرصة مُتاحة أكثر في الجمعية العامّة، نظراً إلى انعدام وجود تعطيل مُتبادَل، وعلى ضوء مروحة التمثيل الواسعة التي تنطوي عليها للتعبير عن الإرادة الشعبية للأكثرية العالمية، سواء على مستوى الدول أو الشعوب. وهو ما ظهر بوضوح من خلال التصويت على مشروع القرار الخاصّ بالتهدئة ووقف إطلاق النار الفوري في غزّة. يمكن القول في هذا السياق إنّ التعطيل الذي حصل في مجلس الأمن، بعد تبادل الولايات المتحدة وروسيا رفض مشاريع القرارات الخاصة بكلٍّ منهما، فضلاً عن مشروع القرار البرازيلي، قد جرى تجاوُزُه هنا، وإن بدا أنّ القرار الروسي، في فلسفته وصياغته، هو الأقرب إلى روحيّة القرار العربي الذي تبنّته الجمعية العامّة بأغلبية كبيرة.
ثمّة، في المحصّلة، وبمعزل عن تفاصيل القرار الذي اعتُمدت في صياغَتِه تسويات وتنازلات لكسب مزيدٍ من الأصوات المتردِّدة أو الخائفة من العقوبات الأميركية، أكثريةٌ دولية كانت حاضرة لكبح آلة الحرب الصهيونية. هذا كان ليمثّل انتصاراً فعلياً للإرادة الشعبية، على مستوى العالم، لو لم تكن قرارات الجمعية العامّة مقتصرةً على البعد الرمزي أو المعنوي. أي لو كانت، مثل قرارات مجلس الأمن، مُلزِمة للدول الأعضاء وتتمتّع مثله بالسلطة اللازمة لإجبار الدول على الامتثال لها.

طبيعة التصويت على القرار

فلنقل إنّ هذه الأكثرية داخل الجمعيّة هي في الحقيقة أكثريّتان. فالأصوات التي نالها القرار كانت تعبّر بدورها عن أكثرية شعبية غير مرئية، أعلنت تأييدها، ليس بالضرورة للمقاومة الفلسطينية في دفاعها عن شعبها، بل لإيقاف الحرب التي تشنّها الدولة الصهيونية على الفلسطينيين في غزّة. والحال أنها في سياق تشكّلها كأكثرية تصويتية داخل الجمعية العامّة، قد ووجهت بأقلّيتين، إحداهما هشّة ومتردّدة، امتنعت عن التصويت «تفادياً للإحراج»، والثانية «صلبة ومتماسكة» رفضت القرار وصوّتت ضدّه، عملاً بما يمليه عليها طابعها الهجومي، المتمحور حول قيادة الحرب.
توزيع الأصوات مهمٌّ هنا، ليس فحسب كمؤشّر كمّي على التصويت العددي، بل أيضاً كدلالة على الاتجاهات العامّة التي ستتوزّع وفقاً لها مواقف الدول وانحيازاتها السياسية مع كلّ تطوّر يطرأ على مسار الحرب. بدا لافتاً في هذا السياق تبرُّم الدولة الصهيونية من الدول الحليفة التي لم تنضبط تماماً في إطار الكتلة الصلبة الداعمة للحرب وفضّلت الامتناع عن التصويت مثل ألمانيا، إذ تلقّت حكومتها توبيخاً من سفير الاحتلال لديها على هذا الموقف الذي اعتُبر تراجُعاً عن الموقف الألماني التاريخي المساند لإسرائيل على امتداد محطّات الصراع.
المواقف الأوروبية الأخرى، تفاوتَت بين تأييدٍ وامتناعٍ عن التصويت، لكنّ الكتلة الأكبر والأكثر تمثيلاً داخل الاتحاد الأوروبي فضّلت الامتناع عن التصويت، على اعتبار أنّ رفض مشروع القرار الداعي لإيقاف الحرب كان سيحرجها أمام الأقليات العربية والمسلمة داخلها. مَنع الحكومات هناك للتظاهرات الشعبية الداعمة لفلسطين لا يمكن اعتبارُه، بهذا المعنى، مؤشّراً فعلياً إلى الوجهة المستقبلية للسياسات المتّبعة تجاه الصراع. ليس لأنّ تأييدها للحرب وانحيازها إلى إسرائيل سيصبحان أقلّ، بل لأنّ الضغط الشعبي الكبير، مع ارتفاع تكلفة السياسة الإبادية الحاصلة، سيُجبرانها على التراجع تماماً عن إجراءات الحظر، فأقلّه على جعل مناقشتها مُتاحة في أطُر أخرى بعيداً عن الحكومات، أي في البرلمانات والقضاء، خوفاً من حصول انفجار لديها، وبالتالي إفساحاً في المجال أمام هامش أكبر للتعبير عن الموقف. أي كما حصل في فرنسا بعد إلغاء المحكمة العليا هناك قرارَ الحكومة بحظر التظاهرات الداعمة للفلسطينيين، ما جعَلَ التعبير عن التضامن ممكناً حتى في ظلّ المناخ العام الذي تشيعه الحكومة هناك تأييداً لإسرائيل في حربها على غزّة.

غزّة ليست أوكرانيا

هذا لا يجعَل الموقف الغربي موحَّداً ومتماسكاً بالشكل الذي بدا عليه حين تقاطَرَ رؤساء الدول والحكومات الأوروبية إلى «إسرائيل» لإبداء التضامن معها ودعمِها في حربها ضدّ الفلسطينيين. «الإجماع الصلب» الذي بُني حول الموقف من التدخّل الروسي في أوكرانيا لا يمكن اعتماده بالطريقة ذاتها مع مسألة شائكة ومعقّدة ومتداخلة كالقضية الفلسطينية. ثمّة تاريخٌ للصراع هنا يستحيل إنكارُه بالطريقة التي حصلت في أوكرانيا. وهو ما يعقّد، ليس فقط أَخْذ المواقف الرسمية في الهيئات الدولية، بل أيضاً طريقة بناء التحالفات ضمن السياق الجيوسياسي الواحد. وهذا ما يفسّر، أيضاً، بأثَر رجعي، السرعةَ الفائقة التي بُني فيها التحالف الغربي بقيادة الولايات المتحدة هناك، بالمقارنة مع حجم التعقيد الذي لاقاه الحليفان اللذان يقودان الحرب هنا، في مسعاهما لبناء تحالف جديد للحروب الإمبريالية، سواء في الجمعية العامّة للأمم المتحدة أو في مجلس الأمن قبلها، وإن يكن حضور روسيا في المجلس هو القاسم المشترك بين الأمرين. ما حصل في مجلس الأمن بهذا المعنى كان متوقّعاً، نظراً إلى استعداد روسيا، ومعها الصين، لمنع الولايات المتحدة من نقل قيادة الحرب إليها عبر المحافل الدولية كما حاولت أن تفعل قبل ذلك في العراق.
في المقابل، بدا الرفض الكبير في الجمعية العامّة، لاستمرار الحرب، بمثابة صفعة سياسيّة، تُضاف إلى نظيرتِها العسكرية التي تلقّتها إسرائيل في الميدان عقب هجوم المقاومة الفلسطينية المفاجئ في السابع من أكتوبر. التصوّر هنا بإمكانية نقل المنظور الأورومركزي للصراع، ولكن بقيادة أميركية وإسرائيلية، إلى هيئة دولية تحظى بتمثيل كبير للدول المتعاطفة مع القضية الفلسطينية، جَعَلَ إمكانية توسيع فكرة التحالف الغربي الذي نَشَأ في أوكرانيا، ليشمل غزة، ليس فقط مستحيلاً، بل مُربِكاً، أيضاً، لوحدة الغرب الجيوسياسية نفسِها.

خاتمة

حالياً، ليست ثمّة تصدُّعات، بالمعنى الفعلي، في الموقف الغربي من الحرب الصهيونية على غزّة، ولكنّ الضغوطات التي تتعرّض لها الحكومات المؤيّدة للحرب، بمعظمها، لا تتزايد فحسب، بل تنتقل من ساحة إلى أخرى، بحيث تغدو إمكانية التعاطف والاستقطاب أكبر، حتى من خارج إطار الجاليات العربية والمسلِمة هناك. وهو ما بدأ يتزايد، على نحوٍ ملحوظ في الدول الأوروبية التي لا تقع في صُلب التحالف الغربي، مثل إسبانيا واليونان. حيث تشهد هذه البلدان تظاهرات يومية، يغلِب عليها الحضور اليساري لأحزابٍ معارِضة أو ممثّلة في البرلمانات والحكومات هناك. على أنّ تزايُد وتيرة هذه الاحتجاجات، بحيث تصل إلى مستوى نظيرتِها التي عارضت غزو العراق في عام 2003، لا يبدو مرجَّحاً، نظراً إلى اختلاف السياق الجيوسياسي برمّته على أثر الحرب في أوكرانيا.
في سياقٍ كهذا، تتحوَّل الخروقات الحاصلة هنا وهنالك، ولا سيّما في الدول التي لا تزال تحظُر التظاهرات تماماً وتساوي بين معارَضَة الحرب والعداء للسامية، إلى «أعمالٍ بطوليّة» بكلّ معنى الكلمة. فالتظاهر هناك حالياً، تأييداً لفلسطين، هو بمثابة مخاطرة بكلِّ شيء، وهو ما يجعل السياق الغربيّ الذي يحصل فيه الاحتجاج امتداداً رمزياً للجبهة المفتوحة على مصراعيها هنا، إن لم نقل إنه «وجهها الآخر».

* كاتب سوري

طوفان الأقصى

لا خطّة لوزير التربية لـ«كوكب الجنوب»

فؤاد بزي

منذ التاسع من الشهر الماضي، أدّى وزير التربية عباس الحلبي قسطه للعلا بإصداره قراراً، يجدّد مع حلول مساء كلّ يوم، بـ«تعليق الدروس في المدارس الرسمية والخاصة الواقعة في القرى الحدودية مع فلسطين المحتلة». هكذا، من دون أي ملامح لخطة طوارئ للتعامل مع بقاء عشرات آلاف التلاميذ في القرى الأمامية خارج المدارس، فيما يسير العام الدراسي عادياً في بقية المناطق. ليس المطلوب طبعاً إغلاق كل المدارس، لكن هناك اقتراحات قدّمها تربويون لردم شيء من الهوّة بين تلامذة المنطقة الجنوبية وبقية المناطق، مثل تقديم عطلة الميلاد ورأس السنة وتمديد العام الدراسي الصيف المقبل.

> قد لا يتقاضى الأساتذة هذا الشهر المساعدة على الراتب، رغم أن التعطيل بقرار من الوزير

تلامذة عشرات المدارس الرسمية الواقعة على خطوط المواجهة الحالية مع العدو، تتعامل الوزارة معهم كأنهم في كوكب آخر. فالعام الدراسي لهؤلاء، وخصوصاً في المدارس الرسمية، معلّق منذ اليوم الأول، وبالنسبة إلى بقية المدارس، «الدروس متوقفة بشكل تام في القرى المحاذية للحدود والخلفية أيضاً، والأهالي لا يرسلون أولادهم إلى المدارس أبداً، حتى تلك البعيدة عن خطوط المواجهة»، بحسب مدير مدرسة خاصة في منطقة تبنين، البعيدة نسبياً عن الحدود. وأضاف: «الوضع غير مشجع أبداً، والأهالي طالبونا بإغلاق المدرسة لأن الأمور قد تتدحرج في أي لحظة». مدير ثانوية كفرا الرسمية فؤاد ابراهيم أوضح أن «هناك 7 ثانويات في منطقة بنت جبيل، 3 منها في رميش وعيتا الشعب وعيترون، مقفلة بشكل تام بقرار من وزير التربية كونها متاخمة للحدود». كما أن ثانوية بنت جبيل «أقفلت أيضاً بسبب نزوح الأساتذة والتلامذة، رغم أنّها ليست متاخمة للحدود». وفي المناطق الأبعد عن الحدود، في شقرا وتبنين وكفرا، «تعمل الثانويات بشكل جزئي»، بحسب ابراهيم، و«كلما زادت المسافة بعداً عن الحدود، ارتفع حضور التلامذة، فيصل في كفرا مثلاً إلى نحو 85%». أمام هذا الواقع، تفتّقت عبقرية الوزارة عن تعميم يطلب من مديري المدارس والثانويات الرسمية في المناطق التي لجأ إليها النازحون استقبال الطلاب النازحين، من دون اعتبار للوضع النفسي لهؤلاء ولقدرتهم على التلقّي في ظل ظروف التهجير.

«نعيش طبقية تربوية»، وفقاً لمدير إحدى الثانويات في الجنوب، إذ إن «هناك منطقة تعاني من توقّف العملية التدريسية بسبب العدوان، ومناطق أخرى لا تعرف ماذا يجري جنوباً والحياة فيها طبيعية». ووصف إمكانية التعويض لاحقاً بأنها بـ«غير ممكنة ولا قدرة للأساتذة على تقديم أيّ يوم إضافي إذا لم تخصص الوزارة بدلات إضافية».

غياب الخطط للتعامل مع الأوضاع الطارئة ينسحب أيضاً على طريقة تعاطي الوزارة مع الأساتذة في المناطق الحدودية. فبدل تقديم الدعم للأستاذ المهجّر بـ«ملابسه فقط»، أو الصامد في مكان إقامته، يحتمل حرمان الأساتذة هذا الشهر من المساعدة الحكومية على الراتب (4 رواتب إضافية) لعدم حضورهم لأربعة عشر يوماً إلى مركز العمل. ففي الاجتماع الأخير مع الروابط، اقترح الحلبي «مساعدة الأساتذة المهجّرين بمبلغ 100 دولار (الحوافز الإضافية)». هذا الشهر عوضاً عن 300 دولار كونهم لم يدرّسوا»، رغم أنّ المدارس مقفلة بقرار من الوزير نفسه! لا بل أصدر الحلبي تعميماً في 17 الشهر الماضي يطلب فيه من الأساتذة المهجّرين «الالتحاق بالمنطقة التربوية الأقرب إلى مركز سكنهم الجديد، ووضع أنفسهم في تصرف الوزارة»، لـ«الاستفادة من خدماتهم مؤقتاً حيث تدعو الحاجة في المدارس والثانويات الموجودة في المناطق التي انتقلوا إليها». ويتساءل أساتذة صامدون في قراهم عما إذا كان «المطلوب من أستاذ يقيم في إحدى القرى الحدودية أن يتوجّه إلى البنطية مثلاً للتعليم، ومن يؤمّن له بدل الانتقال، وهل المطلوب دفع من بقي في أرضه الى المغادرة بدل توفير مقومات بقائه؟».

شحّ في الأساتذة جنوباً

إضافة إلى طلبات الأهالي بتعليق العام الدراسي مؤقتاً، تعاني المدارس الرسمية والخاصة في الجنوب من «شح في الأساتذة»، إذ غادر عدد كبير منهم المنطقة نحو مدن جنوبية أكثر أمناً، أو حتى إلى بيروت، ما جعل إدارات المدارس البعيدة عن المواجهات تقف حائرة في كيفية استكمال العملية التعليمية، حتى لو عاد التلامذة إلى مقاعدهم. «المدير يتصرف من تلقاء نفسه، ولا ينتظر القرارات المعقّدة، وإدارة تسيير المرفق يجب أن تترك للمديرين أيضاً»، بحسب مدير ثانوية كفرا فؤاد ابراهيم، إذ لا يُطلب من الأستاذ النازح دوام كامل، بل جزئي، وهذا أفضل من الالتحاق الوهمي بالمدارس في مناطق النزوح، وفقاً للتعميم 27 الصادر عن وزير التربية، وخصوصاً أن هناك اكتفاءً لدى الثانويات في المناطق الآمنة على مستوى الأساتذة والتلامذة.

(مروان بو حيدر)

المدارس الخاصة: خطط فردية

حتى الآن، تواجه إدارات المدارس الخاصة على مستوى لبنان احتمال الحرب بخطوات احترازية فردية غير منسّقة مع وزارة التربية، ومتفاوتة وفقاً لظروف كل مدرسة. فقد أعدّت مدارس كثيرة خريطة إخلاء الصفوف لدى حدوث أي طارئ، وأنجزت الإجراءات المطلوبة لإمكانية التحول إلى التعليم من بعد، إن على مستوى تكييف المواد التعليمية، أو على مستوى التواصل مع من قرر من التلامذة السفر إلى الخارج.

المدارس الكاثوليكية، بتوجيه من أمانتها العامة، بدأت تطبيق التعليم «أونلاين» في المدارس الحدودية منذ الأسبوع الأول لبدء الاحداث في الجنوب، فيما خيّرت التلامذة غير القادرين على متابعة هذا التعليم باللجوء إلى أقرب مدرسة كاثوليكية في مكان النزوح، على أن يبقى التسجيل على اسم المدرسة الأم، باعتبار أنه تدبير مؤقّت سيعود بعده التلامذة إلى منازلهم ومدارسهم، على ما يقول الأمين العام يوسف نصر، نافياً أن يكون أي من التلامذة قد غادر لبنان.

بعض التلامذة في المدارس الإنجيلية وغيرها قرروا السفر، ما دفع إدارات مدارسهم إلى اتخاذ تدابير خاصة توفر لهم الدروس «أونلاين»، إما مباشرة، أي في وقت إعطائها، وإما «أوفلاين» عبر تسجيل المقرر، علماً أن «نسبة المغادرين من تلامذتنا إلى منطقة الخليج تحديداً محدودة جداً»، وفقاً للأمين العام للمدارس الإنجيلية، نبيل القسطا.

المسؤولة التربوية في جمعية المقاصد، سهير زين، أكدت أن مدارس الجمعية باتت في جاهزية تامة لمواجهة أي تطور يمكن أن يحدث على مستوى البرامج التي أُقلِمت لتناسب التعليم من بعد، «وإن كان لا أحد يمكن أن يتوقع ما يمكن أن يحمله الوضع من مفاجآت مباغتة». إلا أن زين تبدي خشيتها من تدهور الوضع ومقاطعة الأهالي لدفع الأقساط ما سيؤثر في أوضاع المؤسسات التربوية، خصوصاً تلك التي تعتمد التقسيط.

أما المدارس التابعة للبعثة العلمانية الفرنسية، فهي بدأت الإثنين الماضي عطلة جميع القيّمين لأسبوع كامل، بعدما شهدت في الأسابيع الأولى للأحداث سفر أعداد قليلة من التلامذة لا تتجاوز الـ 10 في المئة، على ما تقول مصادر أكاديمية، باستثناء أبناء الأساتذة الأجانب الذين غادروا بمعظمهم، فيما لم تسمح إدارة البعثة للأساتذة أنفسهم بالسفر حتى الآن، وإن اتخذت إجراءات حمائية للحفاظ على أمنهم وسلامتهم.

أما الانترناشيونال كولدج، فقررت إسداء التعليم «لايف ستريمنغ» استثنائياً الأسبوع الماضي بعد إجازة قصيرة وتأخر طائرات بعض التلامذة عن موعدها، وعادت إلى التعليم الحضوري، ابتداءً من الإثنين الماضي، علماً أن هناك مجموعة من المديرين الأجانب غادرت المدرسة، فيما نسبة المسافرين التلامذة ليست كبيرة.

استراحة

إعداد **نعوم مسعود**

كلمات متقاطعة 4445

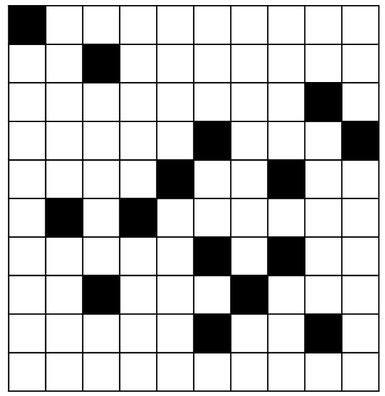

أفقيا

1- من جبال فلسطين – 2- مصيف سوري – حرف جر – 3- دولة أفريقية – 4- نحرّك سرير الطفل – عاصمة أوروبية – 5- للتفسير – حُب – يعتمد على نفسه – 6- مدينة قبرصية – 7- من الطيور – ماركة أجهزة هاتفية – 8- أصابه الزكام – عائلة رئيس أميركي – دقّ الجرس – 9- للمساحة – الزعيم الروحي للهند ومحررها – 10- شاعر لبناني

عمودياً

1- من الحيوانات – في الحكومة – 2- إحسان – أجسام تخترق طبقات الجو فتحتدم وتضيء ثم تسقط على الأرض – 3- مسّه – شهر آيار بالأجنبية – 4- إحدى الولايات المتحدة الأميركية – عبودية – 5- عملة إيطالية – هدم الحائط حتى سوّاه بالأرض – 6- خير جليس – مدينة نيجيرية – 7- عاصمة كارولينا الشمالية – مندبل الرقبة – 8- يضطرب في الكلام ويتلعثم – ضمير متصل – 9- عاصمة جزر شتلند البريطانية – ينضدّ الشيء – 10- إحدى الولايات المتحدة الأميركية

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- استطلاع رأي – 2- بندر عباس – 3- نار – بند – نق – 4- خليق – اين – 5- لف – بيلا – آت – 6- ديزل – متحف – 7- ولو – بق – جاج – 8- روافد – لن – 9- ليث – عنقود – 10- الخُبر – سنني

عمودياً

1- ابن خلدون – 2- سن الفيل – ل ل – 3- تدري – زوريخ – 4- طر – قبل – وثب – 5- لعب – با – 6- ابن المقفع – 7- عاديات – دنس – 8- رس – حج – قن – 9- افالون – 10- ياقوت – جندي

sudoku 4445

9			2		3			1
	5			7			9	
				1				
2			7	3				6
8	3	1		5		9	4	7
5				9				8
			8					
7	2	9			1			
			9		5	7	1	2

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 4444

6	2	5	7	3	4	1	9	8
9	1	8	2	6	5	3	7	4
7	4	3	1	8	9	5	2	6
4	5	9	3	7	6	8	1	2
1	7	6	5	2	8	4	3	9
8	3	2	4	9	1	7	6	5
5	6	4	9	1	3	2	8	7
3	8	7	6	4	2	9	5	1
2	9	1	8	5	7	6	4	3

مشاهير 4445

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

فيزيائي ألماني (1857–1894) كان لتجاربه الفضل الكبير في اختراع التلغراف اللاسلكي

1+7+5+2+3+9 = زوج شهرزاد ■ 4+6+8 = غير صعب ■ 11+1+10 = تُحرّك سرير الطفل

حل الشبكة الماضية: **اسعد السبعلي**

◄ إعلانات رسمية

إعلان

إن محافظ مدينة بيروت يُعلن عن وضع جداول التكليف الأساسية للرسم البلدي على القيمة التأجيرية ورسم صيانة المحارير والأرصفة عن عام 2023 في كافة المناطق العقارية في مدينة بيروت.

كما يلفت النظر إلى أنه:

أولاً: عملاً بنص المادة 106 من قانون الرسوم البلدية رقم 88/60 على المُكلفين أن يُبادروا إلى تسديد الرسوم البلدية المتوجبة عليهم خلال شهرين من تاريخ نشر هذا الإعلان في عدد الجريدة الرسمية الذي سيصدر بتاريخ 2023/11/2.

ثانياً: عملاً: بنص المادة 109 من القانون 88/60 تُفرض غرامة تأخير قدرها 2% اثنان بالمئة عن كل شهر تأخير عن المبالغ التي لم تُسدد ضمن المُهلة المُشار إليها أعلاه.

ثالثاً: تُسدد الرسوم إلى جباة دائرة تحصيل الواردات أو إلى صناديق الدائرة في مركز البلدية.

العنوان: مبنى بلدية بيروت العقار رقم 243 مرفأ خلف جريدة النهار شارع الأورغواي.

بيروت في 10 تشرين الأول 2023

القاضي مروان عبود

محافظ مدينة بيروت

التكليف 209

تبليغ

صادر عن محكمة النبطية المدنية/ عقاري

يدعو قلم هذه المحكمة ورثة المدعى عليهما عبده إبراهيم محمد عاصي ويحي محمد عاصي، آخر مقام معروف لهم آنصار وتعذّر تعيين الورثة، وفقاً لأحكام المادّة 15 أ.م.م. التي تنص بجواز إجراء التبليغات عن طريق النشر في الجريدة الرسمية وفي جريدتين يوميّتين محليّتين وبعد مرور شهرين على آخر نشر، تعيّن المحكمة ممثلاً خاصاً يقوم مقام الممثل القانوني أو الورثة إذا لم يحضر ممثل قانوني عن الورثة ويبقى الممثل الخاص محتفظاً بهذه الصفة في جميع أطوار المحاكمة وأمام دوائر التنفيذ ريثما يتم تعيين الممثّل الخاص أو تعيين الورثة ولا يحق للممثل الخاص الإقرار أو التنازل أو الإسقاط أو عقد الصلح أو الرضوخ/ والإحضار خلال عشرين يوماً من تاريخ آخر نشر لاستلام أوراق الدعوى ومرفقاتها أساس 2023/689 المقامة عليكما من المحامي سمير فياض، بمادة حق مرور للعقار940/ أنصار وعليكم اتخاذ محل إقامة لكم ضمن نطاق المحكمة ما لم تكونوا ممثلين بمحام حيث يُعد مكتبه مقاماً مختاراً لكم.

عن رئيس القلم

شريف نورالدين

إعلان

إن دائرة تنفيذ تبنين تدعو المُنفذ عليه عبد الله محمد حريصي والمُقيم في تبنين ملك علي دكروب ومجهول محل الإقامة للحُضور إلى قلمها وتبلغ الإنذار التنفيذي مع كافة مُرفقاته بالمُعاملة رقم الأساس 2022/27، والمُقامة بوجهه من طالبة التنفيذ منى علي دكروب بموضوع تنفيذ حُكم طلاق شرعي أساس 59 سجل 14 الصادر عن محكمة تبنين الشرعية الجعفرية بتاريخ 2022/6/9.

وإذا لم يحضر شخصياً أو بواسطة وكيل مُحام ولم يتخذ محل إقامة ضمن نطاق هذه الدائرة في مُهلة عشرين يوماً من تاريخ النشر يُعتبر مُبلغاً أصولاً وتتخذ بحقه الإجراءات القانونية.

مأمور التنفيذ

محمد رعد

تبليغ

جانب: محمد إبراهيم عياش

الموضوع: تبليغ فقرة حكمية

المرجع: محكمة بيروت الشرعية الجعفرية

في الدعوى المُتكونة بينك وبين المُدعيتين زهرة وزمن عياش بمادة تعديل نفقة 233 والمُسجلة برقم أساس 2022/233 صدر عن هذه المحكمة (غرفة القاضي السيد بشير مرتضى) حُكماً بمثابة الوجاهي بحقك بمادة تعديل نفقة قضى بالزامك بدفع نفقة لإبنتيك زهرة وزمن عياش مُقدرة بستة ملايين ليرة لبنانية تقسم بينهما مُناصفة لكل واحدة منهما ثلاثة ملايين ليرة لبنانية تبدأ من تاريخ تقديم الدعوى ومُستمرة تشمل المأكل والمشرب وضروريات الحياة وما عدا الطبابة والتعليم بتاريخ 2023/6/1 سجل رقم 41 صدور 2023/6/1.

مُهلة الإعتراض والإستئناف 45 يوماً تلي النشر.

رئيس قلم محكمة بيروت الشرعية الجعفرية

علي الحاج

إعلان قضائي

تدعو المحكمة الابتدائية في صيدا (الغرفة الثانية) برئاسة القاضي محمد الحاج علي وعضوية القاضيين مي أبو زيد وإيهاب بعاصيري مُنتدباً.

المُستدعى ضدهم: ادوار رزق الله وروزيت واسطفان ويوسف حبيب رزق الله ومروان جميل الصغير وكرستيان ورانيا ولينا فايز رزق الله والمجهولي محل الإقامة الحُضور إلى قلم المحكمة لإستلام نسخة عن أوراق الدعوى رقم 2023/1574 المُقامة من علي فاروق الزعتري بموضوع إلزام بالتسجيل على العقارات 64 و71 و167 درب السيم. والجواب خلال عشرين يوماً من تاريخ النشر وإلا يتم إبلاغكم بقية الأوراق والقرارات بإستثناء الحُكم النهائي بواسطة التعليق على لوحة إعلانات المحكمة.

رئيس القلم

سلام الغوش

إعلان قضائي

بتاريخ 2022/9/28 قرر رئيس محكمة بداية صيدا القاضي محمد الحاج علي نشر خُلاصة عن الاستدعاء المُقدم من عبد الكريم الخليل والمُسجل برقم 2023/2377 والذي يطلب فيه شطب إشارة الدعوى عن العقارات 107 و152 و109 و161 و162 و163 و165 و197 العباسية و208 و209 و215 و216 و222 و206 و223 و224 و225 و252 و211 معركه.

الأولى: 1996/3/30 حجز إحتياطي صادر عن دائرة إجراء بعبدا رقم 96/43 من فريحة غندور ضد مزين الخليل ورفاقها.

الثانية: 2007/1/13 حجز تنفيذي صادر عن دائرة تنفيذ بعبدا رقم الأوراق 2006/1529 تاريخ 2007/1/18 لمصلحة فريحة غندور، المحجوز عليهم مزين مخيبر حيدر ورفاقها.

الثالثة: 2007/4/17 محضر وصف عقار صادر عن تنفيذ صور بموضوع مالي رقم الأوراق 820/2007.

فمن له المصلحة بالإعتراض أن يتقدم به خلال عشرين يوماً من تاريخ النشر.

رئيسة القلم

سلام الغوش

إعلان قضائي

تدعو محكمة الغرفة الابتدائية المدنية في النبطية

برئاسة القاضي المُكلف أحمد مزهر سنداً للمادة 3 من القانون 82/16 إبلاغ المُستدعى ضدهم: حسين وحسن ومصطفى وقاسم وزينب علي قليط المجهولي محل الإقامة الحُضور إلى قلم المحكمة لإستلام نسخة عن الإستدعاء ومربوطاته والمُقدم من المُستدعي: محمد طرابلسي بوكالة المُحامي رفيق حمدان بموضوع إزالة شيوع للعقار 494 منطقة دير الزهراني العقارية والمُسجل برقم أساس 296/ش/2022 وإتخاذ محل الإقامة ضمن نطاق المحكمة والجواب خلال عشرين يوماً تلي النشر أو توكيل مُحام حيث يُعد مكتبه مقاماً مُختاراً لكم وإلا سيتم إبلاغكم بقية الأوراق والقرارات بواسطة التعليق على باب ردهة المحكمة.

رئيس القلم

فاطمة فحص

إعلان تبليغ

صادر عن محكمة جزين المدنية برئاسة القاضي إيهاب بعاصيري

تدعو هذه المحكمة كل من المُدعى عليهم ورثة طانوس نعمطا لله عواد والمجهولي محل الإقامة وتُتعذر تعيينهم للحُضور إلى قلمها شخصياً أو بواسطة وكيل كل منهم القانوني لتسلم أوراق الدعوى رقم 2020/211 والمُقامة من المُدعي المُحامي شربل حرفوش بموضوع حق مُرور للعقار 64 الميدان بمُهلة شهرين من تاريخ نشر هذا الإعلان تحت طائلة تطبيق المادة 15 أ.م.م.

رئيس القلم

بتريسيا بو راشد

إعلان قضائي

تدعو المحكمة الابتدائية في صيدا (الغرفة الثانية) برئاسة القاضي محمد الحاج علي وعضوية القاضيين مي أبو زيد وإيهاب بعاصيري مُنتدباً.

المُستدعى ضدهم: ادوار رزق الله وروزيت واسطفان ويوسف حبيب رزق الله والمجهولي محل الإقامة الحُضور إلى قلم المحكمة لإستلام نسخة عن الإستدعاء ومربوطاته والمُقدم من المُستدعي: محمد طرابلسي بوكالة المُحامي رفيق حمدان بموضوع إزالة شيوع للعقار 494 منطقة دير الزهراني العقارية والمُسجل برقم أساس 296/ش/2022 وإتخاذ محل الإقامة ضمن نطاق المحكمة والجواب خلال عشرين يوماً تلي النشر أو توكيل مُحام حيث يُعد مكتبه مقاماً مُختاراً لكم وإلا سيتم إبلاغكم بقية الأوراق والقرارات بواسطة التعليق على لوحة إعلانات المحكمة.

رئيس القلم

سلام الغوش

إعلان

صادر عن السجل التجاري في بيروت بموجب محضر الجمعية غير العادية تاريخ 2022/7/14 تقرر بتاريخ 2023/10/13 حلّ شركة برينسبلز ش.م.ل. هولدنغ رئيس مجلس إدارتها مُديرها سامي اميل زاهي أبو منصور وشطب قيدها من السجل التجاري حيث هي مُسجلة تحت الرقم 1900086 ورقم تسجيلها في وزارة المالية 315584. فعلى كل ذي مصلحة تقديم اعتراضه وملاحظاته خلال مُهلة عشرة أيام من تاريخ آخر نشر.

أمين السجل التجاري

بالتكليف مارلين دميان

إعلان

صادر عن القاضي المُنفرد المدني في بيروت الناظر بقضايا الأحوال الشخصية القاضي فاطمة ماجد في الملف رقم أساس 2023/42 بتاريخ 2023/1/18 تقدم المُستدعيان: سمير نعيم سابا ومروان إميل الحاج مُلقب بمعلم بإستدعاء طلبا بمُوجبه إعلان وفاة المرحومة دولي جوزيف (أبو جوزيت) وديع ماضي بتاريخ 2022/10/13 وإنحصار إرثها بورثتها وهم: ورثة أخواتها المرحومين إدمون وإدوار والبير وجورج إلياس كسبار بالتساوي فيما بينهم.

فُكل ذي مصلحة يريد الإعتراض تقديم مُلاحظاته الخطية خلال المُهلة القانونية التي تلي مُهلة النشر واللصق.

رئيس القلم بالتكليف

لبنى الحجار

طوفان الأقصى

محاربون لبنانيون على جبهة الحق

الإنفلونسرز... صوت فلسطين إلى العالم

كان السابع من أكتوبر 2023 مفصلياً في مسيرة حسن هاشم وعبد الله سعادة وحسن رعد. هؤلاء الانفلونسرز الذين استقطبوا الملايين عبر المحتوى الذي يقدّمونه البعيد كل البعد عن القضايا الكبرى، انخرطوا في معركة الوعي والدفاع عن القضية الفلسطينية في الفضاء الافتراضي

عبد الرحمن جاسم

لم يتوقّع أحد أن تكون 1995 إحدى سنوات التغيير التأثيرية على صعيد العالم بأكمله. يومها، ولدت السوشال ميديا، لا كما نعرفها اليوم، لكن على الأقل كانت اللبنة الأولى مع مواقع مثل classmates.com عام 1995 و sixdegrees.com عام 1997. لكن الأمر لم يتحوّل إلى ما نعرفه اليوم إلا عام 2005 حين ظهر فايسبوك وتبعه «ماي سبيس». أصبح روّاد هذه المواقع يتجاوزون المليار مستخدم على مستوى العالم. أما بالنسبة إلى المشرق العربي، فدخول وسائل التواصل الاجتماعي بقوّتها التأثيرية حصل في الثورة المصرية (ثورة 25 يناير) عام 2011، والعدوان على غزّة (سميت «عمود السحاب» وفق العدو الصهيوني) عام 2012. في الحالتين، كُسرت شوكة الإعلام الكلاسيكي الذي كان مدعوماً من قبل الأثرياء التابعين للأنظمة الحاكمة، أو حتى للأنظمة الحاكمة نفسها. ربما هذا ما أشار إليه المغنّي الأميركي الشهير جيل سكوت هارون حين أنشد «الثورة لن تكون متلفزة» (the revolution will not be televised). خلال الحدثين، وصولاً حتى يومنا الحالي، بدأت تتعاظم قوة «الإعلام الفردي» و«المواطن الإعلامي» في التغطية. كُسرت «الرواية» الرسمية، وأصبح «شاهد العيان» الناقل للخبر والصورة عبر هذه المنصّات، سيد الموقف والساحة. ربما من هنا جاءت محاولات الأنظمة الكبرى (أميركا والصين والدول الأوروبية) وملحقاتها (كيان الاحتلال) التواصل مع ملاك هذه المواقع للسيطرة عليها أو على الأقل التأثير عليهم كما هي الحال مع زيارات مارك زوكربيرغ (مؤسس موقع الفايسبوك ومالك شركة «ميتا») المالكة للكثير من وسائل التواصل الاجتماعي) لكيان الاحتلال الصهيوني، ما أفرز قيوداً مكثّفة على القضية الفلسطينية، في محاولة لتغييبها، وتعتيم الصورة، أو حتى حجبها، كما كانت تفعل وسائل الإعلام الكلاسيكية.

في 7 تشرين الأول (أكتوبر) 2023، بدأت أحداث «طوفان الأقصى». وعلى الفور اشتعلت مواقع التواصل الاجتماعي، إذ تأخر الإعلام الكلاسيكي عن التحرّك كعادته.

حسن هاشم

وحين فعل بدا أن الغرب يأخذ طرف الصهاينة هذه المرّة بشكل مختلف: يتبنّى روايتهم بالكامل، حتى مع اتساع رقعة المجازر التي بدأ العدو بعد أيام بتنفيذها. سرعان ما بان الشحّ الثقافي والمعرفي الذي تعانيه المجتمعات العربية، فضلاً عن غياب مدقع وحزين للشخصيات «المؤثرة» من فنانين وإعلاميين وكتّاب وصحافيين عن الإدلاء بأي موقف يدعم القضية والشعب الفلسطيني الذي كان يذبح أمامهم بصمت. صمتت شخصيات لها باع طويل في الغناء والكتابة والتأليف للقضايا الوطنية كالمغنية جولييت بطرس (بقيت صامتة أكثر من 15 يوماً كاملين خلال الأحداث)، والكاتب الفلسطيني المعروف إبراهيم نصرالله (صاحب «الملهاة الفلسطينية») الذي كان يكتب «رموزاً» على صفحته لا يفهم منها أي موقف. وخرج لاعب كرة القدم المصري المعروف محمد صلاح بفيديو متواضع بدا فيه كأنه «دمية» مصنوعة بواسطة الذكاء الاصطناعي، ولم ينس بالتأكيد الموازاة بين الضحية والجلاد وشجب العنف المتبادل بين الفلسطينيين الضحايا وبين آلة القتل والحرب الصهيونية. طبعاً هذه الأسماء غيض من فيض. في المقابل، بدا أن هناك جيلاً جديداً من حملة اللواء في الدفاع عن القضايا العربية: المؤثرون الاجتماعيون (إنفلونسرز). قد يراه بعضهم غريباً، لكن هؤلاء الشباب اختاروا أن يقفوا مع شعوبهم، ولو كان الثمن إغلاق حساباتهم التي بذلوا سنوات حتى وصلت إلى ما هي عليه.

«صنّاع المحتوى اليوم ينقسمون إلى قسمين. قسم يحمل رسالة، وحكماً يكون صاحب مبدأ. أما النوع الآخر فهو مجرد شخص سطحي يريد أن يصبح انفلونسر لأن غرضه هو الشهرة. بعد الذي حدث ويحدث في غزّة وفلسطين؛ يجب أن تأخذ موقفاً. هذا الحدث الكبير يستدعي أن تأخذ موقفاً. أنت كمؤثر، يجب أن تعي قيمة هذه الكلمة ومعناها. أنت تؤثر على الناس، بمعنى أن هؤلاء الذين يتابعون صفحتك، قد يكون عددهم مليوناً، مليونين، ثلاثة، اقتنعوا بما تقوله، وصرت بمثابة قدوة بالنسبة إليهم. لذلك، فالصمت في هذا المكان وأمام هذه القضية عيب وعار» يشير حسن هاشم، صانع المحتوى، واليوتيوبر الذي يبلغ عدد متابعيه أكثر من خمسة ملايين. يقدّم حسن هاشم برنامجي «غموض» و«القصة» بعدما شارك ـ منذ اليوم الأوّل على صفحاته ـ فيديوات تدعم القضية الفلسطينية بشكل مباشر وواضح. يقدّم هاشم ذو الصوت المميز والطريقة الاحترافية في التصوير والأداء، محتوى ثقافياً بامتياز. لذلك ربما لم يكن غريباً عليه انحيازه إلى القضية الفلسطينية: «بالنسبة إليّ، أنا شخص لطالما أبرز عروبته للعالم ومتمسّك باللغة العربية الفصحى، أحاول جمع الشعوب العربية وتوحيدها. أبتعد عن كل المواضيع الإشكالية التي تثير أي مشكلات بين الشعوب العربية، بالتالي، فالقضية الفلسطينية في صلب اهتمامي وانشغالاتي لأنها قضية مركزية شئنا أم أبينا». ألا يخشى هاشم مثلاً أن تغلق صفحته التي قضى قرابة ثلاث سنوات في بنائها؟ يجيبنا: «بصراحة، قد يقول بعضهم إنه يريد حماية نفسه في الأزمة فلا يصوّر، ولا يفعل شيئاً. أستذكر حدثاً تاريخياً، قام به أهل الكوفة أيام معركة كربلاء. لقد قالوا لدى سؤالهم عن سبب خذلانهم الإمام الحسين: «مالنا والسلاطين»، بمعنى أنها ليست قضيتنا، وصراع لا شأن لنا به. أنت اليوم كمؤثر اجتماعي، تشاهد ما يحدث أمامك، وترى وضعاً غير طبيعي نهائياً. نحن نشاهد جرائم النازية التي حدثت قبل أعوام طويلة كما لو أنها مصوّرة، وربما حتى لا تصل إلى مستوى قساوة المشاهد التي نشاهدها الآن. أن نبقى في الخانة الرمادية أمر ممنوع، وإن لم تتكلم فأنت خاسر. خسرت احترامك لنفسك، كما احترام الناس الذين أمنوا بك». حين نسأله عن خشيته من إقفال صفحته، يجيبنا: «كل شيء ممكن. حضّرت نفسي لكل الاحتمالات. لكن من أنشأ هذه الصفحة يمكنه إنشاء صفحة مثلها. الإنسان في النهاية موقف، وهذا موقفي».

عبد الله سعادة

يعرف كثيرون عبد الله سعادة باسم صفحته «ترول طرزان». شكله وحركته وشخصيته الحيوية، أفادته كثيراً في تقديم محتوى قائم على السياحة والتعريف بالمناطق السياحية غير المعروفة في لبنان. سرعان ما بدأ سعادة يطلق فيديوات تدعم القضية الفلسطينية مع بدء عملية «الطوفان». ربما كان غريباً أن يحوّل سعادة محتوى صفحته إلى محتوى داعم للقضية الفلسطينية بين ليلة وضحاها. يقول لنا: «أريد أن أكون شخصاً جيداً». بهذه المباشرة والبراءة يقول سعادة عن السبب الذي دفعه إلى تبنّي موقف مناصر لفلسطين. يجيب بعاميته المحببة التي جعلت عدداً متابعيه يصل إلى الملايين: «الإنسان الجيد اللي إذا شاف باطل أو غلط، بغض النظر شو الأطراف السياسية أو شو الديانة، بيحكي الحق وبيوقف مع الحق شو ما كانت النتيجة عليه». يضيف: «صانع محتوى، لدي منصة، الله أعطاني هذه المنصة يمكن عشان يعملي اختبار، وضعني بهالموقف، عم يختبرني، أنا أقل واجب إني احكي». يشرح كيفية أدائه على صفحاته: «أحبّ دوماً أن أظهر جمال الطبيعة والعودة إليها، وكيف يمكن أن نفرح بها كما هي. ليس شرطاً أن ندفع أموالاً طائلة مثلاً كي نفرح برحلة طبيعية. حافظي على الطبيعة على السياحة والتعريف بالمناطق السياحية غير المعروفة في لبنان. سؤالنا له عن سبب دعمه القضية الفلسطينية على صفحاته، فيجيب تلقائياً: «أنا عربي، أحب التاريخ، وأشاهد وثائقيات عنه وأقرأ الكثير من الكتب حول الأمر. لقد خرجت من عندنا حضارات وديانات وعلوم، وأخرجنا للعالم الكثير من العظماء. لماذا نريد أن ننكرهم؟ لماذا أريد أن أتنكر لعروبتي؟». ويختم قائلاً: «بصراحة، أريد أن أدعم القضية أكثر عبر محتوى صفحتي».

لا يقدّم حسن رعد محتوى ملتزماً بقضية معينة. تشتمل صفحته على محتوى خفيف و«كاركتيرات» يصنعها الشاب اللبناني بمهارة كبيرة، تارةً مع والدته التي تؤدي بكثير من العفوية والتلقائية، وطوراً بشخصية «العاشق المولّه» الذي يضايق الجميع بكثرة حديثه وبحثه عن محبوبته «اليوبو». قد يرى كثيرون هنا أنّ محتوى مماثلاً هو الأبعد عن القضايا المركزية. إذاً دون تنسيق مع أي جهة، كنت أريد أن أساعد بما أقدر عليه». ما حدث في فلسطين دفعه إلى الكلام منذ اللحظة الأولى: «استيقظت من النوم، علمتُ بما حدث. نظرت إلى نفسي، ماذا أستطيع أنا كصانع محتوى أن أقدّم، وكيف يمكنني أن أساعد؟ فهمت أنّ عليّ توظيف كل إمكاناتي في خدمة هذه القضية». ألا يؤثر هذا على محتواه وجمهوره الذي اعتاده كوميدياً؟ يجيبنا: «لقد استفدت من صفحتي ومتابعيّ لغرض سام، وبصراحة يمكنني أن أرجع إلى الكوميديا لاحقاً، لأنه ليس وقتها الآن أبداً. أنا بدأت كمصوّر، وهذه حرفتي، قبل دخولي عالم السوشال ميديا، لذلك حاولت أن أساعد الناس وتوجيههم إلى طرق يتجنّبون عبرها احتمال حذف فيديواتهم». هل حاربه «النظام» (نظام السوشال ميديا)؟: «بالتأكيد. مشاهدات الفيديو لديّ كانت تراوح بين 20 و25 ألف مشاهدة، نزلت إلى 6000 بين ليلة وضحاها. أصدقائي في كندا اشتكوا أنهم لم يعودوا يروا فيديوات، هكذا بحاصرونا». يؤكد حسن رعد أنّ خوارزميات مواقع التواصل تحاصر كل ما يدعم القضية الفلسطينية. لكن السؤال الأهم: هل هو مستعد لخسارة ملايين المتابعين والسنوات التي قضاها في بناء مواده؟ يختم قائلاً: «بصراحة، سيكون شعوري عادياً. بالنهاية أنا لم أبنِ أرقاماً، أنا بنيت جمهوراً، بالتالي هذا الجمهور سيتابعني على صفحة جديدة، لأنه يحبّني ويحبّ ما أقدمه. إنهم أناس حقيقيون يعرفونني وأعرفهم، ويسلمون عليّ إذا ما شاهدوني في الطريق».

حسن رعد

> يؤكد حسن رعد أنّ خوارزميات مواقع التواصل تحاصر كل ما يدعم القضية الفلسطينية

ماذا حدث بعد السابع من أكتوبر؟ يجيبنا: «للحقيقة أنا شخص لديه حمية ونخوة. حين يقع حدث إنساني، أتطوّع تواً من دون انتظار أحد. فعلت ذلك لدى انفجار مرفأ بيروت حين نزلت وحدي، وبدأت بالمساعدة بكل قوتي، وبقيت في الشارع لأكثر من 15 يوماً كاملين. الأمر نفسه في زلزال سوريا، إذ جمعت ما استطعت من مساعدات وتوجهت وحيداً من

كذبوا عليكم

«احذفوا ما شئتم، هكذا كذبوا عليكم!» هو عنوان الفيديو الذي نُشر في 27 تشرين الأول (أكتوبر) عبر اليوتيوب ومواقع التواصل الاجتماعي. شارك في صناعة الفيديو عددٌ من صنّاع المحتوى اللبنانيين: ميساء عطا الله، زينب مرعي، حسن رعد، عبد الله سعادة، عبد الرحمن بوشية، بلال حداد، حسن هاشم، وبالاشتراك مع مدير التصوير علي قميحة، فيما أخرجه محمد الداية، وتولّت مونتاجه سارة صفي الدين. تناول الفيديو كيفية خداع وسائل الإعلام الغربية العالم من أجل دفعه إلى التضامن مع كيان الاحتلال. الفيديو دفع كلفته بالكامل هؤلاء الشباب، ولم يتقاضوا أي بدلٍ مادي عليه، وصوروه في أحد مباني وزارة الثقافة بالتعاون مع وزير الثقافة الحالي القاضي محمد وسام مرتضى. يروي حسن رعد لنا: «هاتفني حسن هاشم وقال لي نريد أن نصنع شيئاً لأجل فلسطين لم أعد قادراً على التحمّل. أجبته بالمثل، هاتفت عبد الله سعادة الذي كان في الجنوب. جاء ركضاً، أردنا كلنا أن نفعل شيئاً لفلسطين. اجتمعنا عندي في الاستديو وانضم إلينا عبدالرحمن بوشية الذي جاء من طرابلس بسرعة وميساء عطا لله. بدأنا بطرح الأفكار ومناقشتها. في ليلة واحدة، خرجت الفكرة ثم بدأنا بطرح أسماء إضافية، لأننا كنا نريد أن يكون العمل متكاملاً». من جهته، يقول حسن هاشم: «تأثرنا كثيراً بمشهد رأيناه مع بداية الحرب، حين جمع وزير الإعلام الصهيوني مجموعة من صنّاع المحتوى والمؤثرين الصهاينة ضمن ما سمّاه «غرفة عمليات» وبدأ يعطيهم تعليماته. قلنا لماذا لا نتجمّع نحن كلبنانيين، ثم نفتح الباب أمام إخوتنا المؤثرين وصنّاع المحتوى العرب من جميع الأقطار العربية كي يقدّموا فيديوات مشابهة ومن النوع نفسه كلٌّ حسب فكرته».

طوفان الأقصى

الخوارزميّات «بيغ براذر» الزمن الافتراضي

أصبحت الخوارزميات الحالية قادرة على فرض حظر وتقييد كامل للمحتوى المرتبط بالصراع. هذا الحظر مبرمج بشكل متحيّز لمصلحة العدو الصهيوني وأفكاره، ويمكن وصفه بالمتطرّف كونه يتجه على نحو كلّي إلى حذف أيّ دفاع أو دعم للقضية الفلسطينية

(لطوف ــ البرازيل)

منذر علي أحمد *

لو افترضنا جدلاً أنّ مارك زوكربيرغ أراد أن يبلغ سكان الكرة الأرضية بأنه سيذهب الآن لقضاء حاجته في الحمّام، هل يستطيع؟ بالتأكيد يستطيع، فهو قادر أن يبلغ بذلك نحو 2,895 مليار مستخدم نشط على الفايسبوك... وبالطريقة والآلية نفسيهما، هو قادر على منع وصول صرخات ونداء شعب يتعرّض لإبادة... فهو قادر على منع وصول ملايين الرسائل والتعليقات التي تناصر أو تدعم أو تتكلم عن إبادة وحصار وتجويع لشعب كامل كما يحصل مع الشعب الفلسطيني في غزة الآن، وإتاحة النشر لما يناسبه ويناسب سياسة ومصالح شركته.

لا شك في أنّ جميع مستخدمي الفايسبوك وإنستغرام التابعتين لشركة «ميتا»، يدركون ببساطة ما تقوم به إدارة تلك المنصات من تقييد وصول ورقابة متعمّدة على المنشورات الداعمة للقضية الفلسطينية والمواضيع المتعلّقة بها، في حين لا يطبق ذلك على العمليات الإرهابية التي تمارسها قوات الاحتلال الإسرائيلي، ما يُضيء على المخاوف القائمة منذ فترة طويلة بشأن السياسة غير العادلة مع احتدام الحرب على غزة. حياد الشركة كان وما زال محل شك وانتقادات حقوقية، وازدادت تلك الانتقادات منذ أن عيّنت الشركة وكيلة وزارة القضاء الإسرائيلية السابقة المحامية إيمي بالمور في مجلس رقابة المحتوى لديها قبل أكثر من ثلاثة أعوام. بالمور هي أحد الأعضاء العشرين الأوائل في مجلس مراقبة فايسبوك، وهو أمر أثار الجدل حول موضوعية المجلس وموضوعية فايسبوك وانحيازه، وخصوصاً أنّها شغلت منصباً حكومياً، عسكرياً ومخابراتياً سابقاً، وهي أول شخص بهذه الخلفية يُعيّن في المجلس.

أثارت مسألة اختفاء القصص (الستوري)، حالةً من الغضب بين مستخدمي المنصتين جراء قيام الشركة بفرض رقابة متعمّدة على المنشورات الداعمة للقضية الفلسطينية، منذ اندلاع الحرب في قطاع غزة، بشكو المتابعون والناشرون والمستخدمون لمواقع التواصل الاجتماعي من عدم ظهور قصصهم على فايسبوك. ولم تعد معروف، فهذه الخاصية التي أطلقها الموقع تسمح لك بمشاركة أغلى ذكرياتك، وسواء أمضيت الكثير من الوقت في تنظيم عمل فني أو تجميع صور أو غيرهما من المواضيع السياسية والعسكرية وترغب في نشرها، فإنك تُفاجأ بأن قصتك معلقة، أو أن بعض قصص أصدقائك لا تظهر لديك، وهكذا نحن نحصل على وصول أقل للمحتوى وبالتالي على مشاهدات أقل بكثير.

كما أن عملية البحث عن بعض الأسماء النشطة أصبحت عملية صعبة، ناهيك بمسألة الحظر وتقييد الحساب ومنع النشر. ولم تعد معروف، فهذه الخاصية التي أطلقها الموقع تسمح لك بمشاركة أغلى ذكرياتك، وسواء أمضيت الكثير من الوقت في تنظيم عمل فني أو تجميع صور أو غيرهما من المواضيع السياسية والعسكرية وترغب في نشرها، فإنك تُفاجأ بأن قصتك معلقة، أو أن بعض قصص أصدقائك لا تظهر لديك، وهكذا نحن نحصل على وصول أقل للمحتوى وبالتالي على مشاهدات أقل بكثير.

كما أن عملية البحث عن بعض الأسماء النشطة أصبحت عملية صعبة، ناهيك بمسألة الحظر وتقييد الحساب ومنع النشر. ولم تعد معروف، فهذه الخاصية التي أطلقها الموقع تسمح لك بمشاركة أغلى ذكرياتك، وسواء أمضيت الكثير من الوقت في تنظيم عمل فني أو تجميع صور أو غيرهما من المواضيع السياسية والعسكرية وترغب في نشرها، فإنك تُفاجأ بأن قصتك معلقة، أو أن بعض قصص أصدقائك لا تظهر لديك، وهكذا نحن نحصل على وصول أقل للمحتوى وبالتالي على مشاهدات أقل بكثير.

كما أن عملية البحث عن بعض الأسماء النشطة أصبحت عملية صعبة، ناهيك بمسألة الحظر وتقييد الحساب ومنع النشر. ولم تعد معروف، فهذه الخاصية التي أطلقها الموقع تسمح لك بمشاركة أغلى ذكرياتك، وسواء أمضيت الكثير من الوقت في تنظيم عمل فني أو تجميع صور أو غيرهما من المواضيع السياسية والعسكرية وترغب في نشرها، فإنك تُفاجأ بأن قصتك معلقة، أو أن بعض قصص أصدقائك لا تظهر لديك، وهكذا نحن نحصل على وصول أقل للمحتوى وبالتالي على مشاهدات أقل بكثير.

استخدام الكلمات المحظورة في المنشورات أو التعليقات، حتى لا يتعرضوا للحظر أو التقييد. كما يجب الالتزام بمبادئ «الاحترام والتسامح والتعاون» على شبكات التواصل الاجتماعي لتحقيق بيئة آمنة وملائمة للجميع، ولكن لا شك في أنّ هذه القواعد لا تطبّق على الجميع، فالفايسبوك يحظّر - كما يدّعي - المصطلحات والعبارات التي تتعلّق بالكراهية والعنصرية والتمييز بين الأعراق والجنسيات، والتحريض على العنف والإرهاب، والإشارة إلى النصب والاحتيال والتحايل والخداع وإلى المواد المحظورة كالمخدرات والأسلحة والمواد الإباحية، إضافة إلى اللغة غير اللائقة والسباب والشتائم. ويذكر المسؤولون في الفايسبوك بأنه يهتمّ بتحديث قائمة الكلمات المحظورة بشكل دائم وتوسيعها لتشمل المزيد من العبارات والمصطلحات التي تشكل تهديداً للأمان والسلامة العامة.

على ما يبدو، فإنّ الخوارزميات التي تستخدمها إدارة شركة «ميتا» خضعت لتطوير كبير في المدة الماضية، وخصوصاً بعد استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي والتعلّم الآلي للكشف عن الكلمات المحظورة وحظرها تلقائياً. إضافةً إلى ذلك، يدقّق المحتوى المنشور على الفايسبوك عن طريق فريق رقابة المحتوى الخاص بالشبكة. ويبدو أن فريق الرقابة ـ بالعقلية التي تحكم إدارته ـ هو المسؤول الرئيس عن السماح والحظر للمحتوى الذي يجده ويصنّفه على أنّه يتعارض مع معايير المجتمع الافتراضي الذي يتحكّم به. يبدو أن مسألة الحفاظ على السرية في تبرير ما يحصل من تقييد متعمّد للمحتوى، والتبرير بأنه يندرج ضمن قائمة «الأخطاء التقنية» هو مسألة متعمّدة. يجب توضيح الأمر: هل سببه العامل البشري في هذه الأدوات أم هو نابع من مستوى الأتمتة؟ أو أنّ السبب هو مشكلة في مجموعة التدريب؟ ببساطة ليس هناك وضوح في ذلك، بل غموض متعمّد.

أصبحت الخوارزميات الحالية قادرة على فرض حظر وتقييد كلي للمحتوى المرتبط بالصراع. ويبدو أن هذا الحظر غير عادل، لا بل مبرمج على نحو متحيّز لمصلحة العدو الصهيوني وأفكاره، ويمكن وصفه بالمتطرف كونه يتجه على نحو كلي إلى حذف أي دفاع أو دعم للقضية الفلسطينية. ولا شك في أن الخوارزميات تُعد قائمة بالكلمات والعبارات والصور والخرائط والفيديوات والروابط التي تندرج ضمن المحظورات والممنوعات، وخصوصاً عندما يتعلق الأمر بالمحرقة ومعاداة السامية وفلسطين والمواضيع المتعلّقة بالمقاومة. أمر دفع الناشطين في المنطقة العربية إلى ابتكار أساليب للتحايل على الخوارزميات وتجنّب رقابتها الآلية، عن طريق تبديل حروف الكلمة أو تقطيعها أو مدها أو استخدام رموز وأحرف إنكليزية، تجنباً للحظر الكلي للمحتوى، أو خفض مستوى وصول وانتشار المحتوى المرتبط بالصراع بهدف خداع الخوارزمية والتحايل عليها «بصورة شرعية».

لعل أبسط ما يمكن أن يُقال عن التبرير الذي اضطُرت شركة «ميتا» إلى تقديمه عن سياستها المتعمّدة بإسكات أصوات الفلسطينيين والأصوات المناصرة لقضيتهم وموقفها المنحاز لإسرائيل، بأنه عذر أقبح من ذنب. إذ ذكرت أنّ الأمر لا يتعدى مسألة كونه «خطأ تقنياً» رغم أن هذا الأمر سبق أن حدث في أيار (مايو) 2021 حين انخفض مستوى وصول المنشورات المتعلّقة بالشأن الفلسطيني. وقتها، عزت الشركة ذلك إلى أخطاء تقنية، وها هي اليوم تكرر الأعذار نفسها وتقول في بيان لها: «ليست نيّتنا أبداً قمع مجتمع معين أو وجهة نظر معينة، ولكن بسبب الكميات الكبيرة من المحتوى الذي يتم الإبلاغ عنه، فإنّ المحتوى الذي لا ينتهك سياساتنا قد يُزال بالخطأ».

إضافة إلى ذلك، أرجعت الشركة بعض المشكلات إلى مواطن الخلل في نظام الإشراف الخوارزمي الخاص بها، ما أدى إلى تقليل وصول المنشورات بشكل متساوٍ في جميع أنحاء العالم بغض النظر عن الموضوع.

ليست هذه المرة الأولى التي ينتهك فيها فايسبوك -حاله حال المجتمع الدولي- حقوق الفلسطينيين. إذ خلُص تحليل مستقل أجرته commissioned Business for Social (BSR Responsibility) بعد أحداث أيار 2021 بتكليف من شركة «ميتا» نفسها، إلى أن الشبكات الاجتماعية انتهكت حقوق الإنسان الفلسطيني عبر فرض رقابة على المحتوى المتعلق بالهجمات الإسرائيلية على غزة. وجد التقرير أنّ «ميتا» فرضت قواعد أكثر صرامة عند التعامل مع المحتوى باللغة العربية ومقارنته بالمحتوى العبري في المدّة الزمنية نفسها. لكنّ التقرير ذكر أن هذا التحيز «غير مقصود» ويعود إلى خوارزميات اللغة العربية.

ورأى التحليل أنّ فايسبوك والشركة الأم «ميتا» انتهكا حقوق المستخدمين الفلسطينيين في ممارسة حريات التعبير والتجمع والمشاركة السياسية في الحرب على قطاع غزة. وأكد التقرير تنفيذ «ميتا» سياسيات تمييزية وغير متكافئة في ما يتعلق بالصراع الإسرائيلي الفلسطيني.

> **انتقادات لأداء ميتا منذ تعيينها الإسرائيلية إيمي بالمور في مجلس رقابة المحتوى قبل ثلاث سنوات**

ومن الانتهاكات التي وردت في التقرير، قيام منصة إنستغرام التي تملكها ميتا بحظر الهاشتاغ #Aqsa، في بداية اندلاع حرب غزة في أيار (مايو) الماضي. واعتذرت «ميتا» في وقت لاحق، موضحة أن خوارزمياتها استبدلت المسجد الأقصى بجماعة «كتائب شهداء الأقصى» التابعة لحركة «فتح». إضافة إلى ممارسة أسلوب «حظر الظلّ» والرقابة الصريحة، تعرضت «ميتا» لانتقادات في المدة الحالية بعدما وثّق عدد من المستخدمين لمنصات التواصل خللاً في ترجمة كلمة «فلسطيني» متبوعةً بالعبارة العربية «الحمد لله» إلى «الإرهابيين الفلسطينيين» في ملفات تعريف متعدّدة. وذكر موظف سابق في فايسبوك، لديه إمكانية الوصول إلى المناقشات بين موظفي «ميتا» الحاليين، إنّ المشكلة «دفعت الكثير من الناس إلى حافة الهاوية «داخلياً وخارجياً».

حظر الظل

بين إنكار المنصات وجود ممارسات مماثلة وبين تأكيد الخبراء والمستخدمين حقيقة وجودها، تقول قالت نورا بينافيديز، كبيرة المستشارين في «فري برس، مجموعة الحقوق المدنية الرقمية لمراقبة وسائل الإعلام»، إنّ المخاوف بشأن الرقابة والحظر الظلي دائمة على وسائل التواصل الاجتماعي. لكن المخاطر تكون أعلى بكثير في أوقات الحرب، ما يجعل التداعيات الواقعية لسياسات الشركات المبهمة هذه أكثر خطورة.

حظر الظل أو المعروف بـ Shadowban يحدث عندما تكتم مشاركات المستخدم أو حظره على منصة اجتماعية (أو منتدى) من دون تلقّي أي إشعار رسمي بذلك. بمعنى أدق، هو منع أو عرقلة وصول محتوى مستخدم ما إلى المتابعين على مواقع التواصل الاجتماعي، بحيث لن يكون الحظر واضحاً بسهولة للمستخدم. على سبيل المثال: التعليقات المحظورة الخاضعة لقواعد حظر الظل التي تُنشر على مدونة أو موقع تواصل اجتماعي، لن تكون مرئية للأشخاص الآخرين الذين يصلون إلى هذا الموقع، أي إنها ستبدو كأنها غير موجودة. بعضهم يعتبر هذه الممارسات تكميماً لطيفاً للأفواه عبر إخفاء منشوراتك بشكل قسري ولكن من دون عنف أو قسوة. ستلاحظ أن منشوراتك وتعليقاتك وأنشطتك قد اختفت أو حُجبت بشكل مفاجئ، وربما لا تظهر في عمليات البحث. بل من الممكن جداً أن تلاحظ انخفاضاً غريباً في التفاعل على صفحتك يكون سببه أنه لا يمكن لأي شخص - بمن في ذلك متابعوك- رؤية المحتوى الخاص بك في صفحة الفيدز (Feeds). أليس هذا شبيهاً بعمل إخفاء قسري «لطيف» لحسابك من دون الاضطرار إلى حظرك؟!

من هنا يمكن أن نقول إنّ نظرية دوامة الصمت لعالمة السياسة الألمانية إليزابيث نويل نيومان، عادت لتولد من جديد وتكون حقيقة موجودة، لكنّ هذا يحصل في ظل تقنية جديدة بعيدة عن أشكال الممارسات التقليدية. تحدّث باحثون ومهلّلون كثر عن تعديل كبير لتلك النظرية، وخصوصاً بعد ظهور المدونات والتطوّر والانتشار الكبير لوسائل التواصل الاجتماعي. اعتقدوا أنّ فرض نظرية دوامة الصمت أصبح أمراً مستحيلاً، وأصبحت مسألة الحجب والحظر من الماضي والتاريخ. لكن التجربة، وخصوصاً في الصراعات، أثبتت أن الحظر والحجب وتكميم الأفواه ما زالت مستمرّة لكن بأدوات ووسائل جديدة، ربما تكون أكثر لطفاً وتهذيباً ولكنها أشد قسوةً. فهي لم تعد تشمل صحافيين ووسائل إعلام متواضعة، بل أصبحت أشمل وأوسع تطال مواطنين ومجتمعات كاملة تُحظَّر وتُحجب ويُكتم صوتها.

تبقى أعين العوام من الناس الذين يتابعون أحداث الأراضي المحتلة على وسائل التواصل في حالة تأهب وترقب واستعداد مصوبة لمتابعة آراء الإعلاميين والمحللين المنشورة عبر مواقع التواصل الاجتماعي التي يستخدمونها للتعبير عن آرائهم في القضايا المهمة ذات الطبيعة الخلافية. تحمل هذه الآراء قيمة مرجعية بحجم تأثيرها في الرأي العام. لعل قوة التأثير التي يتمتع بها بعض المؤثرين وقادة الرأي العام وقدرتها على خلق تشويش بين الجماهير حول القضايا هي أهم الأسباب التي تدعو تلك المنصات إلى ممارسة سياستها في الحظر والحجب غير آبهة بكل ما تدّعيه من قيم أخلاقية ومعايير مهنية وضعتها وفرضتها كقيم مطلقة ناظمة في هذا المجتمع الافتراضي تخترقها عندما تتطلّب مصالحها ذلك.

* كاتب وباحث أكاديمي

الأخبار
al-akhbar
الجمعة 3 تشرين الثاني 2023 العدد 5052

هوامش على دفتر «الطوفان»

من تيك توك إلى X
الهستيريا الإسرائيلية تبلغ الذروة

نشر موقع «يورونيوز»، أوّل من أمس، تقريراً يتحدّث عن انتشار مصطلح Pallywood، اختصاراً لـ «فلسطين ـ هوليوود»، في إشارة إلى أنّ سكّان غزّة «يفبركون» إصاباتهم وخسائرهم! وتتهم حسابات تابعة لكيان الاحتلال على منصّتي تيك توك وX (تويتر سابقاً)، تحت وسم #Pallywood، الفلسطينيين باستخدام ممثلين لتزييف إصاباتهم من أجل إثارة التعاطف عبر الإنترنت. وأكثر الفيديوات المنتشرة تصوّر شخصاً فلسطينياً بُترت رجله بعد استهدافه من قبل الاحتلال وتقول إنّه كذبة، في حين أن «يورونيوز» تثبّتت من الأمر، وتوصّلت إلى نتيجة تفيد بأنّ المُصاب نجا فعلاً من مداهمة لمخيم للاجئين من قبل قوّات الاحتلال في الضفة الغربية في تموز (يوليو) 2023. معركة الرأي العام على منصات التواصل الاجتماعي تتغيّر على مدار الساعة. وكلّما اشتدت قوّة المقاومين في غزّة ضد جيش الاحتلال، ازدادت الفبركات الإسرائيلية الهادفة بصورة أساسية لكسر فكرة المقاومة وصورتها. بعد مرور 23 عاماً على قتله الطفل محمد الدرة، لا يزال العدو الإسرائيلي حتى هذه اللحظة ينفي الأمر، مؤكّداً أنّ الأمر حصل برصاصة «من الجانب الفلسطيني». وعندما اغتالت إسرائيل مراسلة قناة «الجزيرة»، شيرين أبو عاقلة، كذّب الاحتلال بداية مدعياً أنّها استُشهدت برصاص من الجانب الفلسطيني ليعود ويعترف بأنّ جنوده هم الفاعلون عن «طريق الخطأ». ربّما ما يميز الجيل السابق ممن عاصر وتابع كيفية عمل قوات الاحتلال الإسرائيلي، أنّه مدرك لألاعيبه القذرة الخبيثة التي تلوم الضحية. لكن الجيل الجديد الذي يرى ويشاهد حرب إسرائيل على غزة عبر السوشال ميديا، معرّض لاستهلاك فيديوات أنتجتها الاستخبارات الإسرائيلية، وتهدف بشكل رئيسي إلى زرع فكرة أن هناك مؤامرة كبيرة على عقله، وأنّ هذا الفيديو يكشف زيف إصابات الفلسطينيين. أمر هدفه النهائي إبعاد الشباب عن القضية الفلسطينية وترك الشعب الفلسطيني يواجه أحقر جيوش الأرض وحده.

(ميكايلا بولوك ـ استراليا)

تطبيق تيك توك ليس بعيداً عن الحقارة الإعلامية الإسرائيلية، المستفيدة من ولع الشباب بها. بالنسبة إلى الفئات الشابة، تيك توك هو أكثر من تطبيق يعرض الفيديوات. هو محرك بحث يستخدمونه بدلاً من غوغل، وهو وسيلة يمكن جني المال عبرها. مع تواصل حرب إسرائيل على غزة لليوم الـ 28، برزت ظاهرة مثيرة للجدل على هذه المنصة. إذ يظهر مستخدموها في بثّ مباشر يصوّرهم منخرطين في «مباريات» بين مؤيد لفلسطين وبين مؤيد لكيان الاحتلال. خلال البثّ، يقدم المشاهدون الهدايا لهم التي يمكن تحويلها إلى مال حقيقي لاحقاً. وفي الوقت نفسه، يحصل تيك توك على 50 في المئة من الأرباح.

يتحدّث تقرير نشره موقع Wired في 27 تشرين الأوّل (أكتوبر) الماضي بإسهاب (ميكايلا بولوك ـ أستراليا) عن هذه الظاهرة، ويقدّم عشرات الأمثلة عن تلك «المباريات». ويخُص بالتحديد اثنين من صانعي المحتوى يجنيان أكثر الأرباح من هذه الظاهرة. الأوّل تركي يدّعي أنه يمثل الفلسطينيين، ويواجه مستخدماً يونانياً ـ جورجياً يدّعي أنه يمثل كيان الاحتلال. ووفقاً لـ Wired، لم تُلاحظ في كل تلك «المباريات» صلة واضحة بين المستخدم والفريق الذي يمثله. ولم يُشر أي من هؤلاء جميعاً إلى أنّهم سيتبرعون بتلك الأموال لأي جهة. عملياً، هم مستفيدون من حجم الاهتمام الكبير حول العالم بحرب إسرائيل على غزة، ويحاولون جني المال عبر صنع «مباريات» كلامية في شكل تحدٍّ أمام جمهور يتم الصراخ عليه باستمرار للتبرّع بهدايا باهظة الثمن. والجانب الذي يحصل على أكبر عدد منها بعد خمس دقائق يفوز بالمباراة.

جانب آخر مقزّز منتشر بشكل واسع على تيك توك، يتمثّل في فيديوات يتقمّص صانعوها الإسرائيليون فلسطينيين من قطاع غزة. وفقاً لتقرير نشره موقع «ماشابل» عن هذه «الترند»، فإنّ هذه المقاطع المصوّرة المنتشرة على نطاق واسع هي «استهزاء حرفي بالمأساة». إذ يظهر فيها أشخاص يسخرون من جوانب مختلفة من معاناة الفلسطينيين بما في ذلك نقص الكهرباء والغذاء والمياه وخسارة الأبناء وغيرها، حتى إنّ أحدها يشارك فيه أطفال في إشارة إلى أطفال غزة.

دعوى أمام المحكمة الدولية

كشفت منظّمة «مراسلون بلا حدود» أنها رفعت دعوى قضائية أمام المحكمة الجنائية الدولية بشأن جرائم حرب ارتُكبت بحقّ صحافيين في الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة (الأخبار 16/10/2023). ولفتت المنظمة التي تُعنى بأوضاع الصحافيين في بيان وزعته إلى أنّ «34 صحافياً قتلوا منذ بداية الحرب الإسرائيلية على غزة في السابع من تشرين الأول (أكتوبر) الماضي، وإنّ 12 منهم على الأقل قُتلوا خلال تغطيتهم لأحداث الحرب من بينهم 10 في غزة، وواحد في لبنان». وأشارت إلى أنّ «الصحافيين الضحايا قضوا أو أصيبوا في هجمات ترقى إلى جرائم حرب. إنّ حجم الجرائم الدولية التي ترتكب بحقّ الصحافيين خصوصاً في غزة، وخطورتها وطبيعتها المتكرّرة، أمر يستدعي إعطاء الأولوية لإجراء تحقيق من قبل المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية». وأشارت المنظمة إلى أنّ «إسرائيل» «دمّرت مباني بشكل كلّي أو جزئي لأكثر من 50 وسيلة إعلامية في غزة التي تتعرض لغارات إسرائيلية عنيفة».

أنجلينا جولي: العالم «متواطئ»

قالت النجمة الهوليوودية أنجلينا جولي (الصورة) عبر حسابها الرسمي على إنستغرام أول من أمس: «هذا هو القصف المتعمّد للسكان المحاصرين الذين ليس لديهم مكان يفرون إليه». وأضافت في منشور أرفقته بصورة عن الدمار الذي خلّفته الغارات الإسرائيلية على مخيم جباليا للاجئين شمال قطاع غزة: «لقد ظلّت غزّة بمثابة سجن مفتوح منذ ما يقرب من عقدين، وتتحول بسرعة إلى مقبرة جماعية، إذ إن 40 في المئة من القتلى هم أطفال أبرياء. عائلات بأكملها تُقتل». وتابعت الفنانة التي تشغل منصب المبعوثة الخاصة لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين أنّه «بينما يراقب العالم بدعم نشط من العديد من الحكومات، يتعرّض الملايين من المدنيين الفلسطينيين ـ الأطفال والنساء والأسر ـ للعقاب الجماعي وتجريدهم من إنسانيتهم، كل ذلك بينما يُحرمون من الغذاء والدواء والمساعدات الإنسانية، وهو ما يتعارض مع القانون الدولي. ومن خلال رفض المطالبة بوقف إطلاق النار لأسباب إنسانية ومنع مجلس الأمن من فرض وقف إطلاق النار على الطرفين، فإنّ زعماء العالم متواطئون في هذه الجرائم».

إنسانية أنس جابر

لم تكن فرحة لاعبة التنس التونسية أُنس جابر (الصورة) كاملة بعد فوزها على التشيكية ماركيتا فوندروشوفا ضمن دورة «دبليو تي إيه»، بسبب العدوان الإسرائيلي على غزة. حاولت اللاعبة التونسية التضامن مع أهل غزّة عبر التبرّع بجزء من جائزتها المالية لـ«مساعدة الفلسطينيين» كما قالت وهي تبكي متأثّرة عقب انتهاء المباراة. «أنا سعيدة جداً بالفوز، ولكنني لم أكن سعيدة في الآونة الأخيرة. من الصعب جداً رؤية الأولاد والأطفال يموتون كل يوم. إنه أمر مفجع، لذلك قررت التبرع بجزء من جائزتي المالية لمساعدة الفلسطينيين. لا يمكنني أن أكون سعيدة بهذا الفوز فقط، بالتزامن مع ما يحدث. أنا آسفة يا رفاق، من المفترض أن يكون الأمر متعلقاً بكرة المضرب، لكن من المحبط كثيراً مشاهدة مقاطع الفيديو كل يوم. أنا آسفة، هذه ليست رسالة سياسية، إنها مجرّد إنسانية. أريد السلام في هذا العالم وهذا كل شيء». لم تكتفِ جابر بما قالته بعد المباراة، إذ أضافت في المؤتمر الصحفي لاحقاً «تتصفح مقاطع الفيديو والصور، إنها صور مروعة، صور فظيعة كل يوم. إنها لا تساعدني على النوم أو التعافي بشكل جيد، وأسوأ شيء هو أنني أشعر باليأس...».

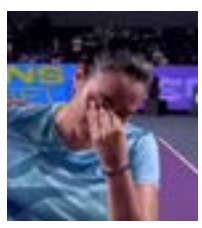

خطة طوارئ

التقى وزير الشؤون الاجتماعية، هيكتور حجار (الصورة)، وفداً من «تجمّع الهيئات الأهلية التطوعية في لبنان» ولجنة المتابعة لمنظمات المجتمع المدني اللبناني والفلسطيني، إذ عرض كامل مهنا اقتراحات التجمّع الذي يشغل منصب منسّقه العام، مبدياً التضامن مع «أهلنا في غزة وفلسطين في ظل عملية الإبادة التي تُشن على القطاع». واستعرض مهنا الملاحظات على خطة الطوارئ التي قدمتها الحكومة بالتعاون مع الوزارات المعنية. تركّزت الملاحظات والاقتراحات على تأمين مراكز إيواء النازحين وتوفير المستلزمات الإغاثية اللازمة، وصون الأمن الغذائي... كما تناول التجمّع معضلة تأمين الفيول والمواصلات التي قد تعرقل تنفيذ الخطة الطوارئ الميدانية بنجاح، إضافةً إلى الحاجة إلى تدريب أكبر عدد ممكن من الأفراد القادرين على تولي الاستجابة بشكل ميداني. وفيما أكّد ضرورة التحضير للأسوأ، شدّد على تعزيز الجهود الدبلوماسية والإنسانية لحشد حملة تضامن مسبقة مع لبنان في حال تمدّد رقعة الحرب. واعتبر التجمّع أنّ إشراك كل الفاعلين في البلاد في خطة الطوارئ بشكل متكامل وتفادي الوقوع في ازدواجية الاستجابة، أمر جوهري لضمان استجابة فعالة...

على بالي

أسعد أبو خليك

مقابلة وليد جنبلاط مع ألبرت كوستانيان.

1) كم أنّ الإعلام المحلّي (الذي يتلقّى التمويل من واشنطن والخليج) يستورد مصطلحات ومعايير إعلام الغرب الصهيوني. لا زيف في نصرة عدوان إسرائيل. بدأ كوستانيان المقابلة بالإصرار على استحصال إدانة من جنبلاط لعمليّة «حماس»، وعندما فشل في مسعاه عادَ وكرّرَ، وكان واضحاً أنّه يلعب دوراً مرسوماً لتوضيح خط المحطة (التي تأسّست بمبادرة إسرائيليّة).

2) يعوّل كوستانيان على صحوة «المجتمع الإسرائيلي» ويدلّل على لابيد والقوى «الليبراليّة»، ويشير إلى معارضتهم لنتنياهو. جميل هذا الإصرار بعدما أصبح حزب العمل يحصل على ثلاثة أو أربعة مقاعد ولا يزال هناك من يعوّل عليه. وحزب العمل هو المسؤول الأوّل عن المستوطنات وعن كل جرائم الحرب منذ النكبة وعن مجازر التسعينيّات عندنا. ثم خلاف لابيد والمعارضة الإسرائيليّة لم يكن حول السياسة نحو الفلسطينيّين. أبداً. كان حول إدارة شأن اليهود في السياسة الداخليّة. كانت الأعلام الفلسطينية والشعارات ضدّ الاحتلال تُمنع وكان بعض حامليها يتعرّضون للضرب. جنبلاط رفض فكرة التعويل لكنّه استشهدَ برابين. رابين المسؤول ليس عن جرائم النكبة التي زها بها في النسخة العبريّة (فقط) من مذكراته، بل هو المسؤول عن خديعة أوسلو أيضاً. وعرفات كان يُعدّ للعودة إلى الكفاح المسلّح (عندما قتلته إسرائيل) نتيجة خيبته المتأخرة من المسار.

3) العودة إلى الإستراتيجيّة الدفاعيّة ودور الجيش. أي دور للجيش؟ هل قام الجيش بواجبه؟ جنبلاط أشار إلى قيام الجيش (الذي تعرّض إلى ضربات مباشرة ثلاث مرات على الأقل) بـ «تفكيك صواريخ» في الجنوب. هل دور الجيش ينحصر في حماية العدوّ من الصواريخ أم في حماية الجنوب الذي ليس لديه من يحميه إلا المقاومة (وميشال سليمان)؟

4) من الواضح أنّ كوستانيان لم يكن يريد أن يدع جنبلاط يشير إلى أنظمة الخليج. كوستانيان يريد فقط نقد النظام المصري، أما أنظمة الخليج، فهي راعية الثورة التي انخرط هو فيها.

5) نسب لعبد اللهيان كلاماً لم يقله، عن أنّ لبنان حاضر للحرب. قال عكسه: قال إنّ القرار بيد المقاومة في لبنان.

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

رئيس التحرير
ابراهيم الأمين
مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

مجلس التحرير
أمل الأندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

المدير الفني
صلاح الموسى

المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
تلفاكس: 01759500 01759597
ص.ب 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/AlakhbarNews

الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
التوزيع
شركة الأوائل
15ـ 01/666314 ـ 03 / 828381
الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com